وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضـــــوع:

تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: ادارة وتسيير مؤسسة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور رتيعة محمد	مشرفا
الاستاذ : هيدروق أحمد	رئيسا
الاستاذ: صالحي هشام	عضوا ممتحنا

إعداد الطلبة

- ملاطي الهام .
- بن علي خولة .

تحت إشراف الدكتورة :

- رتيعة محمد

السنة الجامعية 2014 - 2015

مستخلص

تعتبر تطورات في القطاع المصرفي الجزائري أهم ما يميز العشرية السابقة من خلال قانون النقد والقرض وما تبعه من قوانين مكملة ومتممة له خصوصا في ظل التحديات التي تفرضها العولمة والعولمة المالية، التي كانت نتيجة التقدم التكنولوجي وتراكم رؤوس الأموال،واتجهت كثير ، ن الدول نحو المؤسسات المالية خصوصا مع الأزمات التي مرت بها الدول النامية على غرار الجزائر.

يواجه الجهاز المصرفي عدة تحديات ومعوقات تفرضها العولمة،ولمواجهة هذه التحديات وجب استخدام عدة استراتيجيات توائم التطورات المالية والمصرفية أهمها:

- التوجه نحو الاند اج وتبني مفهوم البنوك الشاملة وحوكمتها.

- خوصصة البنوك وتدعيم البنوك الخاصة وإتباع المعايير الدولية للرقابة الاحترازية.

وتهدف هذه الدراسة بالأخص إلى معرفة مختلف الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري،وتمثلت أهم هذ الإصلاحات في قانون النقد والقرض 0(10 الذي كان فيه ملامح جعل القطاع المصرفي أكثر ديناميكي ، اسماء بإقامة بنوك أجنبية، لكن رغم هذ الإصلاحات إلا أن الخوصصة لم عرف انطلا تها بسبب عدة عراقيل ،ويظهر ذلك من خلال هيمنة البنوك العمومية على القطاع المصرفي.

لكن رغ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتطوير أداء جهازها المصرفي لمواجهة مختلف التحديات إلا أنها لم ترقى بعد إلى مستوى المنافسة العالمي وذلك بسبب السيطرة شبه المطلقة للبنوك العمومية من خلال استحواذها على الحجم الأكبر للودائع وكذا الإقراض، إذا ما قورنت بالبنوك الخاصة التي يبقى نشاطها محدودا، رغم الإصلاحات التي قام بها المشرع الجزائري قصدا منه التوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة العولمة المالية.

Résumé

Les développements dans le secteur bancaire algérien est la caractéristique la plus importante de la décennie précédente par le Code de la Monnaie et de prêt et le supplément ultérieur et complètent ses lois, en particulier à la lumière des défis posés par la mondialisation et la globalisation financière, Quela été le résultatdu progrès technologique etl'accumulation du capital, de nombreux États et se dirigea versles institutions financières, en particulier avec la crisevécue parles pays en développementcomme l'Algérie.

Le système bancaireest confronté àplusieursdéfis et les obstaclesposés par la mondialisation, Pour relever ces défisdoivent utiliserplusieursjumeauxfinancierset les développementsbancairesetstratégies, y compris:

-Latendance aux fusionset d'adopterle concept debanques universellesetleur gouvernance.

-La privatisation des banqueset de renforcerles banques privéeset suivreles normes internationales decontrôle prudentiel.

Cette étudevise notamment àconnaître lesdiverses réformesassistépar lesystème bancaire algérien, Le plus importantde cesréformes dansla loimonétaire10/90et le prêtlorsque lesfonctionnalités pour rendrele secteur bancaireplus dynamique, A également permis la création de banques étrangères, mais en dépit de ces réformes, mais que la privatisation ne connaissaient pas sa création en raison de plusieurs obstacles, Etmontre queentremise des banques publiquesdominent lesecteur bancaire.

Mais malgré les réformes engagées par l'Algérie pour améliorer les performances de ses machines pour répondre aux différents défis, mais il n'a pas encore à la hauteur du niveau de la concurrence mondiale, Parce quedu contrôlequasi-absolu de banques publiquesà travers sonacquisition dela majeure partie desdépôtsainsi queles prêts, Lorsque comparé à des banques privées dont l'activité reste limitée, malgré les réformes menées par le législateur algérien intentionnellement lui d'aller vers une économie de marché et de suivre le rythme de la mondialisation financière.

مقدمة عامة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وشكل أكثر تحديد في التسعينات العديد من التغيرات والتطورات العميقة والسريعة على الجهاز المصرفي حيث وضعت البنوك أصابعها ضاغطة على مفاتيح التقدم في القطاعات الاقتصادية وأصبحت في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي وكلما نما واتسع هذا النظام زاد تبعا لذلك حساباتها وتعددت خدماتها وأصبح لها أهمية نتيجة للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصاد ة وفي تقدم الدول وتمويل الاقتصادي الوطني بالاعتماد على الموارد الداخلية والخارجية.

وبمرور الزمن برزت ملامح ومرجعيات وخصائص ظاهرة جديدة المتمثلة في العولمة بأخذ مفهومها الاقتصادي المقام الأول ولعل ا مراد من ذلك إلى أن العولمة الاقتصادية لها تأثير أكبر على لأن ع الأخ ى للعولمة فهي بمثابة أداة الرئيسية الأ ر فعالية في مسيرة العولمة والتي تنقسم إلى عولمة الإنتاج والعولمة المالية وتعد هذه الأخيرة وليدة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي وكذلك التحولات الجذرية في النظام العالمي، وقد ساهمت ثورة العلم والتكنو وجيا في تكريس العولمة المالية أمرا واقعا اقتصاديا وإيديولوجيا وتعود جذورها إلى بداية انهيار المدرسة الكينزية وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانيات، ومع رفع القيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والتحول إلى مايسمى بالانفتاح المالي أصبحت البنوك أكثر تكاملا مع بعضها البعض ونتج عنها ما يسمى بعولمة المعاملات المالية والتي جاءت نتيجة لتطورات احتياجات الشركات الكبرى لأسواق المال، وفي ظل المنافسة واتساع نطاق الخدمات التي تقدمها المصارف ظهر ما يعرف بالبنوك الشاملة واندماج البنوك وبهذا ابت دت البنوك عن مجال التخصص المصرفي الضيق وزادت من أعمال الصيرفة وبدا التحول التدريجي من الوساطة النقدية إلى الوساطة المالية.

مشكلة البحث:

و معالجة هذا الم ضوع يدفعنا إلى البحث في الايج ة عن الإشكالية التي تتمحور حول السؤال الجوهري وهو: **ماهي انعكاسات العولمة المالية على تطور النظام المصرفي في الدول العربية؟.**

وهذه الإشكالية الرئيسية تتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بظاهرة العولمة المالية؟ وماهي أسباب ظهورها ومظاهرها؟.
- ماذا يقصد بالنظام المصرفي؟.
- ماهو أهم ماجاء به قانون النقد والقرض 0 –0 ؟.
- ماهو واقع الجهاز المصرفي العربي في ظل العولمة المالية؟.

فرضيات البحث:

وتعتمد الدراسة على عدة فرضيات نلخصها من خلال النقاط التالية:

- العولمة المالية هي الوجه ا كبر من أوجه العولمة تأثيرا على الجهاز المصرفي في الدول العربية.
- المؤسسات المالية المصرفية ومجموع الآ ت والقواعد المصرفية المتبعة تشكل النظام المصرفي.
- أرسى قانون النقد والقرض على قواعد تنظيمية وتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية أهم ما نص عليه:

. إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط ا ركزي.

. عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

. استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية خاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية.

- محاولة تحديث وتطوير النظام المصرفي بالنسبة للدول العربية سيكون قوة لمواجهة تحديات وصعوبات العولمة المالية.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة الاهداف اهمها:

- دراسة وتشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.
- ابراز ماهية العولمة المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي .
- التطرق الى اهم الاصد حات التي مست المنظومة المصرفية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الجهاز المصرفي وتطوره ودوره الحيوي واهم التغيرات التي طرأت عليه في ظل ما يسمى بالعولمة المالية والتعرف على آليات وميكانزمات العمل المصرفي للحفاظ على المكانة الاقتصادية الملائمة.

حدود البحث:

سوف نعتمد في تناولنا لموضوع الدراسة على العولمة المالية وماهيتها وعلى أهم التحديات التي تواجه البنوك في ظلها واستراتيجيات مواجهتها وأيضا على النظام المصرفي الجزائري، تطوره وواقعه ومحاور إصلاحه ومؤشراته.

أسباب اختيار البحث:

ولاختيار هذا الموضوع كان له عدة دوافع منها:

دوافع موضوعية:

- محاولة التعرف على المستجدات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي وخاصة ظاهرة العولمة المالية وتحدياتها للأنظمة المصرفية والمالية الناشئة.
- أيضا ضرورة مسايرة التحولات العامة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تغيرات، ناهيك عن عدم امتلاكها مقومات المنافسة.

دوافع ذاتية:

- كذلك الدافع العلمي والاقتصادي نظرا لكونه من المواضيع الحالية كون النظام المصرفي هو العصب المحرك لأي نظام اقتصادي، وأكثر القطاعات تأثيرا على مستويات التنمية، حيث أن أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية تتأثر بـ دى كفاءة النظام المصرفي في تقديم خدماته إليها.

المنهج المعتمد :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في اغلب محاور الدراسة، بعرض ووصف ظاهرة العولمة وأبعادها، وتبيان سبل الارتقاء بها لمواجهة تحديات العولمة المالية.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعي وفي حدود ما توفر لدي من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، وتناولت موضوع الإصلاحات المصرفية في الجزائر، وان كانت في معضمها تتصف بالطابع الوصفي لمسار الإصلاحات المصرفية في جانبها التشريعي والتنظيمي، وقليل من هذه الدراسات ما أشار إلى موضوع العولمة المالية وأثارها على الجهاز المصرفي ولعل أهم دراسة أمكننا الاطلاع عليها في هذا الشأن :

- دراسة **محمد زميت** ، رسالة ماجستير بعنوان النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، جامعة الجزائر، 2005/2006. حيث تناول في الفصل الأول: أهمية النظام المصرفي ومكانته في تمويل التنمية الاقتصادية ، وفي الفصل الثاني: دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل القطاعات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات، أما الفصل الثالث: فتحدث عن أفاق تطور النظام مصرفي الجزائري في ظل تحديات العولمة المالية.
- دراسة **مزيود إبراهيم**، 2011 بعنوان انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية – واقع وتحدياد – حالة بعض البلدان العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، وتناولت أهم المتغيرات الاقتصادية الراهنة وهي ظاهرة العولمة المالية، وواقع القطاع المالي والمصرفي العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة في ظلها، ومن جهة أخرى يستعرض تحديات العولمة المالية للقطاع المالي والمصرفي العربي والجزائري بصفة خاصة والمتمثلة أساسا في تحدي الأز ت المالية وعولمة الجرائم المالية، والسبل الكفيلة لتامين القطاع المالي والمصرفي العربي ضد هذه الانعكاسات، وتوصلت إلى أن النظم المالية العربية في ارتباطها بالأسواق المالية العالمية بين دول منفتحا كليا كالقطاع المالي لدول الخليج ودول أقل انفتاحا دَ لأردن ودول غير مرتبطا نهائيا كالجزائر.
- دراسة **هشام بورم**، 2009 ، قدمت هذه الدراسة كرسالة ماجستير بعنوان: النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، وتناولت الدراسة المراحل المختلفة التي مر بها القطاع البنكي الجزائري، وكذلك مختلف التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية واندماج أسواق المال العالمية، وتوصلت إلى افتقار البنوك العمومية إلى إستراتيجية واضحة فيما يخص جمع الادخار. بالإضافة إلى أنه رغم كل الإصلاحات التي تعاقبت على النظام المصرفي الجزائري، لا يزال يعاني من مشاكل عديدة أهمها غياب الثقة بالنظام المصرفي.
- دراسة **فطوم معمر**، 2011 ، قدمت هذه الدراسة كرسالة ماجستير بعنوان: توجيهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، وتناولت هذه الدراسة، دراسة تطور النظام المصرفي الجزائري وكذلك العراقيل التي تواجه البنوك الجزائرية لتحرير القطاع المصرفي وإبراز الاتجاهات احديثة للبنوك الجزائرية لزيادة قدراتها التنافسية، وتوصلت إلى أن عملية الاندماج له القدرة على

تنويع خدماته نتيجة لكبر حجم المصرف، واتساع أنشطته، وان تجديدات قانون النقد والعرض الذي يعتبر المرحلة الفاصلة لانتقال للاقتصاد الجزائري من مرحلة الاقتصاد المسير إلى مرحلة اقتصاد السوق.

هيكل البحث:

للإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول، كل فصل ينفرد بتمهيد، وخلاصة، وخاتمة عامة، وجاءت كالتالي:

- سيتم التركيز في الفصل الأول على العولمة المالية ولنوضح مفاهيم الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول هو بمثابة نظرة موجزة عن العولمة، أما المبحث الثاني يتطرق إلى العولمة المالية، والمبحث الثالث نقوم بمحاولة لمعرفة مزايا العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة المخاطر.
- الفصل الثاني تحت عنوان واقع وتحديات النظام المصرفي الجزائري، جزأنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول عموميات حول النظام المصرفيّ، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أهم محطات النظام المصرفي الجزائري، وأخيرا المبحث الثالث يتحدث عن واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة.
- الفصل الثالث يركز على الدول العربية و لجزائر في ظل العولمة المالية، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول واقع الجهاز المصرفي في الوطن العربي، والمبحث الثاني يتحدث عن التحليل الوصفي لتطور النظام المصرفي في الجزائر، وأخيرا المبحث الثالث عن الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة.

الفصل الأول:

العولمة المالية

- **المبحث الأول: ماهية العولمة.**
- **المبحث الثاني: العولمة المالية.**
- **المبحث الثالث : مزايا العولمة المالية وإستراتيجية مواجهة المخاطر.**

تمهيد الفصل الأول:

- تعتبر ظاهرة العولمة من أكثر القضايا التي اختلفا حولها المتخصصون أيا كان تخصصهم (الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة والاجتماع)، ولقد تزايد الحديث عن العولمة وسلطت الأضواء عليها مع نهاية المعسكر الاشتراكي والتفرد الأمريكي بقيادة العالم، وما أدى اليه ذلك من التـ رير في أغلب دول العالم الى اتباع نظام السوق وما يترتب عليه ذلك من تحرير التجارة وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

ولعل الانتشار الواسع والكبير لرؤوس الأموال عبر العالم يعتبر من أهم سمات العولمة الحالية، وهو ما يصطلح عليه بالعولمة المالية، هذه الأخيرة ـ تي تعتبر من أهم القضايا التي تشغل السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال في العالم اليوم.

وهذا ماسنحاول معالجته في هذا الفصل، الذي تم تقسيمه الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية العولمة.
- المبحث الثاني: العولمة المالية.
- المبحث الثالث: مزايا العولمة المالـ ة واستراتيجيات مواجهة المخاطر.

المبحث الاول: ماهية العولمة.

يرى الكثير من الباحثين والكتاب أن العولمة قد أدت الى زيادة أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثر بين مختلف دول العالم، ولعل هذا القول يصدق على وجه الخصوص عن العولمة المالية، ولكن قبل التعرف على العولمة المالية، تجدر لنا الاشارة في البداية الى ظاهرة العولمة بشكل عام.

مازالت فكرة العولمة محل نقاش واسع وانتقاد ت من قبل المفكرين والباحثين والفلاسفة عامة وعلماء السياسة والاقتصاد خاصة، وذلك أن العولمة تبدو لنا كأداة تحليلية لوصف عمليات وأحداث التغيير في مجالات مختلفة، وهي عملية مستمرة وحيوية في مجالات عديد .

و يتم تناول كل هذا من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها.
- المطلب الثاني: مراحل تطور العولمة.
- المطلب الثالث: خصائص العولمة وأهدافها.
- المطلب الرابع: آليات عمل العولمة.

المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها.

الفرع الأول: تعريف العولمة.

كثرت التعريفات بالعولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، وامتداده من ناحية كمجالات التطبيق الى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ومن ناحية المستويات فان هذا المفهوم وبالأخص من الجهة الاقتصا ية أخذ ينتشر الى كافة المستويات الانتاجية والمالية التسويقية والإدارية، وفي ضوء هذا التحليل يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، ورغم كل ذلك فمن الضروري طرح التعريفات التي وردت على العولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم ، من بيه هذه التعاريف ما يلي:

تعريف 1ا : العولمة هي نوع أو نسق ذو أبعاد تتجاوز السياسة، فهي شاملة للمجال المالي والتسويقي والمبادلات والاتصال والفكر الايديولوجي والعسكري.[1]

تعريف 2ا : العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق وتليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى خسارة في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة الشركات متعددة الجنسيات.[2]

تعريف 3ا : العولمة هي دينا ميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة.[3]

العولمة هي عه ية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على التركيبات والنظم الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع، ويتضح من التعريف أنه يركز على البعد الجغرافي أو العامل المكاني وعدم تأثيره على النظم الاجتماعية والثقافية.[4]

تعريف 4ا : العولمة هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات وهي كذلك ظاهرة تدويل الإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات عنيت بالتطوير التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة [5]

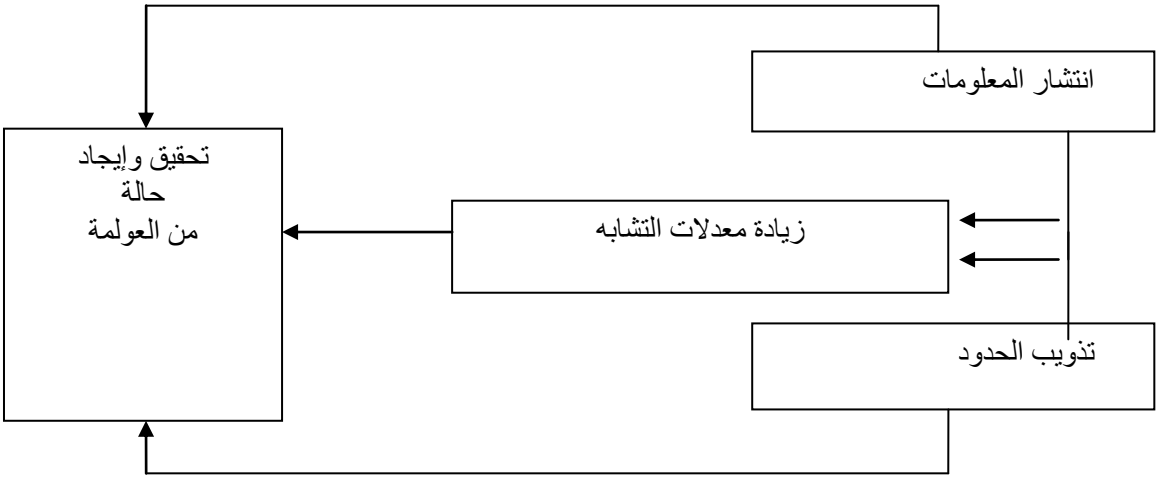
مما سبق سنحاول إعطاء تعريف شامل للعولمة بأنها:

---

[1] الجابري محمد العابد، المستقبل العربي، مركز في مفهوم العولمة ، الدراسات الوحدة العربية،بيروت ، ص 7ا ،1998 .
[2] شاذلي العياري القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي ألمشترك منتدى الفكر العربي، عمان، الأرد ، ص 2. ،996. .
[3] سعيد توفيق عبيد الاستثمار في الأوراق المالية ، جامعة عين الشمس كلية التجارة، مصر ، ص 0ا ، 998. .
[4] حسين عمر الجات والخوصصة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر ، ص ؟ ، 997. .
[5] حميدي عبد العظيم،"الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية"، دار الزهراء الشرق، القاهرة،مصر،998. .

ومن خلال التعاريف السابقة لمختلف المفكرين يمكن إعطاء تعريف شامل للعولمة " هي تلك الظاهرة القديمة والحديثة، التي تهدف إلى توحيد العالم في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك من خلال تذويب الحدود الجغرافية وحرية التنقل للسلع والخدمات ومحاولة ايجاد نظام اقتصادي عالمي موحد"[1]

الشكل رقم (1-): العوامل الرئيسية المتفاعلة في مفهوم العولمة



المصدر: محسن أحمد الخذري، العولمة الاجتماعية، مجموعة نيل العريقة، ط ، القاهرة، 011 ، ص68

الفرع الثاني: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة.

يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما إذا نظرنا إلى المجتمعات التي عرضها التاريخ قديما، أما في يخص العولمة شكلها الحديث فقد اختلف المؤرخين حول التجديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقهما وبداية تطورها الذي كان في أوروبا، كنتيجة حتمية للثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا.

يرجع بعض المؤرخين نشوء ظاهرة العولمة إلى حوالي خمس قرون على الأقل، وكان له ارت ط وثيق بالتقدم التكنولوجي والإعلامي والتجاري، وذلك منذ اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية كما يقترن البعض الأخر من المؤرخين انطلاق وظهور العولمة إلى البيان الشيوعي ماركس وفريديريك انجر ، أي إرجاع الظاهرة إلى حوالي 150 سنة مضت.

حيث كان خلال هذه ا ترة التاريخية أن يرسمها بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها نحن اليوم، في بداية القرن الحادي والعشرين في بيانها الصادر سنة 1948 والذي جاء فيه:

[1] أحمد الخضري محسن،"العولمة الاجتماعية"، مجموعة نيل العريقة،ط ،القاهر ، ص 0. ،011! .

" إن البرجوازية تكتسح الأرض بأسرها مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة، فلا بد لها أن تعيش وتستغل في كل مكان، كما أعطت البرجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكه [1]

أما الفكر الغربي فيرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي وهذا بانهيار المعسكر الاشتراكي برئاسة الاتحاد السوفياتي والسقوط المدوي لجدار برلين مستخدمين في ذلك أقوى عبارات النصر والتهليل معلنين نهاية التاريخ، إن هدوء الضجيج الإعلامي المثار حول هذه الظاهرة يدفعها إلى التفكير عميقا في حقيقة هذه النشأة، حيث يتضح جليا أن العولمة صاحبت الإنسان في كافة مراحل تاريخية على هذا الكوكب الذي يعيش فيه، واستمدت منه اسمها الأرض " ولتصبح العولمة قرينة الأرضية.[2]

كما يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، وبالتالي فهي ليست نتيجة العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعلها تبرز أثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق أثار الثورة العلمية والتقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، من خلال تطور الحواسب الالكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الانترنت.[3]

أما المفكرين العرب والإسلاميين فيرجعون نشأة ظاهرة العولمة الى بعث الرسل والأنبياء خاصة الرسالة السماوية التي جاء بها الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وهي الاسلام، حيث انها تعتبر أحسن مثال للعولمة عبر التاريخ، حيث كان يدعو الى توحيد الديانة، وبذلك تتوحد اللغة والعادات والتقاليد، كما جاء لينظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق منهج موحد لكافة شعوب العالم ممن يريدون الانطواء تحت رايته، وجاءت العديد من الآيات والأحاديث مبينة ذلك حيث يقول تعالى في سورة الأنبياء الآية 07. " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ،ويقول أيضا في سورة الأنعام الآية 0ا : " ان هو إلا ذكر للعالمين ، ويؤكد أيضا على هذه العالمية والتعارف في سورة الحجرات الآية 13 حيث يقول تعالى: " يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وبالنسبة للذين يرفضون الانطواء تحت هذه الرسالة فيقول سبحانه و تعالى لهم على لسان رسوله في سورة الكافرون الآية 6ا : " لكم دينكم ولي ديني .

[1] إبراهيم سليمان عسي، أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكن ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 003!، ص8!. .

[2] إبراهيم ا سوي،" قياس مؤشرات التنمي ، دار الوحدة العربية، مصر، 985 ، ص8! .

[3] نافع ابراهيم، " انفجارات 11 ديسمبر بين العولمة والأمركة، دار الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، ، ص 8. ،003! .

المطلب الثاني: خصائص العولمة وأهدافها.

الفرع الأول: خصائص العولمة.

يمكن حصر أهم خصائص العولمة فيما يلي.[1]

- ✓ حرية التجارة الخارجية من خلال حرية انتقال السلع والخدمات، رأس المال، الاستثمار وعوامل الانتاج عبر الحدود دون عوائق أو حواجز تعرقل هذه العملية.
- ✓ سيادة الية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثروة التكنولوجية، ثروة الاتصالات، المواصلات والمعلومات بشكل يدعم عملية الانتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى انتاجية، والعمل على البيع بسعر تنافسي دون اغفال عملية الاقتصاد في الوقت.
- ✓ تزايد التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل نتيجة ما أسفرت عليه حقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأجزاء، تأثر وتتأثر فيها بينها بشكل يدعم ٠ملية توزيع العملية الانتاجية وفق التقسيم الجديد للعمل الدولي.

وقد تترتب عن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور أثار عديدة نذكر منها:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أم سلبية.
- تزايد أهـ ية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة.
- تزايد درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة.

- ✓ وجو أنماط جديد من تقسيم العمل بحيث لم يعد في امكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تقوم بمفردها بانتاج منتوج معين بشكل يدعم عملية التخصيص.
- ✓ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال التأثير على الاقتصاد العالمي بانتشارها في مختلف أنحاء العالم، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.
- ✓ ان من أهم الخصائص المميزة للعولمة هو الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الاقتصادية العالمـ ة في تعميق العولمة وتتمثل هذه المؤسسات أساسا في المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر مسؤولة عن ادارة ونظام التجارة، البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، ¨ العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 005 ،ه ص 3! ،4! .
[2] عبد المـ لب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص4! ،5! .

الفرع الثاني: أهداف العولمة.

العولمة هي ظاهرة كونية متجددة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها الى تحقيق أهداف مجددة في جميع الاتجاهات متبعة في بعض المرات طرق قانونية موضوعية، وفي المرات الأخرى مستعملة القوة وطرق غير شرعية وكل هذا في ظل ثلاث ثورات:

) الثورة الديمقراطية.

يرى الكثير من المفكرين أن غياب الديمقراطية لا يقدم حلول للواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، حيث تقول الدكتورة بثينة حسن عمارة: " في غياب الديمقراطية لا تتحقق الحرية وتقل الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية، لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة لتد يقها وتثبيتها هي الديمقراطية التي تكون ضمن الدائرة القريبة المتلازمة مع العلمانية، معززة بالفردية، مهتمة بالقيم المادية دون القيم الروحانية والدينية.[1]

أما الدكتور جمال الدين عبد الغني " ان الثورة الديمقراطية في ايطار العولمة، هي كلمة حق أريد بها باطل،كما نها لافتة براقة لتحقيق مأرب اقتصادية للدول الغربيـ [2]

والأمثلة كثيرة من الواقع تدعم قول الدكتور وأحسن هذه الأمثلة ما جرى في أفغانستان وما يجرى في العراق وفلسطين تحت شعار الديمقراطية.

!) الثورة التكنولوجية.

هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما الى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي وبذلك أصبح الانسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم.[3]

ا) الثورة الاقتصادية والتكتلات العملاقة.

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر مهم لنجاح الاعتماد المتبادل باعتمادها على التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل

[1] حسن العمارة بثينة، " العولمة وتحديات العصر دار الأمين،ط ،000 ،ص 1! .
[2] جمال الدين عبد الغني الدويسي: " الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث،مصر،ط ،000 ،ص 0i .
[3] حسن عمارة بثينة: مرجع س ق ذكره،ص 6! .

حرية، وفي هذا الايطار وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة الى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة، بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: مراحل تطور العولمة.

اذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا، يمكن الاعتماد على نموذج روبرستون الذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد الزمني الذي أوصلنا الى هذه الوضعية الراهنة، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتقييد، وقام بتقسيم النموذج الى خمس مراحل كما يلي.[2]

الفرع الأول: المرحلة الجنينية.

باعتبارها أن العولمة مثل الكائن الحي لابد أن تمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض ونقاش، اقناع واقتناع،مد وجزر، امتداد وانحصار، ويمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها الى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم الى بلاد الصومال أو الى بلاد الفينيقيين، أما البعض الأخر فيؤكدون أن نصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الامبراطوريات الكبرى، وما أكثرها عبر التاريخ.

أما بوستون فيؤكد أن المرحلة استمرت في اوروبا، مع بواكر القرن الخامس عشر حتى منصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة نمو مجتمعات القومية وأصناف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، حتى تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.

الفرع الثاني: مرحلة النشوء.

استمرت في اوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأذ ذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول،وبدأت مشكلة قبول المجتمعات الغير الأ روبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكث فأكثر بموضوع القومية والعالمية.

الفرع الثالث: مرحلة الانطلاق.

استمرت هذه المرحلة من 1870 حتى العشرينات من القرن العشرين، وظهرت وتم ادماج عدد من البلدان والمجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.

---

[1] قدري عبد المجيد، " العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث مجلة النائب، الجزائر، العدد. ، 003 ،ص 1' .

[2] الخوالي أسامة أمين " العرب والعولم ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان،998 ،ص0!.

وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت المنافسات الكونية كالألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، وتوقفت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

لفرع الرابع: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين في منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الانسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم.

في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي.

لقد تم انشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

الفرع الخامس: مرحلة عدم اليقين.

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت الى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية.

وتواجه المجتمعات الانسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الانسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الاعلام الكوني.

المطلب الرابع: أبعاد العولمة.

هناك أبعاد متعددة للعولمة، ومتباينة حسب الوسائل والأدوات المستعملة، وسنحاول من خلال هذا العنصر رصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والاتصالية والتكنولوجية

الفرع الأول: البعد السياسي للعولمة.

هو جانب الحرية والديمقراطية، وجانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبنائها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل تحقيقها.[1]

ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية لا يعني ان الدولة هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمين ولكن توجد الى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعدد وتنوع في انعكاسات العولمة على المجال السياسي داخليا وخ رجيا، على حد سواء، ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز وكعائق يحول دون التفاعلات الدولية وقد أدى ذلك إلى الترابط بين الأوضاع الخارجية وبين ا وضاع الداخلية، وتتمثل أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي.[3]

.) تراجع مبدأ السيادة للدول:

لقد ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطا بالقدسية ومنازلها عن أي يطاله أي انتفاض أو تشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين.

!) تراجع قوة الدولة وتضائل دورها:

أدت العولمة الى أضفاف دور الدولة القومية، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الأن الى ازاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمن طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد و الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، بل راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم الى الحد الذي بات يطفى أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية، وهؤلاء الفاعلون الجدد هم:

- الشركات متعددة الجنسيات.
- المنظمات غير الحكومية.
- لمنظمات الدولية.

---

[1] الخضري محسن أحمد، "العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصرنة الدولة"، مجموعة النيل العربية، الاسكندرية، 00 ،ص0i .

[2] عمد أحمد مصطفى، " إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز الدراسات، الوحدة العربية لبنان العدد 56! ، 00 ،ص73 .

[3] منصور ممدوح محمود،" العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، الدار الجامعية جديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 14 ،ص3 –64

ومن أهم الأسباب والعوامل التي هيأت الفرصة الى أضعاف دور الدولة القومية وتراجعها بينها فيما يلي.[1]

- سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة قطبية من خلال قوته وتفكك امبراطوريته.
- الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية.
- الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ التعددية السياسية.

وهكذا يتضح أن العولمة لاضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا. بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب.فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة، وكما هو واضح في المنظور السياسي للعولمة ينقل سلطة الدولية وأدواره واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسي ر العالم، وهذا نتيجة التغيرات التي تحدث في العالم والمتمثلة فيما يلي.[2]

- احترام المنافسة والحاجة الى تخفيض التكاليف يتطلب تقليص كبير في دور الدولة.
- القوة في المجتمع تتحول من الدولة الى المنشأة.
- الاختيارات السياسية أصبحت محدودة أمام الحكومات.
- رغبة الحكومات في جذب الاستعمار الأجنبي المباشر وخشيتها من هروب رأس المال الموجود بالداخل بجعلها تتنازل كثيرا من صلاحيتها.
- تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسة من الاقتصاد الكلي للدولة في إدارة اقتصادها.

ا) تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة ا فتت في دول الجنوب.

إن المتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينات وحتى الأن، يلاحظ دون عناء أن ثمة تيارين متضادين والاقتصادي الاقليمي بين الدول المتقدمة وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، حيث نجد عوامل التفكك والتفرقة السياسية والا صادية قد أتت على العديد من الكيانات السياسية عبر أنحاء العالم الثالث وخير مثال على ما يحدث في اتحاد المغرب الغربي الكبير.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

تشمل تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج، ولكن لابد أن نرصد أنها ليست متماثلة في كل المستويات،ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته، هناك اصرار شديد على الابقاء على القيود التي تكبل عنصر العمل، ليس فقط بمعنى انتقاله عبر حدود الدول.وإنما داخل الدول ذاتها، وتجدر الاشارة هنا الى القيود صارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية الى الدول المتقدمة.[3]

---

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص8ا ،9ا .

[2] نافع ابراهيم، " انفجارات 11 ديسمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره، ص30. .

[3] أحمد يوسف أحمد وأخرون، " العولمة،قضايا ومفاهي ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر،000 ،ص68. ،69ا .

فالعولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وانفتاح كل الدول على بعضها البعض، وقد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الانتاجية في الدول المتقدمة وتعديل نظم الانتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي وتحولها الى الاقتصاد السوق، ولقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد والآليات التي تمثل بعدها الاقتصادي ونذكر منها ما يلي.[1]

- حركة اندماج اقتصادي غير معهودة.
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام.
- استخدام نظم تسويقية فورية المتاحة على جميع المستويات.
- استخدام نظم دفع وتمويل تتسم بالإتاحة الفورية.
- استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.

الفرع الثالث: البعد الثقافي للعولمة.

يقول الدكتور حسن حـ في أن: المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي، باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف الهوية الثقافية قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من أليات الدفاع عن الذات في مواجهة الأخرين.[2]

ولقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بـ كرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية.

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي للعولمة.

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبا بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بضلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولا سيما في دول الجنـ ب التي تعد أكثر الدول تضررا من أثار هذه الظاهرة، والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها، سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي.

الفرع الخامس: البعد العسكري للعولمة.

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية، ولمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر للعالم بأسره أن الولايات الأمـ يكية أصبحت تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبذلك صارت قادرة على فرض ارادتها على العالم ككل. وقد عبر توماس فريدمان وهو أحد كبار دعاة العولمة، عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية، على قمة النسق العالمي بقوله: " ان استقرار العـ م بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة

[1] الخضيري محسن أحمد، مرجع سبق ذكره،ص2! .
[2] أحمد مصطفى عمر، مرجع سبق ذكره،ـد ص8' ،9' .

الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديد نسق العولمة، ان اليد الخفية في الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري [1]

الفرع السادس: البعد الاتصالي للعولمة.

تعرف عملية الا صال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الاقليمية للدول، وهكذا يتضح ان مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الاعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الانترنت وغيرها، لها صلة بالعولمة،سواء بهدف الترويج لها، أو من خلال التأثير بها، والحق أن علاقة العولمة بكل من الثورة المعلوماتية و ورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، حيث تؤثر وتتأثر كل منها بالأخرى.

ويمكن القول أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات نذكر أهمها فيما يلي.[2]

- التفاعلية: أي القدرة على تبادل الأدوار، حيث يصبح من يتعامل مع وسائل الاتصال الحدي ة من مجرد متلقي سلبي الى مشاركة متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات.
- الجماهرية: حيث أصبحت تحدد الفئة أو الأفراد تبعا لاهتماماتها الخاصة.
- قابلية التحرك: بات من الممكن استعمال وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك، ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف لنقال...
- قابلية التحويل: أي قدرتها على تحويل المعلومات من صورة الى أخرى كنظام الترجمة الألي.
- الكونية: ان الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالميا بهدف تخطي الحدود الاقليمية.

الفرع السابع: البعد التكنولوجي للعولمة.

يرى البعض ان العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بتحري الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وجعل دور الدولة قاصرا على أنشطة معينة، يمكن التنازل عنها مستقبلا لصالح كيانات أكبر حجما من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة، كثيفة الانتشار، بسيطة وسهلة الاستعمال.

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص07. .

[2] علم الدين محمود، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد23. ، جانفي 996 ،ص07. .

المبحث الثاني: العولمة المالية.

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى الى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق راس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

كما أن تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية في السنين الخيرة قد دفع بالبعض للقول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثر بعضها بالبعض الأخر قد غدا بمثابة قرية مالية كونية، أو سوق نقدي كوني واحد، وهناك من يعتقد أن عولمة الأسواق المالية قد عكس ثورة مالية حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها، وما بها من علاقات وقوى فاعلة ومن أدوات مالية جديدة، ومختلفة عما كانت عليه في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وان تلك الثورة وما أحدثته من ترابط عضوي فيما بين هذه الأسواق قد وضعت حدا لنهاية الجغرافيا، ومن ثم ساد الاعتقاد عند بعض الكتاب بأن العولمة المالية، عملية لا مهرب منها ويجب قبولها بالشروط والآليات التي تتم بها الان.

ويتم تناول كل هذا من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية ونشأتها.
- المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية ومراحلها.
- المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية ونشأتها.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية.

تعددت تعاريف العولمة المالية شأنها في ذلك شأن العولمة بصفة عامة بحيث لا يمكننا سرد كل هذه التعاريف، وإنما نحاول تصور عام لمفهوم العولمة المالية وذلك بناءا على الأفكار التي قدمها الباحثون، ونذكر منها مايلي:

- العولمة المالية هي النتاج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى الى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، حيث تسمح بالغاء القيود على حركة رؤوس الأموال بتدفق واسع لهذه الأخيرة عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة واقتصاديات البنوك " ، ص13 .

- ❖ العولمة المالية هي عملية مرحلية أو مخطط اقامة سوق شاملة وموحدة لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط وفي أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.[1]
- ❖ العولمة المالية هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود، وهو الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى " الاندماج المالي " ، الذي أدى الى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود الى الأسواق العالمية .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن العولمة المالية تعني تشكل سوق موحدة لرؤوس الأموال، تكونت من خلال التكامل المستمر للأسواق المالية الدولية، بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين مختلف المناطق، وهذه السلسلة من التكاملات تعتبر نتيجة طبيعية للانفتاح الاقتصادي انطلاقا من سنوات الثمانينات.

الفرع الثاني: نشأة العولمة المالية.

ربما يعتقد البعض أن العولمة المالية هي ظاهرة حديثة نسبيا، لكن في الحقيقة لو نظرنا الى تاريخ الرأسمالية لسوف نلاحظ أن تلك العولمة منظور اليها على أساس جوهرها وهو تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود والأليات والشروط التي تتحرك بها فيما بين الأسواق المالية المختلفة وما ينجم عن ذلك من أثار ونتائج، وصحيح أيضا، أن سرعة انتقال الأموال من سوق الى أخر، وحجم تدفقاتها وتنوع الأدوات المالية التي تتجسد فيها، ودرجة الحرية التي تتحرك بها هذه الأموال، تختلف كثير عما كانت عليه في المراحل المختلفة بتاريخ النظام الرأسمالي، ولكن بشكل عام يمكن القول أن تدفق التيارات المالية فيما بين دول العجز ودول الفائض، هي الأساس التي تقوم عليه ظاهرة العولمة المالية وهي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأس المالي نفسه.

- **فترة (850 –914) وسياسة قاعدة الذهب:**

ومن الثابت تاريخيا، أن حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي بين الفترة(850 –914)، ارتبطت ارتباطا وثيقا بسيادة قاعدة الذهب وكان دور السلطات النقدية في مختلف دول العالم هو مراقبة تطبيق قواعد اللعبة

أي حركة تصدير واستيراد الذ ب، والمحافظة على حرية تحويل العملات الوطنية الى ذهب وارتباط كمية النقود المتداولة بالمعروض من الذهب، وفي تلك الفترة لم يكن من الممكن استخدام السياسة النقدية

[1] Dominque plehon.les enjeux de la globalisation et financiere .(paris :ed,bréal,2000,p51.

[2] كوزي ايهان وأخرون " العولمة المالية فيما وراء لعبة القاء اللو مجلة التمويل والتنمي ، مجلة 4، عدد. ،صندوق النقد الدولي، مارس007(،ص1 .

[3] مفتاح صالح " العولمة المالي ، مجلة العلوم الانسانية، عدد رقم 17 ،جامعة بسكرة،جوان،002(،ص017! .

بفعالية كبيرة لاستقرار الاقتصاد المحلي في حالة حدوث صدمات داخلية وخارجية . بل كان الخضوع لشروط قاع ة الذهب يعني في حالات كثيرة التضحية باستقرار الاقتصاد المحلي في سبيل الحفاظ على التوازن الخارجي.[2]

- **فترة الحرب العالمية الأولى:**

حين اندلعت الحرب العالمية الأولى تخلى العالم عن قاعدة الذهب، وقامت الحكومات بفرض كثير من القيود على تحركات رؤوس الأموال ونظم الصرف وعلى التجارة الدولية، مما ادى الى تفكك الروابط بين أسواق المالية الدولية، وبعد انتهاء الحرب تم رفع تلك القيود تدريجيا، وأعيد العمل بقاعدة الذهب، وعادت رؤوس الأموال تتمتع بحرية الحركة عبر الحدود الوطنية مما أعاد الروابط والاتصالات بين أسواق المال الدولية. يبدو أن العودة لقاعدة الذهب في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى في صورة قاعدة للصرف بالذهب كانت عودة هشة، حيث لم تتمتع القاعدة بنفس الآليات والشروط والمصداقية التي تمتعت بها من قبل الحرب . فكثيرا من الدول لم يعد لديها الاستعداد لان ترسم سياساتها الاقتصاد ة والنقدية على أساس توافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

- **فترة الحرب العالمية الثانية.[4]**

مع القلق والتشاؤم الذي عرفته الدول الأوروبية بسبب تبعات الحرب أثر ذلك على حركة رؤوس الأموال فيما يلي الأسواق المالية الدولية وتفككت الروابط فيما بينها.

، مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإرساء نظام نقدي دولي جديد وهو نظام بروتين وودز مع ترتيبات سعر الصرف الجديدة عادت رؤوس الأموال الدولية للانتعاش مع اعطاء نظام بروتين وودز أهمية لنظام ثبات أسعار الصرف، ولعودة قابلة تحويل العملة للحساب الجاري وللمدفوعات المت ددة الأطراف.

- **فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:**

عقب الحرب العالمية الثانية انساب كمية لا بأس بها من رؤوس الأموال لدول غرب أوروبا في ايطار اعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثانية، ومع اكتمال عمليات البناء وتحسن ميزان مدفوعاتها واستعادت عملاتها الوطنية عافيتها وتمكنت من اعادة بناء احتياطاتها الدولية عند المستويات الملائمة بدأت دول غرب أوروبا بإعلان قابلية تحويل عملاتها لأغراض الحساب الجاري، ومع ذلك فإنها ظلت تفرض قيود على حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

---

[1] صندوق النقد الدولي " أفاق الاقتصاد العالمي ، ماي995. ،دراسة من اعداد خبراء الصندوق النقد الدولي، سلسلة دراسات اقتصادية ومالية وعالمية، الترجمة العربية، واشنطن997 ،ص38. .

[2] رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة المعرفة،رقم18. ،اكتوبر987 ،الكويت،ص1 –4؛ .

[3] رمزي زكي " العولمة المالية ، نفس المرجع السابق، ص 9؛ .

[4] محمد علي محمود، " عولمة الأسواق المالية وأثرها على الأداء الاقتصادي دراسة تطبيقية على الا صاد المصري، أطروحة دكتورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلون، 002 ،ص3! .

ومع المضاربات التي حدثت في أسواق الصرف والذهب ومع عجز ميزان مدفوعات الأمريكي أحدثت اظطربات واضحة في الأسواق المالية، تعرضت عملات بلدان غرب أوروبا لعدم الاستقرار.

- **فترة ما بعد نظام بروتن وودز:**

مع انهيار نظام بروتن وودز والدخول في عصر تعويم صرف العملات، بدأت مرحلة جديدة من مسار العول ة المالية، ففي بداية السبعينات كانت اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة قد دخلت مرحلة الركود التضخمي حيث ارتفع فيها معدل البطالة في أن واحد، وتردت فيها معدلات الاستثمار والنمو والإنتاجية، في الوقت الذي نشأت فيه ظاهرة الفوائض المالية.

ومع ارتفاع أسعار النفط اختلت موازين مدفوعات غالبية دول العالم مؤديا ذلك الى عدم الاستقرار الداخلي والخارجي من جهة وعدم وجود منافذ لاستيعاب في مجالات الاستثمار بقطاعات الانتاج العيني، بسبب القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال.

هذا الوضع أدى لظهور مفهوم التحرير المالي، وهذا بإلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية ط قا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي الغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء المؤسسات المالية الاستقلالية التامة، وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية ومراحلها.

الفرع الأول: أسباب ظهور العولمة المالية.

. تطور الاقتصاد العالمي.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير بانشاء نظام اقتصادي عالمي عادل تسيره مؤسسات تعمل على تشجيع وترقية التعاون المالي والنقدي والتجاري بين دول الأعضاء. انطلقت الاصلاحات الاقتصادية في جميع الدول التي خرجت من الحرب وكانت البداية بفضل الولايات المتحدة وهذا عن طريق مساعدة الدول الأوروبية المتضررة بمساعدة اقتصادية كبيرة تحت ما يسمى بمشروع مارشال "

وبالتالي استطاعت هذه الدول أن تحقق بعض التقدم اذا تظهر الاحصاءات بأن الناتج القومي الاجمالي لغرب أوروبا ارتفع بأكثر من مرتين ونصف في سنة 1963 عن مستواه في 1938 (بالأسعار الثابتة) كذلك زاد الانتاج الصناعي من 0 % سنة 1938 الى 30 % لسنة 1963 وقد حققت دول مثل ألمانيا أحسن معدلات النمو بالإضافة الى ايطاليا.

بالإضافة الى هذا فان فترة ما بعد الحرب عرفت تطور للتجارة الدولية بحيث تم الغاء القيود المفروضة عليها أثناء فترة ما بين الحربين ويعود الفضل في ذلك الى المبادرات الأوروبية هذا في شكل كتل تجارية

مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة، فالأولى تتكون من 06 دول هي: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا،بلج كا، هولندا، لكسمبورغ، والثانية من 07 دول هي: بريطانيا، سويسرا، النمسا، البرتغال، دول لاسكندنافية (الدانمرك، السويد،النرويج).[1]

ا . تحرير تدفقات رؤوس الأموال:

لقد عرف الانتاج العالمي خلال عقد التسعينات نمو عرف أوجه سنة 1997 و000 ، من 2. % الى 7.ا % على التوالي ا عاود الهبوط الى 5. % سنة 001 ، بسبب المشاكل المذكورة أعلاه، في نفس المرحلة عرفت أحجام التجارة العالمية مستوى كبير، ففي سنة 1997 وصلت نسبة النمو الى 0.5 % وفي سنة 2000 وصل الى 2.4 % هذه تجارة السلع والخدمات وصلت الى نسبة لم تعرفها خلال نفس العشرية، ففي سنة 2001 وصلت الى –2.ا % وكذلك يرجع هذا لنفس الأسباب المذكورة أنفا، أما فيما يخص التدفقات المالية عبر الحدود فقد عرفت تطور لا مثيل له في سنوات التسعينات، ففي السبعينات والثمانينات تراوح متوسط اجمالي تدفقات رأس المال الصافي للبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتق ل بين 10 و20 مليار دولار سنويا أي ما يعادل % من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي، ووصلت هذه التدفقات سنة 1991 الى 120 مليار دولار، وواصلت عل هذا المنوال حتى 1997 لتصل ال 280 مليار دولار أي بأكثر من ا % من ناتجها المحلي، لتتراجع الى 234 مليار دولار عام 1998 بس ب أزمات الأسواق الناشئة في 1997 و998 .[2]

ا . التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال.

عرف العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن 20 تطورات كبيرة في عالم التكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية، صحيح أن هذه التطورات ليست متعلقة فقط بهذين العقدين بل تعود الى سنوات الخمسينات، ولكن عرفت ثورة هائلة خلال التسعينات فتطورت شبكات الاتصال بين المؤسسات وأصبحت سرعة تنقل المعلومات من مكان الى أخر تتم في ثوان قليلة ويعود الفضل في هذا الى زيادة الانفاق الاستثماري للدول في سنوات التسعينات فيما يسمى تكنولوجيا المعلومات، فا نخفاض في أسعار(I) يرجع الى التطور التكنولوجي، ولكن حسب السيدة كاترين ماز[3] فان عولمة الانتاج والتجارة العالمية ساهمت في سنوات 90 للقرن 20 في تخفيض الأسعار من 0 % الى 0 % في الولايات المتحدة مما يشجع في مجمله الاقتصاد الأمريكي على الاستثمار في (ا)، ذه التقنيات تقودنا اليوم الى ما يسمى بالاقتصاد الجديد

[1] عبد العزيز عجمية ومحمد محروس اسماعيل، " التطور الاقتصادي في اوروبا والعالم العربي ، الدار الجامعية للنشر، ص 37! ،52! ،54! .

[2] مالكولم نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد2ا ، 999. ، المجلة6ا ، منشورات ص ن، ص2ا .

[3] بادي ايشينجرين ومايكل موسى، مرجع سبق ذكره، ص7. .

والذي تكون فيه الانتاجية كبيرة بفضل (ا ˙)، فمثلا استخدام تكنولوجيا الاتصالات المعلومات ساهم بحوالي 0، % من اجمالي الزيادة المتسارعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من سنوات 90 للقرن 20 و! يجب أن ننسى الثورة الاتصالية التي أحدثتها شبكة الانترنت في نهاية القرن العشرين وما ينتج عنها من تسهيلات في مجال الاتصال ونقل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية.[1]

ا . تطور الأسواق المالية والمنتجات المالية.

لقد رأينا سابقا كيف تطورت الأسواق المالية وكيف أصبحت غير منتظمة مع التسعينات من القرن الماضي ومعولمة بسرعة كبيرة، ويعود الفضل في ذلك الى التحديثات المالية أو ما يسمى المنتجات المالية والتي تم استحداثها مؤخرا من طرف المؤسسات المالية العالمية لإبعاد هاجس الـ طر عن المستثمرين الدوليين.

كذلك نجد الانتشار الواسع لمنتجات التأمين من خلال فروع البنوك وهي ظاهرة تعرف بالتأمين المصرفي[2] وهي تعمل على تقديم خدمات مختلفة لشركات التأمين للمصارف

الفرع الثاني: مراحل العولمة المالية.

تتمثل المحطات الهامة التي يجب التوقف عندها عند رصدنا لمشوار العولمة المالية فيما يلي :

. مرحلة تحويل التمويل غير المباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 الى 1979 وتميزت بما يلي:

- ظهور وتوسيع أسواق الأوردولار بدءا من لندن ثم بقية الدول الأوروبية .
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل لغير المباشر.
- انهيار نظام بروتن وودز من أوت 1971 وانتهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد الى تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة.
- نتيجة تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة دخل العالم في حالة من عدم الاستقرار النقدي، بسبب التقلبات في أسعار العملات أثناء اجراء التسويات الدولية.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض الدولية.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

[1] اشفق اسحاق، ¨ الفجور الرقمية العالمي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 8ا ،ا/9ا /001 ،منشورات ص ن د،ص6ا .
[2] جيرد هاوسلا ، مرجع سبق ذكره
[3] محفوظ جبار ¨ العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامي ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 7ا ،ديسمبر 002! ،جامعة باتنة، الجزائر،ص 85 –88. .

- ظهور أسواق الأدوات المالية المستحدثة والمشتقات كالخيارات ، المبادلات.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أ . مرحلة التحرير المالي :

امتدت هده المرحلة من 1980 الى غاية 1985 وتميزت بمايلي:

- المرور الى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية، على غرار اقتصاد السوق.
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من والى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث يمكن اعتبار هذه الاجراءات الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود،
- توسيع وتعميق الابداعات المالية العالمية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية.
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المختصة في جميع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم ايراداتها في مختلف الأسواق المالية.

ب . مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 وحتى الآن وتميزت بما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم وكانت الانطلاقة من بورصة لندن في 986 ، بعد اجراء الاصلاحات البريطانية المعروفة باسم BIG BANG ، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق أسهمها، مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايير من الدولارات كخسائر وتسبب في افلاس الكثير من البنوك.
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.
- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.
- توسيع التمويل الم اشر وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

وتجدر الاشارة الى أن مهما تكن المراحل التي شهدتها العولمة المالية، فان هذه الأخيرة لم تصل بعد الى مستوى أو درجة تكامل الأسواق السلعية، حيث أنه على الرغم من الزيادة الهائلة التي عرفتها

تدفقات رؤوس الأموال بين لأسواق المالية الدولية، فان العولمة المالية اقتصرت ولحد الآن على الأصول المالية عالية السيولة (الأسهم والسندات).[1]

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية.

توافرت عوامل عديدة لتوفير المناخ الملائم لتطور النشاط المالي وتنامي ظاهرة العولمة امالية ونلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: ازالة القيود على حركة رؤوس الأموال.

ان انضمام دولة ما الى النقد الدولي يعني قبولها بان يكون احد اهدافها الاساسية هو ايجاد نضام للمدفوعات محررا من أية قيود على الأقل بالنسبة للمعاملات الجاريـ ، وعلى هذا الأساس تم ازالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوروبية سنة 958 ، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الخطوات المتعلقة بالغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 959 ، وتبعتها العديد من الدول وهو ما أدى الى اندماج الأسواق المالية بحيث أصبح أراء بعض اسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين .

الفرع الثاني: تكامل اسواق المال الدولية.

تعتبر الحركة الدولية لراس المال مظهرا اساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي، لارتباطها الوثيق بكفاءة الاسواق لمالية الدولية، التي تعد القناة الاساسية لتدفق الوفرات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم. وقد نتج عن تحرير الاسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لراس المال تزايد في تكامل الدول النامية في النظام المالي الدولي .

الفرع الثالث: تطور سوق عملات الآ رو الدولية وسوق السندات الدولية.

سوق العملات الاورو الدولية هي سوق للعملات خارج حدودها الوطنية، وهي لا تخضع للقيود والضوابط التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، ومن أهمها سوق الاور دولار" التي تطورت تطورا كبيرا بعد ايداع الدول النفطية فوائضها في البنوك لعالمية في هذا السوق بسبب ارتفاع سعر النفط سنة 1973 بما يسمى بالبيترو دولار" والحركة المتزايدة لهذه الأموال اعطت دفعا كبيرا لتطور العولمة.

[1] رمزي زكي " العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي ، الكويت،999 ،ص 5 –7 .
[2] محمود يونس " اقتصاديات دولي الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 000 ،ص 24 .
[3] صالح مفتاح " العولمة المالي ، مرجع سابق، ص 17 .
[4] أحمد بوراس " العولمة والاسواق المالية في الدول النامي ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 17 قسنطينة، جوان 001 ،ص 7 .

كما تعتبر سوق السندات الدولية من أكثر اسواق راس المال تحررا وسهولة في الوصول اليها بهدف الحصول على قروض طويلة الأجل من جانب المقترضين الدوليين، وقد بدأت هذه الأسواق تحتل مركزا بارزا في مجال الاستثمارات المالية الدولية منذ مطلع الستينات من القرن العشرين.

الفرع الرابع: التطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في السوق المالي العالمي.

تعتبر الدول النامية احدى القوى الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب تجارة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول زيادة سريعة من حوالي 3 % في منتصف الثمانينات الى حوالي 3 % في منتصف التسعينات .

ويعود تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي الى رامج الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها، واتجاهات نحو تحرير القطاع المالي والمصرفي، كما عمدت كثير من هذه الدول الى توسيع مدى تحرك اسعار الفائدة، وخفضت من نسب الاحتياطي القانوني، الى جانب خوصصة البنوك وشركات التامين، وإلغاء الحواجز التي تفصل بين السوق المحلي ؛ الدولي للأوراق الماليـ ، مما ساعد على اندماج السوق المحلية لهذه البلدان في الاسواق المالية الدولية.

الفرع الخامس: الوتيرة العالية للمبتكرات المالية.

والتي ارتبطت بشكل وثيق بالتطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي قامت من وقت، والتكاليف ا عامل واجراء الصفقات في الأسواق المالية، فساعد ذلك على تعميق ظاهرة الوساطة وسهل الحركة العالمية لرؤوس الأموال، وتعد المبتكرات المالية بمثابة المحرك الأساسي لكل التحولات والتطورات التي عرفتها الأسواق المالية. ويج=ب الاشارة هنا الى أن أغلب المبتكرات ليست مبت رات أصلية، بل أغلبها عبارة عن تحسينات أو اضافات تدخل على منتج قديم، أي أنها تضاف على هامش الخصائص القديمة، كما أن أهم ما يميز المبتكرات المالية عن غيرها هو طابعها الهجين، فهي في الغالب تجمع بين عدة ابتكارات في نفس الوقت، كما أنها لا تملك براءة اختراع وهي ، هلة التقليد، أي أن صورة حياتها قصيرة جدا وهذا هو سبب الوتيرة العالية لهذه المبتكرات.

الفرع السادس: التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.

أسهمت التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات ذات الصلة بهما، ومنها التوسع في استخدام الحاسوب والانترنت، في ربط الأسواق المالية والنقدية وتوحيدها على نطاق العالم ككل في ظل التحرير المالي، الأمر الذي هيأ لتوظيف التكنولوجيا المتطورة في خدمة المصالح الرأسمالية، وأسهم بصورة مهمة في تحقيق العولمة الماليـ ، اذا وانطلاقا من النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين شهد

[1] احمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص4! .
[2] صالح مفتاح: مرجع سبق ذكره،ص18! .
[3] فليح حسن خلف العولمة الاقتصادية ، الأردن، عالم الكتب الحديث، 010 ، ص90! .

العالم ثورة تكنولوجية عارمة ساعدت على اندماج أسواق المال الدولية ورفع سيولتها، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة.

الفرع السابع: تنامي دور المستثمرين المؤسسين.

تضم الأسواق المالية مؤسسات مالية تقوم بالكثير من العمليات على القيم، ويمثل المستثمرون المؤسسون الفئة الأكثر أهمية في هذه السوق، نظرا للكتلة الكبيرة لرؤوس الأموال التي يديرونها، وهي تضم صناديق المعاشات التي تدير أموال التقاعد، ومؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وشركات التأمين، وصناديق المضاربة، ويكون تدخل هؤلاء المستثمرين في السوق سواء للتغطية أو المضاربة، وهم يلعبون دورا متزايد ليس فقط على مستوى الأسواق المالية لكن أيضا من خلال آليات الانتاج الحقيقي، وحجم هذه المؤسسات يختلف باختلاف البلدان، كما أن قوا د التي تحكم توزيع العوائد والمخاطر بين هؤلاء المتعاملين تختلف باختلاف المؤسسات.

المبحث الثالث: مزايا العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة المخاطر.

المطلب الأول: حدود العولمة المالية.

ستسمح العولمة المالية بتقليص العجز في الميزان الخارجي لبعض الدول ولو بصفة مؤقتة، هذا ما سيسمح بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي، أما بالنسبة لتلك الدول ذات الفائض في موازينها الخارجية فان لها فرصة أكبر في ظل العولمة المالية لاستثمار مداخلها، وتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار الـ نة، وبذلك التحكم في التوازنات الخارجي ،اضافة لذلك تتيح العولمة المالية امكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور منافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية، مما شجع تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة، وأثمر في توسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

وبشكل عام فان احد المنافع الرئيسية لزيادة التنوع في موارد التمويل هو تقليل خطر أزمات الائتمان اضافة الى اتاحة فرص أكبر للاختبار بالنسبة للمقترضين والمستثمرين وبالتالي الحصول على شروط أفضل للتمويل وتنويع الحوافظ.

لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية إلا أن البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو هي في طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة بسبب نظمها البنكية المغلقة التي لا تتماشى والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية، ومن جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية م خلين عن المغامرة والاستثمار في الأسواق الخارجية، اضافة الى العراقيل المتصلة بالنظم الجبائية.

[1] تشام فاروق، " العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 003! ص ص ا ،ز .

المطلب الثاني: مزايا ومخاطر العولمة المالية.

الفرع الأول: مزايا العولمة المالية.

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن اجمالها في النقاط التالية.[1]

أ/ بالنسبة للدول النامية

- سوف تمكن الدول النامية من الوصول الى الأسواق المالية الدولية بسبب الانفتاح المالي للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية الذي يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار المحلي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- سوف تعلل من ، يل هذه البلدان الى الاستدانة الخارجية،ن فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والممثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظ المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية والقروض الحكومية من جانب الدولة، وهو أمر يساعد للتحرك نحو الحد ، ن نمو الديون الخارجية وأعبائها.
- ستؤدي الى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها الى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء الى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأر ص، لان تكلفة التمويل سوف تقتطع من الضريبة على أرباحه، كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية، سوف يؤدي الى خفض أسعار الفائدة المحلية.
- تؤدي العولمة المالية بما تحققه من زيادة في تدفق العملات الأجنبية الى الداخل الى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية وهي الاحتياطات التي عادة ما تكون قد استنفرت في خدمة أعباء الديون الخارجية، ووصلت الى مستويات متدنية جدا. ان تكوين هذه الاحتياطات عند مستويات ملائمة وآمنة تعد أهم عناصر الجدارة الائتما ية للبلد في الأسواق المالية الدولية.

د / بالنسبة للدول المتقدمة.

ان المزايا التي توفرها العولمة المالية للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال عديدة منها:

- تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية، والى فوائض في رؤوس الأموال، وتنويعا ضد كثير من المخاد ر من خلال الآليات التي توفرها الأوراق المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

[1] محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مذكر ضمن متطلبات شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاا صادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،005! /006 ، د ص78. ،79. .

- عززت العولمة المالية من التجارة الدولية، ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، كما وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم، وأتاحت عملية تدويل المدخرات لهذه الشركات تمويل كثير من استثماراتها من أسواق المال المحلية في الدول التي تعمل فيها.
- ان زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية، كما أنها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية.

الفرع الثاني: المخاطر الناجمة عن العولمة المالية.

كثيرا ما أدت ظاهرة العولمة المالية الى حدوث أزمات مالية مكلفة (المكسيك 994 ،دول جنوب شرق أسيا 997 ، البرازيل وروسيا 999 ، الأزمة العالمية 008!)، حيث يمكن التعامل معها في الدول المتقدمة، بينما تبقى الدول النامية عاجزة عن مواجهة هذه الموجات القوية المنبثقة عن هذه الظاهرة نظرا لضعفها الاقتصادي، وكثرة تعرضها للصدمات الخارجية(ارتفاع أسعار الفائدة عالميات أسعار الصرف، ارتفاع أسعار الواردات).

ومن أهم المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية نجد.[1]

أ/ المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

وصل في عام 1997 حجم انسياب رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلاد النامية حوالي 280 مليار دولار،ن حيث كان الاستثمار في الحافظة المالية يمثل حوالي ثلث هذا الانسياب بينما وصل نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى حوالي 140 مليار دولار نحو البلدان النامية، و0 % من ا! نسياب في شكل قروض من البنوك التجارية دولية النشاط.

بتحليل حركة هذا الانسياب، يتضح ان استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لأخر وبصورة فجائية، وقد أكدت الكتابات والبحوث ان درجة التقلب التي تتسم بها حركة الاستثمار في الـ افظة المالية كبيرة جدا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لان النوع الأول تحكمه العوامل قصيرة الأجل وسعيه للأرباح السريعة، في حين النوع الثاني من الاستثمار الذي يأخذ الآن شكل فروع للشركات متعددة الجنسيات عادة ما يهتم بالأرباح طويلة الأجل، ويتجسد هذا الأخير عادة في شكل طاقات انتاجية جديدة، ولذا فمن الصعب تصفية أو بيع تلك الطاقات في الأجل القصير، بينما نجد أن التخلص من الاستثمار في الحافظة المالية يتم بسهولة عن طريق البيع في

[1] رمزي زكي،" المخاطر الناجمة عن عولمة الاسواق المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية، القاهرة، 000 ،ه ص6 –17.

الأسواق المالية، وعلى كل حال فان قرارات المستثمرين في الحافظة المالية يتسم بدرجة عا ة من الحساسية اتجاه الأمور الجارية في الأجل القصير، فهم يميلون الى بيع استثماراتهم على نحو واسع والخروج بها من البلد حينما تحدث أية أزمة، وقد يعودون بكميات كبيرة باستثمارهم حينما تسترد الأسواق لثقة فيها.

ب/ مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

لعل أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي تعرض لها النظام المصرفي، سواء خلال اجراء عملية التحرير المالي المحلي أو الدولي أو بعد اتمام هذه العملية، ويجدر بنا الذكر هنا بأن الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة ولها أسباب كثيرة قد لا ي ون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية كنتيجة لاخطار ادارة البنوك نفسها، ولكن يجب أن نؤكد على أنه في ظل العولمة المالية فان البنوك كثيرا ما تستخدم الحريات المالية الجديدة لكي تسرف في الاقتراض الخارجي، وقد أشار شاشنج sheng في دراسة عام 1996 الى أنه في عام 1980 كانت البنوك في البلدان النامية مدينة بما قيمته 81 مليار دولار، وقد تكبدت هذه البنوك خسائر فادحة حينما قامت هذه البلاد بتنفيذ اتفاقيات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخفضت من قيمة عملاتها الوطنية كجزء من متطلبات هذه الاتفاقيات، ولعل أزمة المكسيك عام 1994 تعد مثالا نموذجيا عن هذا النوع من الأزمات، فخلال الفترة ما بين ديسمبر 1993 وديسمبر 994 ، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف بالمكسيك من 1.3 بيزو للدولار الى 3.5 بيزو للدولار، مما جعل ديون البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية ترتفع من 79 مليار بيز و ال 174 مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها، قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي.

ج/ مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:

ومن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلدان النامية هو تدويل مدخرا تها الوطنية، وذهابها للاستثمار في الخارج، فجزء منها قد يستثمر في الأصول المالية، وبعض منها يتجه للاستثمار في الأصول العقارية، وبعضها يذهب الى الاستثمار الأجنبي المباشر، وقسم منها قد يفضل الايداع في البنوك وفي المؤسسات المالية.

وتكشف البيانات المتاحة عن م اوضات مدهشة منها أن هناك دول تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج الى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 00 %(حالة فنزويلا)، وهناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسب تتراوح ما بين 0 –0ا % من اجمالي ديونها الخارجية.[1]

د/ مخاطر دخول ا موال القذرة (غسيل الأموال):

ان الغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية، دون معرفة من جانب السلطات، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، أدت الى انفتاح قنوات اضافية لغسيل الأموال، والمقصود بالغسيل هنا محاولة اخذ ء المصدر غير الشرعي أو الغير القانوني الذي تحققت في اطار عمليات بناء وتراكم الثروات، مثل: أرباح المتاجرة في المخدرات وسرقة البنوك...الخ، ويحاول أصحابها أن يغسلونها لإخفاء مصدرها الاجرامي بمحاولة ادخالها للنظام المصرفي والسوق المالي من خلال استثمارها مؤقتا في بعض الأدوات المالية، كالأسهم والسندات..الخ

ه/ عولمة المديونية الخارجية.[2]

تعاني معظم الدول النامية من أزمة الديون الخارجية مع زيادة تلك الديون وخدماتها، الى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها، ومع موجة الابداعات المالية التي عاشها ا عالم المتطور، عمدت البنوك الغربية الى تحويل الديون الخارجية للدول النامية الى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية، حيث أصبحت هذه الديون تنتقل من بنك الى أخر ومن دولة لأخرى في ظرف لا يتجاوز ثوان معدودة نظرا ! ستعمال وسائل التداول الالكترونية الحديثة،وبانتشار هذه العملية وجدت الدول النامية نفسها حائرة فيما يتعلق بمشكلة الدين، وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية، وبهذه الطريقة تمت عولمة جانب هام من المديونية الخارجية للدول النامية.

[1] مجلة الأهرام الاقتصادي،" الأموال الهاربة للخار – هل من الممكن عودتها؟ ، العدد رقم 140 ، الصادر 5. /11 /987 ،ص 4 – 7. .

[2] محفوظ جبار " العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامي ، نفس المرجع سابق، ه ص 90. ،91. .

المطلب الثالث: الأثار الناجمة عن العولمة المالية.

ان تأثيرات العولمة المالية على الاستقرار الاقتصادي هي متنوعة وتنقسم الى أثار ايجابية وسلبية ويمكن تلخيصها في أهم النقاط التالية:

❖ **الأثار الايجابية.**

ان الاستفادة من عولمة التمويل لن تكون سهلة بل تتطلب مبادرات من طرف السلطات المحلية حتى تتماشى مع متطلبات عولمة التمويل، وهذا مثلا عن طريق تقوية النظام المالي المحلي ومنح استقلالية أكبر للسلطة النقدية، ورغم ذلك فهذا لا يعني أن الناتج ستكون مضمونة وانما التا يل من احتمال الأخطار هو المؤكد، وبالتالي فقد تكون النتائج على المدى الطويل فهي تعمل على:

- تحسن عمل الأسواق المالية وأدائها.
- توزيع المخاطر بين الدول.
- تدعيم النمو الاقتصادي.
- هناك عملية لربط دول العالم فيما بينها وهذا يتم بطريقة جيدة وسريعة عن طريق أموال المص رف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين التي تتعامل بواسطة شبكات الاتصال عالية السرعة.[1]
- كذلك فان التدفقات الرأسمالية عبر الحدود تسمح بتنويع الحوافظ المالية، وتقاسم المخاطر.
- افتاح الأسواق: وهي تخص الانفتاح على الخارج للأسواق المحلية بالدرجة الأولى وكذلك انفتاح ا على الداخل وانفجار مكوناتها، مما يسمح للمتعامل الذي يريد الاستثمار أو الافتراض أن يبحث على أحسن الفرص المتاحة أمامه.
- التفكيك أو عدم التنظيم: ويعتبر من بين أهم العوامل التي تحرك العولمة المالية، اذا قامت السلطات النقدية لأهم الدول المصنعة برفع قواعد الصرف من أجل تسهيل انتقال رؤوس الموال، اذا انطلقت بانفتاح النظام المالي الياباني بين 983 /984 ، ثم بعد ذلك الأنظمة الوطنية لمراقبة الصرف والتي تم تفكيكها في أوروبا مع خلق السوق الواحد لرأس المال في 990 .
- ان الاندفاع نحو عولمة التمويل والذي هو غير اختياري بالنسبة للاقتصاديات الوطنية ندفع بالسلطات الوطنية على تبني أحسن السياسات والتشريعات الاقتصادية التي تعمل على الانسجام بين العولمة المالية والاقتصاد المحلي .

[1] عبد الخالق عبد الله " العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معه ،مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و لفنون والأداب لدولة الكويت، العدد ! ،أكتوبر/ ديسمبر،999 ، ص 8! .

- فحسب النظرية الكلاسيكية فان تحرير حركة رؤوس الأ وال تسمح بتوظيف الفوائض وتحريك الاقتصاد العالمي.[1]
- كذلك فالعولمة المالية تعمل على توجيه الأموال الى أكثر الاستخدامات الانتاجية فهذا بسبب ما تفرضه من تخوفات من النتائج السلبية لها اذا لم تستعمل هذه التدفقات بكفاءة.
- كذلك فالبنوك والشركات ذات القدرة الائتماا ة في بلدان االسواق الصاعدة تستطيع أن تخفض من تكاليف القروض التي تحصل عليها، اذ اليوم هي أمام قدر كبير من رأس المال متوفر لدى عدد كبير من الموردين وبتكاليف متنافسة.[2]
- فالعولمة المالية تستطيع أن تنمي قدرات النمو لدى الدول النامية بعد طرق مباشرة وغير مباشرة.

ة لطرق المباشرة تسمح لنا بالقول بأن تدفقات رؤوس الأموال تستطيع أن تزيد من الاستثمارات في الدول التي تحتاج لرأس المال، تخفيض تكلفة رأس المال كذلك، توجيه انفتاح القطاع المالي المحلي.

أما الطرق غير المباشرة فهي انما تسمح بتوزيع الخطر، مما يشجع بطريقة غير مباشرة التخصص ويرفع من نسب النمو، وهذا بسبب أن رأس المال يكون متوفر بكثرة بسبب انخفاض هاجس الخطر مما يسمح بتخصيص رأس المال في القنوات قليلة الخطر وبالتالي رفع نسبة النمو.

❖ **الأثار السلبية:**

مثل ما للعولمة المالية أثار ايجابية فهي تحمل في نفس الوقت تحمل في طياتها ا ار سلبية قد تكون احيانا مدمرة للاقتصاديات الوطنية، وبالتالي الاقتصاد العالمي، ان الأثار السلبية قد تكون ربما على المدى القصير، كضريبة الاستفادة من مزايا عولمة التمويل.

- ففي المدى القصير نجد البعض يعتقد بأنها نقمة وهذا بالتدقيق في الأفاق قصيرة المدى بحيث يع مد هذا النوع من الملاحظون بأن أغلب الأزمات المالية التي كانت خلال عقدي 80 و 90 كانت بسبب التحرير المالي.
- التقلب الشديد للأسواق.[3] اذ تعتبر من أهم الأثار السلبية لعولمة التمويل اذ تصبح الأسواق أكثر تقلبا لانه قد يهدد هذا التقلب الاستقرار المالي العالمي بسبب التحرك والانتقال الشديد لرؤوس الأموال والتي يتم تداولها في أسواق خارج البورصات مثلا.

[1] ضياء قريش، مرجع سبق ذكره، ص1ا .
[2] جيرد هاوسلر، مرجع سبق ذكره، د ص1. ،2. .
[3] جيرد هاوسلر، مرجع سبق ذكره، ص2. .

- ان عمليات التدفق الكبير لرؤوس الاموال نحو الداخل قد تكون له تاثيرات سلبية على النظام المالي ، فزيادة على فئة الاصول نجد.[2]

- ارتفاع اسعار صرف العملة الوطنية مما يضر بالصادرات ويزيد من الواردات فيزداد العجز في الميزان التيجاري.
- ارتفاع معدل التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلي.

وقد يتصادف ان يحدث تدفق معاكس لرؤوس الاموال فيحدث ان:

- ينخفض سعر صرف العملة.
- تدهور اسعار الاصول المالية والعقارية.
- فقدان ثقة المستثمرين في السياسات المحلية والسوق المحلي.
- تدهور احتياطات الدولية لدى السلطة النقدية، عندما تحاول هذه الاخيرة الحفاظ على مستوى سعر الصرف للعملة المحلية.

- عدم تناسق المعلومات، فالاسواق المالية والتي تتميز بعولمة مالية كبيرة تعاني من عدم تناسق المعلوم ت، ففي هذا المجال نجد أن أحد الطرفان عند القيام بعملية التحويل مثلا مسؤول عن متطلبات الملف الخاص بالقرض، فانه يمتلك معلومات أقل من الجانب الاخر وهو المقترض الذي يكون على علم اكثر بعنصر المخاطرة، ولهذا ينجم عن ذلك هنا ما يسميه المختصين عدم الترتيب ntiselection ، الخطر المعنوي léa moral ، والتصرف الفطني omportement graigaine ، وبالتالي فعدم التناسق يؤدي الى حدوث أزمات مالية مكلفة.
- مخاطرة دخول الأموال القذرة لغسلها وهي الأموال الناجمة عن أنشطة غير شرعية وتطورها بفضل الجنات الضريبية والمصارف ما وراء البحار أو راكز off shore .[3]

ان أهم النتائج السلبية لعولمة التمويل تمكن في عدم استقرار الاقتصاد العالمي، وبالتالي كيف يمكن الحفاظ على هذا الاستقرار في ظل التزايد الكبير لاندماج الأسواق المالية الدولية بفضل التطور الكبير كما رأينا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطور ؛ بكات الربط بين مختلف المؤسسات المالية والمستثمرين على المستوى الدولي.

---

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص3، 4.

[2] كمال ديب ¨ النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادي ، رسالة الماجستير، فرع نقود ومالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 000 -001.

[3] ديبب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

خلاصة الفصل ا ول:

من خلال دراستنا المعمقة لمضمون الفصل الاول اتضح ان العالم قد شهد مؤخر العديد من التغيرات السريعة و المتلاحقة باثرها و توجيهاتها المستقبلية، العالم تحول الى قرية صغيرة بفعل العولمة المالية.

توصلنا في هذا الفصل الى ان العولمة بشتى انواعها و بالخصوص العولمة المالية حاولت تضييق العالم لتسوده نفس الثقافة و نفس التوجيه الاقتصادي و المالي و ذلك بتضافر الاسباب التي ادت ظهورها توصلت الى تحقيق اهداف منها ما كان ايج بي و منها ما كان سلبي على الدول العالم، كما اوسعها ان نتطرق الى العولمة المالية واهم الخصائص و استراتيجيات او اساليب الموضوعية لمواجهة الخطر.

الفصل الثاني :

واقع وتحديات النظام المصرفي في الجزائر

- المبحث الاول : عموميات حول النظام المصرفي والخدمة المصرفية.
- المبحث الثاني : اهم محطات الاصلاح المصرفي الجزائري.
- المبحث الثالث: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة.

أطراف جديدة مكونة للاقتصاد الأول وهي النظام المصرفي الذي يعد من أكثر الأنشطة تأثيرا بتطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

أدى ظهور العولمة في أواخر القرن العشرين الة احداث تغيرات جديدة على النشاط المصرفي نتيجة التطور التكنولوجي المستمر والعوامل المفسرة ا عولمة، وكذلك ظهور تغيير في المعاملات المالية النقدية بين الدول.

وهذا ماسنتطرق اليه في هذا الفصل، الذي تم تقسيمه الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول النظام المصرفي.
- المبحث الثاني: أهم محطات الاصلاح المصرفي الجزائري.
- المبحث الثالث: واقع المنظومة لمصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة.

المبحث الأول: عموميات حول النظام المصرفي.

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف الأنظمة الاقتصادية وتزداد هذه الأهمية باتساع شبكة المبادلات المحلية والدولية لذا فهو يعد الركيزة الأساسية لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي ونشأته.

الفرع الأول: مفهوم النظام المصرفي.

لقد تعددت تعاريف النظام المصرفي بين الكتاب، وسنوجز بعض منها فيما يلي:

- النظام المصرفي عرف بأنه ذلك النظام الذي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية وهو يعرف بالمعنى الضيق للنظام المصرفي، وبالمعنى الأوسع عرف بأنه
- " النظام المصرفي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة كما يمكن أن يضاف الى ذلك بقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى ".
- وهناك من يعرف النظام المصرفي على أنه المؤسسات المصرفية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات ".
- ومن هنا فاننا نستطيع اعطاء تعريف شامل للنظام المصرفي على أنه " مجموعة من البنوك المتواجدة في بلد تحكمها قوانين وأنظمة.

الفرع الثاني: نشأة النظام المصرفي.

ارتبط نشوء البنوك بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات فان أول شكل من أشكال البنوك قد ظهر في بلاد الرافدين كما تعتبر مبادئ التي وصفها الملك حمورابي من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الايداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كاحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري بدأت ظاهرة ايداع الفائض منها كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة. نظير حراستها والمحافظة عليها من طرف الصاغة مقابل شهادات ايداع تثبت حقوقهم في الأموال المودعة وتعتبر هذه الظاهرة من أولى اشكال التعامل المصرفي في المجتمع والتي استمرت حقبة طويلة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الـ ي يكسب دخله من المبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة وعن طريق

ناظم محمد نوري الشيمري " النقود والمصارف ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 995 ،ص19. .
زياد رمضان " ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط! ،عمان،، 003 ،ص3(.

هذه الوظيفة ورثت البنوك التجارية أعمالها ونشاطها، حيث بدأت هي الأخرى تتاجر بالنقود بها وشراء حتى يومنا هذا.

مع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الايداع تعود اليهم للمطالبة بتحويلها الى نقود ولتحويلها الى أشياء التي تمتلكها، ومن ثم يبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة حيث رأى رجال البنوك امكانية التصرف بها بإقراضها للغير وبضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الاخلال بمبدأ الثقة القائمة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم البنك بردها لعملائه حين طلبه باسترداد ودائعهم وفي هذه المرحلة جمعت البنوك بين وظيفتين قبول الودائع والإقراض معا، ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي حتى وصلت الى ما نعرفه اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان، وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تعدد العمليات التجارية والبنوك الصناعية والزراعية وغيرها، وقد استدعى التوسع في أعمال البنوك المركزية التي تواجه وتراقب أعمال النظام المصرفي بأكمله باسم الدولة، كما تتولى أيضا عمليات اصدار الأوراق النقدية وإدارة السياسات النقدية بشكل عام بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: أهمية النظام مصرفي ومكوناته.

الفرع الأول: أهمية النظام المصرفي.

النظام المصرفي يلعب دورا كبيرا لأهميته في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الانتاجية منها والمالية، فهو بما يملكه من وسائل وامكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد استخدمها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف عديدة وتتمثل في:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.[2]
- كما يقوم بتوظيف جزء من أمواله بنظام المشاركة حيث يساهم ذلك في توفير فرص العمل في الانتاج بما يعود على الاقتصاد القومي بالنفع والفائدة.

الفرع الثاني: مكونات النظام المصرفي.

عبد الاله نعمة جعفر " محاسبة المنشآت المالية ، دار حنين، الأردن، 996، ص ص 9 –0! .
عبد الاله نعمة جعفر " محاسبة المنشآت المالية ، مرجع سبق ذكره، ص ص8 –9. .

تجدر الاشارة الى النظم المصرفية وان اختلفت لها نفس المكونات، وان كان هناك تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها مختلف البنوك في معظم دول العالم، لكن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك يوضح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية الى أخرى.

) البنك المركزي:

ان البنك المركزي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الاصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ونتناول خلال عرضنا أهم تعاريف البنك المركزي.

البنك المركزي " هو البنك الذي يقف على قمة الجهاز النقدي والمالي حيث أنه لا يتعامل مع الجمهور وتقتصر أعماله مع الحكومة والبنوك المتخصصة، اذ أن البنك المركزي هو المهيمنة اتجا،ات الحياة الاقتصادية في البلاد [1]

ويعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[2]

" البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على تسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون اليه عندما يحتاجون الى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في ايطار القوانين والتشريعات الـ ائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الاخير للإقراض[3]

وأهم ما يميز هذه البنوك عن غيرها هو مبدأ الوحدة فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلال بعضها عن البعض الأخر.

!) البنوك التجارية:

البنوك التجارية تعد السباقة في النشأة الا انها تعتبر من الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي، لا يسبقها في ذلك سوى البنك المركزي، وهناك عدة تعاريف للبنوك التجارية منها:

- هي المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان، فبنك الودائع يحصل على ديون ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب، وبعد أجل قصير هذا الائتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله.[4]

غسان عساف ادارة البنوك ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط ، عمان،993 ،ص14. .

طاهر لطرش، " تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط ، الجزائر، ص 99. .

طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص1. .

صبحي تادريس قريصة " النقود والبنوك ، دار لنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ن 9984 ، ص8' .

- يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون.
- وردت عدة تعاريف ومصطلحات للبنوك التجارية وغالبا ما تسمى " المؤسسات المالية النقدية ، أو " بنوك الودائع ، فهي تتلقى الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على انشاء نوع خاص من النقود ومن نقود الودائع[1]

) البنوك المتخصصة:

هناك عدة تعاريف ذكر منها:

- البنوك المتخصصة هي كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشأت لأغراض خاصة هدفها منح القروض وتطوير قطاع معين داخل الدولة.[2]
- هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين.[3]

تختلف هذه المؤسسات عن غيرها في أنها تتخصص في تمويل قطاع معين من القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه، وغالبا ما يكون الائتمان المصرفي للبنوك المتخصصة متوسطة وطويلة الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات كالزراعة، الصناعة، العقارات والإسكان حيث تعتمد هذه البنوك على مواردها الذاتية ورأس المال والاحتياطات وموارد خارج ة كالاقتراض من سوق المال من خلال اصدار السندات أو تقترض من البنوك التجارية أو البنك المركزي أو من الدولة وهي تصنف حسب القطاع الذي تموله.

وأهم ما يميزها عن غيرها من البنوك التجارية هي:

- عملياتها المصرفية تنصب حول نوع معين من النشاطات الاقتصادية.
- الحصول على لودائع تحت الطلب لا تعد من الوظائف الأساسية لها.
- تعتمد في نشاطها على رؤوس أموالها.
- أغلب توظيفاتها من قروض طويلة الأجل.

طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره،ص 02! .

زياد رمضان محفوظ الدوحة، ادارة البنوك ، دار النشر ودار الصفاء للتوزيع والنشر، ط! ، 996 ،ص 0! .

ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق ذكره، ص21! .

المطلب الثالث: ماهية الخدمة المصرفية وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم الخدمة المصرفية.

تعتبر الخدمة المصرفية مصدر للعملاء في اشباع رغباتهم وحاجاتهم، اما من وجهة نظر البنك فهي مصر للربح، وهي مجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها غير خدمات الايداع والائتمان والاستثمار وهي خدمات عديدة ومتنوعة وعادة ما ترتبط بالخدمات الرئيسية الثلاث المشار اليها وتشمل مجموعتين من الخدمات وهما:

مجموعة الخدمات المصرفية التقليدية، ومجموعة الخدمات غير التقليدية أو المستحدثة.[1]

وتتنوع الخدمات المصرفية الى خدمات الاقراض والائتمان وخدمات الودائع والخدمات المستحدثة الأخرى.[2]

يختلف المقصود بالخدمة المصرفية من الناحية الوصفية عنه من الناحية التسويقية، فمن الناحية الوصفية لكل خدمة مكوناتها التي يقابلها العميل وقد تجعله يختار بنك دون الأخر، فمثلا تتكون خدمة الحساب الجاري من الحد الأدنى لفتح الحساب، طلب فتح الحساب، عمولة فتح الحساب وغيرها.

أما من الناحية التسويقية فالخدمات المصرفية تمثل مجموعة من المنافع التي يحتاج ليها العملاء سواء من الأفراد أو من الهيئات والمؤسسات الأخرى والتي يجب أن تقابل أهدافهم، ومن هذه المنافع منفعة الأمان على الأموال، منفعة الادخار والحصول على العائد ومنفعة سرعة وتسهيل المبادلات المالية مع الأخرين.

وتوفر كل خدمة مصرفية منفعة أو منافع للعميل جعله يختار البنك الذي يتعامل معه، لذا يقع على عاتق الادارة التسويقية للبنك العمل على تحقيق هذه المنافع وبالمقابل تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

الفرع الثاني: خصائص الخدمة المصرفية.

يقوم البنك بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تلبي رغبات وحاجات العملاء، كما يمكن للبنك أن يطور خصائص ومواصفات الخدمة الحالية، ومن ثم فان عملية تطوير الخدمة المصرفية عملية أساسية تحتاج الى دراسة ثلاثة مجموعات من الخصائص والمتمثلة في.[3]

/ الخصائص الظاهرة:

وهي أخطر وأهم أنواع الخصائص التي يتم اجراء التطوير عليها، وهي في الوقت ذاته الخصائص التي يسهل التعرف عليها وتميزها من قبل العملاء.

الدسوقي حامد أبو زيد " ادارة البنوك (النظرية والتطبيق)، ط1 ، دار الثقافة العربية، القاهرة، 998 ،ص 04. .

أحمد غنيم " صناعة قرارات الائتمان في ايطار استراتيجية الشاملة للبنك ، ط1 ، مصانع المستقبل، القاهرة، 999 ، ص 91 .

محسن أحمد الخضيري " التسويق المصرفي ، ط . ، دار ايزاك للنشر والتوزيع، مصر، 999 ، ص 261 .

وترتبط هذه الخصائص بما تقدم به ادارة البنك من احداث تعديلات في مواصفات الخدمة المصرفية التي يقوم بها البنك لعملائه. وهناك اعتبارات أساسية يهتم بها البنك عند القيام بعملية تطوير خدمة من خدماته المصرفية وهي.[1]

أ/ المواصفات:

تمتلك أي خدمة مصرفية مجموعة من المواصفات الأساسية التي تشكل أبعادها وجوانبها، ويحتاج كل بنك من البنوك الى توضيح خصائص خدماته وتعريف العملاء بها، فمثلا هل هي خدمة عامة لكافة العملاء؟ أم هي هي خدمة خاصة لنوع معين من العملاء؟. فعلى سبيل مثال خدمة الحساب الجاري والذي يحتاج اليه رجال الأعمال وأصحاب المشاريع والذي يرغبون في دفع ديونهم بالشبكات فهي خدمة خاصة بهؤلاء العملاء... الا أنها تطورت وأصبحت خدمة عامة متاحة لكل العملاء باختلاف أنواعهم فكل عميل يرغب في الحصول على أي خدمة مصرفية يقوم أولا بفتح حساب جاري يتم من خلاله تنفيذ العمليات المصرفية الخاصة به مثل خدمات بطاقات الائتمان...الخ.

ب/ التمييز:

يجب على كل بنك تمييز خدماته المصرفية عن الخدمات الأخرى التي تقدمها البنوك المنافسة ويكون ذلك عن طريق اكسابها بعض الخصائص والمميزات باستخدام مجموعة ، تعددة من الأدوات من بينها: الأسماء والكلمات، الاشارات، الرموز، الرسوم أو مزيجا منها جميعا بقصد اكسابها هوية يستطيع بها العميل تميزها عن بقية الخدمات المصرفية المنافسة.

ج/ التشكيل:

بعض البنوك تفضل تجزئة الخدمة المقدمة الى مجموعة ذات تشكيلة متكاملة لتغطية أ بر عدد من العملاء، بحيث تكون التشكيلة مترابطة.

فعلى سبيل المثال، تقوم البنوك بتقديم خدمة شهادات الادخار وهي خدمة لها ما يميزها عن غيرها من الخدمات، ويتم اعداد تشكيلة منها سواء بتقسيمها الى مجموعات حسب قيمة ومبلغ كل منها أو حسب الأجال الى فترات زمنية وفقا تاريخ استحقاقها.

د/ التنميط:

يجب ان تكون الخدمة المصرفية المقدمة أي لا تختلف من عميل الى اخر.

وبالتالي يسهل تقديمها من خلال شبكة فروع البنك لمختلف العملاء بصرف النظر عن مكانتهم الاجتماعية، او قدراتهم الشرائية...الخ.

[1] محسن أحمد الخضيري " دور التسويق في ادارة النشاط المصرفي ، ط. ، دار ايزاك للنشر والتوزيع، القاهرة،999. ،ص13 –226

ه/ الخدمات المعاونة:

غالبا ما يحتاج البنك عند تقديمه لبعض الخدمات مساعدة او جانبية حتى تكتمل استفادة العميل من الخدمة المصرفية، فمثلا يقوم البنك بتقديم خدمة الحساب الجاري للعميل وفي نفس الوقت يسمح لهذا الأخير بالاستفادة من خدمات الشيكات او الدفع نيابة عن الايجار أو الأقساط ومصاريف الهاتف والنارة سواء كانت مرتبطة بشكل دوري أو عرضي بوجود خدمات مساعدة أو جانبية لدى البنك.

! الخصائص الضمنية:

بحكم طبيعة هذه الخصائص تعتبر ضمنية، أي أنها خصائص غير ظاهرة مرتبطة بالانطباع المتولد لدى العميل وتصوراته الذهنية عن الخدمات البنكية التي يقدمها البنك له، و ذلك مرتبطة بمدى قدرة البنك على ادخال وتوليد مجموعة الانطباعات الايجابية داخل النفس البشرية للعملاء الحاليين والمرتقبين وينظر العميل الى الخدمة المصرفية التي يقدمها البنك له وفقا لمجموعة من الاعتبارات أهمها.[1]

أ/ الرمزية.

ان كل خدمة مصرفية ترمز الى وظيفتها ، الى الغرض منها حيث يستعمل البنك رموز خاصة للخدمة للتأكد على استقلاليتها وتميزها وخاصة اذا كان للخدمة المصرفية اكثر من وظيفة او اكثر من غرض، فعلى سبيل المثال خدمة لا ترتبط بعنصر الامان والثقة في البنك فقط بل تتعدى هذا الى سهولة دفع الالتزامات والاستغناء على حمل النقود.

ب/ الاتصال.

ان كل خدمة مصرفية مقدمة تعتمد على اجراء اتصال بين البنك وعميله الحالي او المرتقب، حيث يتم توصيل رسالة اختيارية تتضمن معلومات عن خصائص معينة للخدمة المصرفية المراد تقديمها للعميل المصرفي، وتتضمن هذه الرسالة مجموعة من الألفاظ والأشكال والألوان ذات المعاني القوية حتى تصبح منسجمة في صياغتها ومرتبطة بالدوافع التي تحقق هدف البنك عن طريق الاتصال الذي يقوم بنقل مواصفات الخدمة الى العميل.

ج/ الادراك.

ان عنصر الادراك متصل بالعميل المصرفي، فمعرفة العميل بخصائص الخدمة المصرفية يجعله يتخذ قرار لتعامل عليها او عدم التعامل.

د/ الاشباع أو التعامل .

عندما يعرف العميل خصائص الخدمة المصرفية يقوم بعملية مراجعة وتقييم دوافعه وقدراته مع ما تقدمه له الخدمة المصرفية من مميزات وخصائص لإشباع رغباته، فإذا توافقت هذه الأبعاد والجوانب، اتخذ

محمد فريد الصحن واسماعيل السيد، " التسويق ، دار الجامعية، الاسكندرية، 000 ، ص 51 .

قرار التعامل مع البنك والاستفادة من تلك الخدمة وبعد حصوله على هذه الخدمة يقوم العميل بقياس وحدات الاشباع التي تحققت له مع مقدار التكلفة التي تحملها سواء كانت هذه التكلفة أموال دفعها أو جهد تحمله في سبيل الحصول عليها، ومن ثم يتخذ قرار أخر يتصل بمدى استمراره في التعامل مع البنك أو عدم استمراره معه.

/ الخصائص الخارجية:

عند تطوير خدمات البنك المصرفية هناك عدة عوامل يجب على رجال التسويق مراعاتها، فالبنك مثله مثل كائن حي يعيش في وسط اجتماعي يضمن تقبل المجتمع ويتوافق مع العادات والتقاليد في المجتمع حتى يضمن استمراره وعدم رفضه من طرف المجتمع وأهم هذه العوامل ما يلي:

أ/ أثر الخدمة على بيئة المجتمع.

ان تقديم الخدمة المصرفية يمكن ان يتعارض مع رغبات المجتمع واحتياجاته الحقيقية، مثل قيام احد البنوك بتقديم لبعض النشاطات الضارة بالمجتمع كتمويل مصانع الخمور او تقديم قروض لمصانع تساهم في ازدياد تلوث البيئة وهنا يصبح البنك شريك هذا العمل الاجرامي الذي اضر بالمجتمع، فعلى رجال التسويق الانتباه لخطورة هذه الاعمال.

ب/ الطلب على المورد.

تقوم خدمات البنك بتقديم التمويل المطلوب للنشاط الاقتصادي والذي يعمل بدوره على زيادة الطلب على بعض الموارد النادرة ف ندما تعرض هذه الموارد في السوق ترتفع اسعارها مما يؤدي الى حدوث ازمة شديدة.

في حين انه اذا تم توجيه هذه الاموال الى هذه الموارد وزيادة مصادرها او الى موارد بديلة غير مستقلة وقابلة للاستغلال يتم تطوير العائد الاقتصادي والاجتماعي.

ج/ توفير عنصر الثقة والأمان للعميل.

يجب مراعاة عند ادخال الخدمة المصرفية للسوق لأول مرة ان تحدث اختلال او تقلبات عنيفة في توازن او استقرار السوق المصرفي، التي تهدد استقرار البنك او قدراته على الوفاء بالتزامات، وعلى هذا الأساس يجب توفير عنصر الأمان والثقة لدى العميل.

د/ صدق المعلومات المقدمة عن الخدمة المصرفية

في سوق المعاملات المصرفية نجد منافسة شديدة بين البنوك، حيث يقوم كل بنك بحملات اعلانية مكثفة وهدفها توصيل كمية هائلة ومعتبرة من المعلومات والبيانات عن الخدمة المصرفية التي يقوم بتقديمها، وعليه يحصل العميل على هذه المعلومات ويتخذ قرار بعد تحليل هذه المعلومات، ويجب أن تكون هذه المعلومات حقيقية وصادقة.

ه/ القوانين والتعليمات الحكومية.

ان البنك ليس له حرية مطلقة في تنفيذ سياسة دون ان تتدخل الدولة، كما يخضع البنك لرقابة مجموعة من الهيئات أهمها: البنك المركزي الذي يقوم برسم الاطار العـ م للسياسة النقدية والائتمانية ويشرف على تنفيذها، ومن المعروف ان أي بنك يعمل في ايطار مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعمله، والتي لا يجب عليه مخالفتها وإلا تعرض البنك الى عقوبات تؤدي الى سحب رخصة تعامله.

المبحث الثاني: أهم محطات الاصلاح المصـ رفي الجزائري.

لقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري أثناء تطوره أطوار مختلفة، نظرا لما شهدته الساحة الوطنية من احداث سياسة وظروف اقتصادية أفرزتها المخلفات الاستعمارية والتوجهات الاستراتيجية للبلاد.

فبعد استرجاع السيادة الوطنية، قامت السلطات العليا في البلاد بتر ية سياسة استثمارات ضخمة أساسها التركيز على التصنيع كعامل حاسم في التنمية، وكان الجهاز المصرفي هو الأداة والوسيلة الفعالة لتمويل البرامج التنموية المسطرة في الخطة لضمان التحكم التام في الموارد المالية للبلاد.

المطلب الأول: اصلاحات الجهاز المصرفي قبل سنة 990 .

تعرض النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات الى بعض التحولات والتعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها في بداية الأمر ارادة الانفصال والاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر، وفي فترة لاحقة الامتثال الى ارادة القيادة السياسية من خلال المخطط ت التنموية وأخيرا الالتزام بما أملته مقتضيات الاقتصاد الحر من خلال اللجوء الى العادات والتقاليد البنكية.

ويمكن أن نورد فيما يلي أهم محطات الاصلاح التي شهدها الجهاز المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض.

/ الاصلاح المالي لسنة 971 .

ان انتهاج الجزائر للنظام لاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي للوسائل المادية وللموارد البشرية وفقا لأهداف الخطة التنموية، مس القطاع المصرفي حيث منحت السلطة الجزائرية للبنوك تسيير ومراقبة العمليات البنكية للمؤسسات العمومية، وذلك كشرط ضروري لإنتاج المخطط المالي ومساهمة فعالة في اعادة تنظيم الهياكل المالية للبلاد.[1]

لذا فالاصلاح المالي لسنة 1971 جاء ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل وذلك استجابة لثلاثة اعتبارات أساسية وهي:

- ضرورة التوافق مع الفلسفة العام للتنظيم الاقتصادي وكذلك ضرورة ان ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجه باعتباره مجرد داة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات.

[1] Ammourbenhalima , le systéme bancaire algérien, édition dahlab, 2001,p15.

- ضرورة الاتجاه نحو مركز قرارات الاستثمارات مع بداية المشروع في المخطط الرباعي الأول (971 -973) وكذلك ضرورة اتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه ضمانا لمبدأ الانسجام وكذلك كون أن التحكم في التدفقات الحقيقية يجب ان ير فقه التحكم في التدفقات النقدية.
- ضرورة تكريس نظام التمويل والاعتماد عليه لتحقيق اعلى مستوى من الاهداف على صعيد الاستثمار على ان يتم ذلك بواسطة مركز قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية.

ولقد تمحورت اهم خصائص هدا الادماج فيما يلي.[1]

- اعادة النظر في اجراء الحصول على الكشوفات وهذا ضمن اطار تمويل الاستغلال وعليه فقد ظهر مفهوم قبول مخطط التمويل الذي اصبح من صلاحيات البنوك التجارية بعدما كان من مهام وزارة المالية .
- التزام المؤسسات العمومية بالتعامل مع بنك واحد وتركيز حساباتها وصفقاتها معه، كما يمكن للبنوك مراقبة نشاطات المؤسسة، ونلاحظ هنا أن التأكيد على مبدأ التخصص البنكي يتنافى مع مبدأ المنافسة الذي يسعى الى ضمان خدمات مصرفية في المستوى.
- تشجيع الادخار حيث عمدت من خلاله السلطات العمومية على الزام المؤسسات على الادخار من خلال المساهمة في ميزانية الدولة.
- وأما من أجل اعادة الاعتبار للمؤسسات العمومية التي كانت تعاني من عجز، وقع المشرع امكانية لتحقيق التوازن لتسيير هذه المؤسسات وهذا عن طريق.[2]

✓ تمويل كامل المشروع عن طريق القرض وذلك الى غاية مرحلة تسويق المنتجات أو الخدمات.

✓ تقديم جزء من القروض من طرف الخزينة والجزء الأ. ير من طرف البنوك وعند الضرورة اللجوء الى الاستدانة الخارجية كما تتكفل الخزينة التي تتدخل عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية والبنوك التجارية بتوفير القروض على المدى المتوسط.

✓ قيام البنوك التجارية بمراقبة جميع العمليات.

تماشيا مع جملة الاصلاحات التي تهدف اغلى بعث أسس الخيار الاشتراكي حيث وبعد القيام بعمليات التأميم للبنوك الأجنبية رأت السلطات العمومية ضرورة انشاء مؤسسات وهيئات تتكفل

محرزي جلال، " النظام المصرفي الجزائر: - اشكالية إصلاح ، رسالة ماجستير، فرع ادارة الأعمال، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 4 -5. .

محرزي جلال " النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق، ص5. .

بمراقبة وإدارة القرض وهذا حتى تحقق الاصلاحات أهدافها المرجوة وتتمثل هذه الهيئات الاستشارية في كل من:

/ مجلس القرض:

انشئ هذا المجـ س بمقتضى الأمر رقم 1 –47 المؤرخ في 30 جوان 1971 اذ حسب المادة الأولى منه تنص على: " يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في وسائل النقود والقرض ، ولقد كلف هذا المجلس للقيام بالأدوار التالية.[1]

- الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في ايطار مخططات وبرامج تنمية الاقتصاد الوطني.
- بحث الوسائل الكفيلة بتنمية موارد البلاد واقتراح كافة التدابير التي تؤدي لتنويع مصادر الادخار والتمويل للاقتصاد الوطني.
- المساعدة في تعزيز علاقات قطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد.

/ اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

- أنشئت هذه اللجنة الأمر رقم 1 –47 الصادر في 30 جوان 1971 حيث تنص المادة التاسعة منه: " تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تق ية للمؤسسات المصرفية " ولقد كلفت بالمهام التالية:*

✓ تقديم الأراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهنة.

✓ دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية وربط هذا النشاط في ايطار المخططات للمؤسسات الاقتصادية.

✓ دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية.

المواد، ! ،4 على التوالي من الأمر: 1 –47 المؤرخ في 30 جوان 971ا .

- المواد 0. ،1. ،2. ،3. ، من الأمر 7ا /1' .

/ اصلاح 986 .

في الاصلاح المالي لسنة 1971 لم يكن للجهاز المصرفي دور يذكر، حيث اقتصر فقط على اصدار ومراقبة الائتمان والصرف لصالح السلطة فقط، وكانت الخزينة هي التي تقوم بنشاط الائتمان طويل الأجل بصفة مركزية، وتبقى البنوك التجارية مجرد شبابيك أو صناديق، اضافة الى أزمة 1986 وانهيار مداخيل الجباية البترولية، أدت بالسلطات الى اعادة النظر في السياسة النقدية والمالية والتي تجسدت في ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية من خلال القانون رقم 6 –12 الصادر في 19 اوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

حدد هذا القانون كيفية سير الجهاز المصرفي بصفة جديدة ومن بين أهم الاصلاحات التي جاء بها نذكر ما يلي:

- اعادة النظر في نظام البنوك وكيفية تقديم القروض ابتداءا من سنة 986 .
- تكثيف شبكة الوكالات التابعة للبنوك التجارية.
- تحديد شروط جديدة للبنك لتحسين جميع الموارد.
- لامركزية قرارات القروض، واصدار خطة وطنية للقرض nc› .
- انشاء مجلس أعلى للقرض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض.

وتتمثل أهم اصلاحات 1986 فيما يلي:

- فوفقا لقانون القرض والبنوك فان الدولة أرادت اعطاء دور أكثر أه ية للبنوك الثانوية من أجل القيام بعض التغيرات على مستوى الهياكل الاستشارية والمتمثلة في انشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشأة سنة 971 .[1]
- أعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يت فل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية حتى وان كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مفيدة.
- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي يسمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية. [2]

منصوري صمودي " الجهاز المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 0؛ .

بلفروز بز علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 004 ،ص 84. .

- اعادة لمؤسسات التمويل والبنوك دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في اطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها.[1]

- المخطط الوطني للقرض Le Plan National du Crédit

يتم اعداد المخطط الوطني للقرض من أجل القيام بالتسويات المالية للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي وهي جزء من الخطة الوطنية للتنمية وتدخل ضمن الخطة السنوية، والخطة الوطنية للقرض هي نوع من التخطيط المالي في اطار التخطيط المادي للاقتصاد الوطني، تعمل على تحقيق التوازنات المالية في مجال جمع الموارد.

وبمقتضى المادة 26 من القانون 6 -12 فان المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد مايلي:

- حجم وطبيعة مصادر القروض داخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية المجندة والتي يمكن رصدها.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

كما يساهم البنك المركزي ومؤسسات القرض في اطار الأهداف التنموية في دراسة المخطط الوطني للقرض و عداده وتنفيذه ومتابعته وكذا في ايجاد الوسائل التقنية من أجل تحقيق الأهداف النقدية كما يمكنه اقتراح أي اجراء تعديلي ضروري ضمان الانسجام في التوازن النقدي الداخلي والخارجي.

ولتنفيذ المخطط الوطني للقرض تشكلت أجهزة استشارية كالمجلس الوطني للقرض، وأخرى لمراقبة البنوك وميكانزمات الخطة.

- المجلس الوطني للقرض Le Conseil National du Crédit

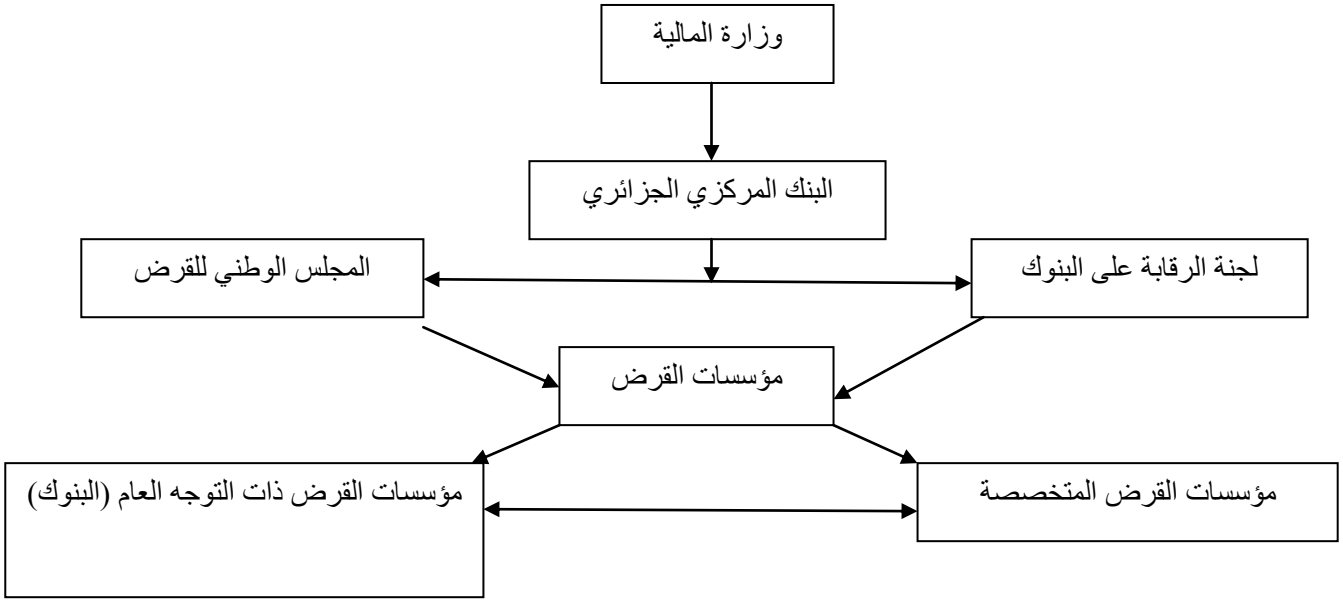
يقوم المجلس الوطني للقرض بعدة مهام في توجيه السياسة النقدية والمالية بحيث يقوم ب:

- اعداد توجيهات السياسة النقدية والقرض في اطار الخطة الوطنية للقرض.
- مراجعة مراقبة وتحليل الشروط الخاص ة بتسيير وتطوير المؤسة المالية.
- اقتراح النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المالي والنقدي.
- اقتراح الشروط المتعلقة بمؤسسات القرض.

[1] بلفروز بن علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

وفيما يلي نستعرض تنظيم النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب قانون نظام البنوك والقرض.

الشكل رقم (2-): النظام المصرفي الجز ائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون 6 -2 .



المصدر: Utce, ammourBenhalima,Opcit, p 71.

/ اصلاحات 988 : (القانون التكميلي رقم 8 -16).

لم يخلو قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطيع التكيف مع الاصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات سنة 988 .

وعليه فان بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وه>ه القوانين كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يعفى القانون النقدي من القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون ، وفي هذا الايطار بالذات جاء القانون رقم 8 -06 المعدل والمتمم للقانون 6 -12 اذ ان في مضمون هذا القانون تم تغيير بعض المواد التي نص عليها القانون 6 -12 والمتعلقة بالمواد التالية:

- المادة 02 من القانون 8 -06 تنص على تعديل المادة 15 من القانون رقم 6 -12 اذ جاء فيها: "... يكون رأسمال البنك المركزي ملكا للدولة وتسري على رأسمال مؤسسات القرض أحكام القانون رقم 8 - 01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية".

- المادة 03 من القانون 8 -06 أحدثت تعديلا في المادة 19 من القانون رقم 6 -12 حيث أعطت أهمية قصوى للمجلس الوطني للقرض، أي تم استبدال النص."... وفي هذا الايطار يتولى على الخصوص

قانون رقم 8 -01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتص دية.

تسيير أدوات السياسة النقدية، وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض".مع احترام مبادئ المجلس الوطني للقرض.

كما أدرج القانون مواد جديدة تخص الأحكام التنظيمية لطبيعة أعمال البنك المر زي ومجال تلك الأعمال وكذا تمثيل المستخدمين في أجهزة الإدارة والتسيير بالبنك المركزي، ومؤسسات القرض.

ومنه يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية الم لية والتوازن المحاسبي.
- يمكن للمؤسسات المالية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، ويمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجا إلى طلب ديون خارجية.
- وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير وضبط السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن فيه.

ما يمكن استخلاصه حول وضعية الجهاز المصرفي مايلي:

- الاصدار المفرط للعملية الوطنية من طرف البنك المركزي في ايطار تمويل الخزينة والمؤسسات الاقتصادية وهذا بواسطة البنوك التجارية.
- اثقال العبء المالي للبنوك وهذا راجع للتمويل المفرط للعجز الدائم للمؤسسات من جهة وتسديد الديون الخارجية من جهة أخرى.
- زيادة ميل المستهلكين الى الاستهلاك عن ميلهم للادخار واستثمارهم في قطاع الس ع الاستهلاكية وبروز ظاهرة التضخم.
- التسيير البيروقراطي والمركزي الاداري للإنتاج الاقتصادي والادخار
- وبصفة عامة فلقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وأثرت في الأخير على الجهاز المصرفي الذي لم يعد يؤدي وظيفته الملقاة على عاتقه. لذا تو لبت اصلاحات جذرية على هذا الجهاز حيث تم اصدار قانون النقد والقرض الذي دخل تعديلات عليه كما سنرى لاحقا

المطلب الثاني: اصلاحات الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض.

انطلاقا من سنة 988 ، استلزم برنامج الاصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي تتماشى ومبادئ الاقتصاد الحر، هذا ونص القانون 0 –10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 افريل 1990 على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته بهدف اقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وكذا التخلص من السلبيات التي تراكمت منذ السبعينات.

وعليه سنتطرق الى هذا القانون ولمختلف التغييرات التي أحدثها في الجهاز المصرفي الجزائري.

أولا: قانون النقد والقرض وأهدافه.

يعتبر القانون رقم 0 –10 الصادر في 14 أفريل 990،[1] والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، فهو يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة الى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 988 ، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانزمات العمل التي يعتمدها، تترجم الى حد بعيد الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي في المستقبل.[2]

أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف هذا القانون الى مايلي.[3]

- وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القط ع المصرفي ذلك لان هذا الأخير قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب.
- اعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تدعيم امتياز الاصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي.[4]
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس ادارة البنك المركزي.[5]
- تولي مجلس النقد ، القرض لادارة البنك المركزي.[6]

قانون 0 –10 الصادر في 4. /ا /1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 6. ، تاريخ 4. /4ا /990. .
منصوري صمودي " الجهاز المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره، ص0ز .
محفوظ العشب، مرجع سبق ذكره، ص6! .
مادة 4 من قانون النقد والقرض.
المادة 19 من نفس القانون.
المادة 43 من نفس القانون.

- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.[1]
- ضمان تشجيع عوامل الانتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- اقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- حماية الودائع.
- تنظيم ميكانيزمات انشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.
- ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية.
- ادخال منتجات مالية جديدة.

ثانيا: التغيرات التي مست الجهاز المصرفي.

لقد ادخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي أو بمختلف البنوك ولأول مرة من قراراتالتأميم، تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالها في الجزائر، كما تم أيضا وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة.

- بنك الجزائر:

بعد صدور قانون النقد والقرض تغير اسم البنك المركزي حيث اصبح منذ ذلك الوقت يحمل اسم (بنك الجزائر)، اذا أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] بحيث يخضع الى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقته مع الغير ، وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره المنبع الأول للاقتراض اضافة الى انه بنك الاصدار الوحيد على المستوى الوطني.

كما انه هذا القانون منح له نسبة من الاستقلالية في التسيير والإدارة والمراقبة عن طريق ارساء هيئات منحها المشرع صلاحيات تمثلت في : محافظ، ثلاث نواب محافظ يساعدونه في أداء مهامه، ومجلس النقد والقرض، اضافة لهيئات المراقبة.

- البنوك والمؤسسات المالية:

لقد أتاح قانون النقد والقرض امكانية انشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع الى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف والمحددة لها.

المادة 44 من نفس القانون.
المادة رقم 11 من قانون النقد والقرض.
المادة رقم 13 من نفس القانون.

- / البنوك التجارية:

في طياته اصلاحات وتغييرات ادخلت على أعمال البنوك مما تحتم عليها التكيف والتأقلم مع موارده ومسايرة تعليماته، كما أحدث قطيعة مع ما كان سائد من قبل، سواء على المستوى القواعد والنظريات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات، اضافة الى تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للبنوك للقيام بنشاطها في اطار الاقتصاد الوطني.[1]

-! / المؤسسات المالية:

ان المؤسسات حسب قانون النقد والقرض هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية، ماعدا تلقي الأموال من الجمهور[2].

أي أن هذه المؤسسات تقوم بالاقراض دون استعمال الغير أي دون اللجوء الى أموال الجمهور في شكل ودائع، ويمكن القول هي المصدر الأساسي للأموال المستعملة.

-i / البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:

ان قانون النقد والقرض فتح المجال للأجانب لانشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية في الجزائر تكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري، شريطة أن يكون هذا التأسيس مرفوقا بترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، ويكون على عاتق هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية عند اقتحامها السوق الوطنية أن تحترم القواعد المحددة لرأس المال بواسطة النظام رقم 0 -01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر، وهذا على ان يوازي على الأقل رأس المال الدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

- هيئات رقابة الجهاز المصرفي:

ان قانون النقد والقرض زود السلطة النقدية بآليات وهيئات للرقابة في ظل التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري حتى يتسنى له ممارسة أعماله في جو من الانسجام مع القوانين الصادرة في هذا الاطار وكذلك بدافع الاستجابة لشروط حفظ الأموال المودعة من طرف الغير لدى البنوك التجارية ويتعلق الأمر ب:

- / لجنة الرقابة المصرفية:

هي لجنة لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية، ومتابعة مدى تطبيق القوانين والأنظمة الخاضعة لها، مع معاقبة كل مخالفة ترتكبها[3]، وتتكون هذه اللجنة من محافظ بنك الجزائر ومن نائبه ومن أربعة أعضاء

بن يوسف سليم، " مسار الاصلاحات الاقتصادية النقدية وانعكساتها على الاقتصاد الجزائري ، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، فرع نقود ومالية،01(،ص0i .

المادة 115 من قانون النقد والقرض.

المادة 143 من قانون النقد والقرض.

يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة وهم قاضيات منتدبات من المحكمة العليا، وعضوان يتم اختيارهما لكفاءتهما المصرفية والمالية يقترحهما وزير المالية.

وتمارس اللجنة أعمالها الرقابية على أساس تعقد الوثائق المستندية، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية التي يقوم بها الى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وفي الاطار فانه يمكن لهذه اللجنة أن تطالب من هذه الأخيرة كل الوثائق والمعلومات والاثباتات التي تراها أساسية لممارسة المهمة، ويمكن ان تمتد صلاحيات هذه اللجنة الى طلب الايضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة ون ان يكون ذلك مبرر التحفظ من قبل البنك او المؤسسة المالية بدافع السر المهني.

-! / **مركزية المخاطر :**

هي لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي حيث تكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض، طبيعة وسقف للاقرض، المبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة مقابل هذه القروض بعد تحديد كل مخاطر القروض، وعليه لا تمنح القروض من البنك التجاري إلا بعد حصول هذا الاخير على كل المعلومات الخاصة عن المستفيد من القرض من مركزية المخاطر، ليتمكن من اعادة تمويل خزينته.[1]

بالإضافة الى الوظ فة الاعلامية لمركزية المخاطر فان وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر عددا، منها:

- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي يسمح بتسيير سياسة القرض بطريقة افضل وأنجع.
- مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية من خلال م رفة مدى خضوع هذه الهيئات لمعايير وقواعد الحذر التي يحددها بنك الجزائر.

بن طلحة صليحة،" الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العموميـ ، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جـ معة الجزائر، ص1' .

المطلب الثالث: التطورات الجديدة للنظام المصرفي الجزائري انطلاقا من 991 .

ان الانتقال الى النظام اقتصاد السوق اوجب قطاعا مصرفيا يستجيب لمبادئ ومتطلبات هذا النظام، فالجهاز البنكي لم يكن يخدم هذه المرحلة، لأن هذا الأخير يفرض على البنوك تلبية طلبات قروض متزايدة و متنوعة من العملة الوطنية والأجنبية، ففي ظل هذه الظروف تحاول البنوك التأقلم مع التفسير الملحوظ الذي يميز المحيط الاقتصادي

فضمن الاطار المؤسسي الجديد، أي بعد اصدار قانون النقد و لقرض، ثم القيام بعدد من الاصلاحات – الاضافية ابتداء من عام 1991 بفرض اعادة هيكلة القطاع المصرفي وقطع المؤسسات العمومية، فقد قامت على اثر ذلك السلطات العمومية بعدة اجراءات بهدف نفس جديد لاقتصاد الوطني بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة ويمكن تلخيص هذه الجهد في ثلاثة محاور اساسية هي :

– تدعيم الاطار التنظيمي باعتباره حجر الاساس لبناء وساطة بنكية فعالة.

– ان الوساطة البنكية التي وجدت كانت تتمثل في كون وجود بنوك عمومية تعمل في محيط اقتصاد مخطط مركزي بالتالي فقد كان من الواجب القيام ب:

– عملية تطهير البنوك.

– وضع هذه البنوك في اطار تنظيمي استقلالي

· من اجل تنشيط المنافسة، تم تدعيم فتح البنوك للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.

– تطهير البنوك وتطوير النظام المصرفي :

في اطار تدعيم الهيكل الجديد للبنوك والمتمثل في كونها مؤسسات عمومية أو كيانات قانونية مستقلة، ثم القيام بتطهير حافظات البنوك العمومية، وكذلك الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية. وفي هذا الاطار ثم القيام بعمليات مراجعة تحت اشراف بنك الجزائر، من طرف مكاتب دراسات دولية شهيرة وهذا خلال سنوات 991 –993 –995 ، ولقد أخصت هذه العمليات بضرورة الاصلاحات، وهذا سواء على المستوى المالي (تطهير محافظ البنوك بحقوق غير مدرة لعائد على المؤسسات العمومية)، أو على المستوى التنظيمي (تطوير وعصرنة الوظائف البنكية الأساسية).

– النصوص التنظيمية للقطاع البنكي الصادرة بعد 990 .

لقد تلى قانون النقد والقرض مجموعة من النصوص التنظيم ة تعد له تتمة، وفيما يلي جدول يبين عددها خلال الفترة 990 –000! .

محرزي جلال، " النظام المصرفي الجدي ، مرجع سبق ذكره، ص2!.

جدول رقم (2-): جدول يوضح النصوص التنظيمية المصدرة من سنة 1990 الى غاية 000! .

السنوات	عدد النصوص التنظيمية المصدرة
990 -1994	49
1995	08
1996	07
1997	04
1998	03
1999	-
2000	04

Source : media Bank : « le journal interne de la banque d'algerie : n°57,décembre-2000,p7.

وفي هذا السياق، سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه النصوص وذكر أهم ما جاء فيها:

- النظام رقم 0 -01 المؤرخ في 04 جويلية 990، ، جاء ليحدد رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية المسموح لها بممارسة نشاطها في الجزائر ب 500 مليون دج (نحو 8.4 مليون دولار)، كما يحدد معدل تغطية المخاطر التي لا يمكنها أن تقل عن %.
- النظام رقم 3 -08 المؤرخ في 5! /14/ 993 : يأخذ هذا النص التنظيمي بعين الاعتبار الحاجيات الجديدة المشروعة فيما يخص الاكتتاب وا ح رأسمال الشركات في شكل أسهم.
- النظام 5 -4 المؤرخ في 0! /14/ 995 : الذي يكمل ويعدل النص التنظيمي رقم 1 -09 المؤرخ في 4 /18/ 1991 محددا قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، كما يعرف مصطلح رأس المال الخاص، وكذا مصطلح المخاطر المحتملة.
- النظام رقم 6 -06 المؤرخ في 13 /17/ 996 : جاء ليحدد طرق تأسيس مؤسسات القرض الايجاري، وشروط قبوله.

ان مؤسسة القرض الايجاري لا يمكن أن تنشأ إلا في شكل شركة أسهم، كما أنه لا يمكن أن يكون رأس مالها الاجتماعي يقل عن 100 مليون دج، هذا وتعتبر العمليات التي تدخل في ايطار أنشطة مؤسسات القرض الايجاري خاضعة للإشهار[2].

النظام رقم 0 -01 المؤرخ في 14 /17/ 990. ، المتعلق برأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2] Media bank,op-cit,p10.

- الأمر 1 -01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 0 -10 الصادر في 7! /2(/001! .[1]

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الاصلاحات الهيكلي للقطاع المصرفي وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه على مدى عشر سنوات بدا من الضروري اعادة تهيئة بعض أحكامه قصد التشجيع على توحيد قيادة الدولة ودعم الانسجام في المسعى المؤسساتي، كذلك ضرورة تعزيز استقلالية السلطة النقدية، لذا تم سن الأمر الذي يمكن اعتبار الهدف الوحيد منه يخص الجانب التنظيمي وذلك لبلوغ هدفين وهما:

- التمكن من الانسجام بين السلطة ا نفيذية ومحافظة بنك الجزائر..
- الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد ارساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط المثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي.

- النظام رقم 2 -03 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002[2] المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادر عن مجلس النقد والقرض، حيث يهدف الى تحديد محتوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها، خصوصا أنظمة القياس وتحليل المخاطر ونظام مراقبتها والتحكم فيها، بحيث جاء هذا النص التنظيمي موضحا في مواده مايلي:
  - مراقبة العمليات والإجرا ات الداخلية.
  - التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.
  - نظام قياس المخاطر والنتائج، المتضمن اختيار وقياس مخاطر القرض، نظام قياس مخاطر الصرف، نظام قياس مخاطر أسعار الفائدة وكذا نظام قياس مخاطر النظام.
  - نظام المراقبة والتحكم في المخاطر. و نظام المعلومات والوثائق.
- ا! مر رقم 3 -11 المؤرخ في 6! /8(/003! .[3]

ان الاختلالات التي تمت معينتها في المدة الأخيرة في مجال الاشراف المصرفي والإشراف على السوق النقدية، والتحسينات التي أصبحت ضرورية في تسيير احتياطات الصرف والمديونية الخارجية، والتقدم الضروري للسياسة في مجال النقد والصرف وانسجامها مع السياسة الاقتصادية بمجملها وكذا ضرورة تعزيز انسياب المعلومات بين الهيئة التنفيذية والسلطة النقدية، ان كل ذلك يجعل اثراء المنظومة التشريعية التي وضعها قانون النقد والقرض سنة 1990 اضافة للأمر المعدل والمتمم لسنة 001! .

العدد 14 من الجريدة الرسمية الصادر في 8! /2(/001! .

النظام رقم2 -03 المؤرخ في 28 أكتوبر 002! ، المتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية.

الأمر رقم 3 -11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 2، ، الصادر في 7! /8(/003! .

التعديلات التي أدخلت خلال 008ا :

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية اصلاحها للنظام المصرفي، واستكمالا للإصلاحات التي تمت خلال 004ا ، فقد تم رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر الى 10 ملايير دينار جزائري والمؤسسات المصرفية الى 3.5 مليار دج.[1]

المبحث الثالث: واقع المنظومة المصرفية الجزا رية في المرحلة الراهنة.

بالرغم من الاصلاحات التشريعية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري منذ مباشرة سياسة التحرير من مباشرة سياسة التحرير المصرفي التي حملتها اصلاحات قانون النقد والقرض، إلا أن طرق وآليات تسيير البنوك الجزائرية لم تواكب هذه الاصلاحات، مما ـ عل المنظومة المصرفية الجزائرية محل انتقاد من عدة جهات من داخل الوطن منها على وجه الخصوص المجلس الاقتصادي والاجتماعي cnes فقد خص هذا الأخير في تقريره سنة 1997 تقريرا خاصا حول وضعية البنوك وأوصى بضرورة وضع مخطط توجيهي للنظام المصرفي على مدى عشر سنوات بهدف ى تحقيق النجاعة وزيادة كفاءة البنوك ويسمح بتأهيلها لتكون في مستوى المنافسة، كما كان النظام المصرفي الجزائري سنة 2003 محل تقييم مشترك قامت به البعثة المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ويسمى ببرنامج تقييم القطاع المالي، ويهدف هذا البرنامج الى تدعيم رقابة الأنظمة المالية للبلدان الأعضاء.

المطلب الأول: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري.

تشير المعطيات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية الى هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، وخاصة بعد افلاس البنكين الخاصيين (الخليفة بنك والبنك لصناعي والتجاري) سنة 003ا ، وما ترتب عنه من فقدان الثقة في القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

فالبنوك العمومية تستأثر بحصة معتبرة من السوق تقدر بأكثر من 1ا % وتمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات تبلغ حوالي 1200 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني، في حين نجد انتث ار البنوك الخاصة جد محدود ويتمركز في المدن الكبرى ولا يتجاوز عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة 120 وكالة أي بنسبة 0 % من مجموع الوكالات البنكية التابعة للبنوك العمومية.

أولا: هيكل الودائع:

ان نشاط جميع الموارد البنكية والمتمثلة في الودائع المصرفية عرفت ن وا معتبرا بنسبة 1.7 % في سنة 2010 مقابل انخفاض ب 4.2 في 009ا . بعد التوسع المسجل في سنة 2008 (4.2)، والجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

بنك الجزائر يقرر رفع رأسمال البنوك والمؤسسات المصرفية.

http://www.radioalgerie.dz/?p:2446.

الجدول رقم(-!): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة(007 -010!).

الوحدة: مليار دينار.

	2007	2008	2009	2010
الودائع الجارية	2560.8	2946.9	2502.9	2763.7
البنوك العمومية	2369.7	2705.1	2241.9	2462.5
البنوك الخاصة	191.1	241.8	261	301.2
ودائع لأجل	1956.5	2214.9	2643.5	2918.4
البنوك العمومية	1834.4	2055.4	2390.1	2656.6
البنوك الخاصة	122.1	159.5	253.4	261.8
حجم الموارد الاجمالي	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1
حصة البنوك العمومية	% 1.1	% 2.2	% (	% 1.6
حصة البنوك الخاصة	% 9	% 8	% (	% 1.4

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 010 ، ص 2!.

ان النشاط يجمع مواد جارية و اخرى اجلة للبنوك، حيث عرف هذا النشاط ارتفاعا، بنسبة لزيادة المرتفعة في المواد عند تسجيل الودائع المحتجزة، والتي لاتدخل في الكتلة النقدية بمفهوم n2 ، ارتفاع الودائع يقدر المعطيات الاتية الخاصة بالبنوك و صندوق الادخار وبادخار تعاضدية التامين والتي اخذت قانون المؤسسات المالية في نهاية 2009 تشهد على ذلك .

بنظر الجدول اعلاه تطور هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية، وقد سجلت الودائع ارتفاعا متزايدا خلال هذه الفترة (007 -009!) بنسبة بلغت 1 % مقابل انخفاض ب 0.3 % في 2009 ونمو ب 4.3 % في 008!.

ويعود هذا الارتفاع في حجم الموارد البنكية الى عدة عوامل من أهمها:

- اعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.
- ارتفاع مداخيل المحروقات.
- ازدياد حجم الادخار العائلي والقطاع الخاص.

ويظهر الجدول اعلاه ايضا زيادة معتبرة في الودائع المجمعة عن طريق البنوك الخاصة (9.7 % مع 13.9 % في سنة 2009) ؛ لمقارنة بالودائع المجمعة عن طريق البنوك الخاصة (1 % مقابل انخفاض

ب 5.6 % في سنة 2009)، و يترجم هذا بزيادة خفيفة عن طريق البنوك الخاصة في سوق الموارد (10.4 % مقابل 10 % في نهاية 2009 و 7.8 % في سنة 2008).

- زيادة في ودائع الجارية (0.4 %) مقابل انخفاضه في 2009 –5.1 %) نتيجة التوسع في موارد المحروقات تحت تأثير الصدمة الخارجية .
- زيادة الودائع الجارية المجمعة عن طريق البنوك الخاصة (5.4 %) تفوق تطور الودائع الجارية المجتمعة عن طريق البنوك (1.8 %) بفعل توسع الودائع الجارية لقطاع المحروقات .
- زيادة معتبرة للود ع الاجلة ،3.3 % مقابل 1.9 % بنسبة 009! ، يدخل في تطور الودائع بالعملة الصعبة، بودائع لصنف الودائع الاجله ، نبقي بطيئة (8! % مقابل 7. % في سنة 009!) يظهر الجدول اعلاه ايضا ان حجم الودائع لأجل اكبر مقارنة بحجم الودائع الجارية حيث بلغت نسبة الودائع لأجل من اج الي حجم الودائع 1.4 % سنة 2010 ، بينما نسبة الودائع الجارية بلغت 6.3 % وهذا ما يسمح للبنوك من امكانه التوسع في منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل.

ثاني :هيكل القروض :

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصة كل من سجل سنة 2010 زيادة في الاعتمادات الموزعة عن طريق البنوك مع ادخال اعادة شراء الحقوق غير الحسنة، والجدول الأتي يبين نشاط الاعتمادات الاقتصادية عن طريق الخزينة بين 2007 و 2010 .[1]

الجدول رقم (–): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (007 –008)

الوحدة: مليار دينار.

	2007	2008	2009	2010
قروض للقطاع العمومي	989.3	1202.2	1485.9	1461.4
بنوك عمومية	987.3	1200.3	1484.9	1461.3
بنوك خاصة	2	1.9	1	0.1
قروض للقطاع الخاص	1214.4	1411.9	1599.2	1805.3
البنوك العمومية	964	1086.7	1227.1	1374.5
البنوك الخاصة	250.4	325.2	372.1	430.8
اجمالي القروض الممنوحة	2203.7	5161.8	3085.1	3266.7
حصة البنوك العمومية	% 3.5	% 2.2	% 1.9	% 3.8
حصة البنوك الخاصة	% .5	% 8	% 2.1	% 3.2

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 010 ، ص35 .

يعكس الجدول اعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (007 –010)، حيث يبرز تراجع استحواذ البنوك العمومية على اكبر حصة من اجمالي القروض الممنوحة ،والتي كانت تفوق نسبة 0 % خلال الفترة (00 –004)،وهذا ما يعكس توجهات الدولة في مجال تشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الاخيرة إلا انها تبقى بنسب ضئيلة لتصل بنسبة 3.2 % كحد اقصى، وهو ما يفسر بقاء سيطرة القطاع المصرفي العام لحصة اكبر من 0 % من اجمالي القروض الممنوحة . ومن اجل التصرف على د بيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة والمتوسطة و الطويلة الاجل و حصة كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة نورد الجدول التالي :

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 010 ، ص 35 .

الجدول رقم (-): طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (007 -010).

الوحدة: مليار دينار

	2007	2008	2009	2010
قروض قصيرة الأجل	1026.1	1189.4	1320.5	1311
بنوك عمومية	902.5	1025.8	1141.3	1045.4
بنوك خاصة	123.6	163.6	179.2	265.6
قروض متوسطة وطويلة	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7
البنوك العمومية	1048.8	1261.2	1570.7	1790.4
البنوك الخاصة	128.8	163.5	193.9	165.3
حجم القروض الممنوحة	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7
حصة القروض قصيرة الأجل	% 4.6	% 5.5	% 4.2	% 1.1
حصة القروض المتوسطة وطويلة الاجل	% 5.4	% 4.5	% 7.2	% 9.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 010 ، ص35 .

يبين الجدول أعلاه تراجع القروض المتوسطة وطويلة الأجل في السنتين (007 -008) حيث يجعل من الجزائر احدى البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض، هذا وتحت تأثير النمو القوي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، ارتفعت حصة هذه القروض ضمن اجمالي القروض الى 9.9 % في نهاية 2010 مقابل 7.2 % في نهاية 009 ، مؤكدة بذلك ديناميكية التمويل طويلة الأجل لمشاريع الاستثمارات لا سيما عن طريق تجمع البنوك لتقديم التمويل ومساهمة بذلك في تمديد مدة نضج التمويل المصرفي.

وهذا نتيجة مباشرة الجزائر لبرنامج الانعاش الاقتصادي، والتوجه العام نحو تـ فيز وتشجيع الاستثمار طويل الأجل.

وللتعرف على مدى مساهمة البنوك في نمو الاقتصاد بشكل عام نستعين بالجدول التالي الذي نربط من خلاله العلاقة بين حجم القروض ومستوى الناتج المحلي الخام وكذا مستوى الكتلة النقدية (n2).

الجدول رقم (-): تطور حجم القروض والناتج المحلي الخام والكتلة النقدية خلال الفترة (007 - 010!).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2007	2008	2009	2010
قروض ممنوحة للاقتصاد	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1
الناتج المحلي الخام	9366.6	11090	10034.3	12049.5
الكتلة النقدية.m2	5994.6	6955.9	7173.1	8162.8
حجم الودائع لأجل	1956.5	2214.9	2643.5	2918.4
حجم الودائع لأجل/ حجم القروض	0.88	0.86	0.85	0.89
حجم القروض/ PIB	% ؛.54	% ؛.58	%).75	% ٢.12
حجم القروض/ M2	% ؛.79	% ٢.60	% ؛.02	%).03

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على معطيات من الموقع.

Finances-alg.www.ifrance.com/

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة في مجال نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه السنة في الفترة (007 -010!) معدلا أقل من الواحد ليعكس بذلك أن البنوك لجأت الى الودائع الجارية لتمويل مشاريع ونشاطات ه وسطة وطويلة ويتبين من الجدول كذلك، ان مساهمة البنوك في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 0 % خلال الفترة (007 -010!)، وهذا مايؤكد ضعف الوساطة المالية من طرف البنوك الجزائرية وضعف قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد، من جانب أخر تعكس هذه لوضعية توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد بين قطاع العام والخاص، اذ لاحظنا استفادة القطاع العام من حجم اقتراض أكبر من القطاع الخاص، رغم أن العديد من المؤسسات العمومية مازالت تعاني من عدة صعوبات خصوصا من جانب المردودية وهذا ما جعل مساهمتها في الناتج المحلي الذ م ضئيلة، وهو ما يوجب على البنوك الاهتمام بكفاءة المشاريع الاستثمارية.

أما من جانب نسبة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من حجم الكتلة النقدية m2 فسجلت نسبة خلال الفترة (007 -010!)، للتراوح في حدود الثلث وقد عرفت أ. لى معدل خلال سنة 2009 بنسبة ؛ %

ثالثا: هيكل م دلات الفائدة وإعادة التمويل في السوق النقدي.

تمثل معدلات الفائدة التكلفة الحقيقية لرأس المال وبالتالي فهي ترتبط مباشرة بالمشروعات الاستثمارية والنشاط الاقتصادي ككل، اذ يعتبر معدل الفائدة متغير مهم في السياسة الاقتصادية، وبالنسبة للجزائر فان

التسيير الايدار ي للاقتصاد المتبع سابقا أدى الى ابعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهذا ما لم يسمح من أن تلعب أسعار الفائدة دورها في ايجاد التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال.[1]

والجدير بالذكر أن الاقتصاد الجزائري قد شهد معدلات فائدة سالبة خلال مرحلة الانتقال من الاقتصاد المسير الى اقتصاد السوق (سنوات التسعينات)، وفي ايطار عمليات الاصلاح الاقتصادي المطبقة من طرف الحكومة تحت اشراف صندوق النقد الدولي تمكنت السلطات النقدية من تحقيق . عدلات فائدة موجبة وهذا مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي (995 -998).

الجدول رقم (-ا): هيكل معدلات الفائدة خلال الفترة (004 -007!).

السنوات	2004	2005	2006	2007
معدل الفائدة	25 %	%	%	%

المصدر: www.bank.of.algeria.dz/indicateur.htm/conslt élrc,02/09/2012

عرفت كل من معدلات الفائدة ومعدلات اعادة الخصم انخفاضا مستمرا خلال الفترة (004 -007!)، حيث سجل معدل الفائدة 50. % س ة 2000 ليتراجع سنة 2004 الى معدل 25. % و % سنة 2007 هذا ما أثر عل حجم القروض الممنوحة للاقتصاد بالزيادة رغم أنه لا يمكن حصر التغير في حجم القروض للتغير في سعر الفائدة لوحده.

ويعتبر معدل اعادة الخصم أحد أدوات السياسية النقدية التي يستعملها بنك الجزائر ليؤ ر على القروض الممنوح من طرف البنوك التجارية، وهذا اما برفعه لترتفع بالمقابل معدلات الفائدة لدى البنوك وينخفض حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، أما اذا كان يهدف الى تشجيع التوسع في منح القروض فانه يلجأ الى خفض هذا المعدل.

وبالرغم من الانخفاض المحسوس في معدل اء دة الخصم فان البنوك التجارية لم تلجأ الى البنك المركزي لاعادة التمويل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (-'): تطور حجم القروض واعادة تمويل لبنك الجزائر.

السنوات	2007	2008	2009	2010
حجم القروض	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7
اعادة التمويل لبنك الجزائر	0	0	0	0

المصدر: www.bank.of.algeria.dz/indicateur.htm/consulté le 02/09/2011.

يتضح من الجدول أعلاه أنه لم نلجأ الى بنك الجزائر لإعادة التمويل ابتداءا من سنة 2001 وهذا نظرا لتوفرها على حجم معتبر من السيولة والذي يعود من جهة الى تطهير محافظ البنوك العمومية التي كلفت

[1] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 08! .

خزينة الدولة في حدود 2400 مليار دينار، ومن جهة أخرى تحسن مداخيل المحروقات، وهو ما يمكن اعتبار كمؤشر ايجابي في القطاع البنكي، إلا أنه يطرح التساؤل حول كيفية استعمال البنوك لهذا الفائض من السيولة والذي يجب توظيفه بشكل يرفع من مردودية البنوك ويجنب التأثيرات التضخمية.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد كـ ت البنوك الجزائرية تفتقد الى ايطار مؤسسي والخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التي تتميز بالفعالية، وأمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري انتهاج استراتيجية فعالة لإعادة ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لأن الأجهزة الـ كية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد.

اذ أغلب الدول تعتبرها مقياسا لنشاطها وتطورها الاقتصادي لهذا تسعى الجزائر الى تعجيل بالإصلاح الفعلي والعميق لهياكل وآليات عمل الجهاز المصرفي الجزائري في ايطار التحديات التي يفرضها الاقتصاد الدولي المتغير.

ولكي نتكلم عن فعالية الجهاز المصرفي في أي دولة لا بد أن يكون لهذا الأخير القدرة على تعبئة الموارد المالية وخاصة الموارد التي لا تأتي من الاصدار النقدي ومدى تخصيص الأموال القابلة للإقراض، وفق أفضل السبل الممكنة، والحفاظ على البقاء في السوق، وتتطلب هذه العملية بيئة اقتصا ية ومالية وسياسية ذات مميزات مناسبة، وهيكل داخلي سليم وكفء، ولا شك أن هذا الاصلاح سيكون عاملا في تطوير جهاز التمويل ويسمح هذا الاقتصاد الوطني باندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي.

أولا: عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار.

ان المؤسسات البنكية في الاقتصاد تم از بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الادخار، ومن ثمة توطينه في مختلف المشاريع الاستشارية التي سيكون لها الوضع الايجابي في الا تصاد.

غير أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة الاقتصادية، حيث ان القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات، وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غي ب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها احلال وتعويض الائتمان المصرفي.[1]

[1] نجيب بوخاتم، " دور الجهاز المصرفي في عمليات التحول الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق ، مرجع سبق ذكره، ص 34. .

/ غياب سياسة ادخارية محفزة:

ان البنوك الاولية الاقتصادية المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي يميلها المركز.

وفي مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية امتيازات لجمع الادخار، وذلك عن طريق صيغ تحفيزية للادخار وخدمات تستجيب لاحتياجات الزبائن، بالاضافة الى ذلك فان الاختلالات المالية التي تميز هذه الاقتصاديات تجهل من ديناميكية تدفقات الأموال بين الأعوان ذات القدرة غير الموجودة، فهي تجد في السوق موازية قرضا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

وكنتيجة لذلك يمكن أن نستنتج كخلاصة لما سبق أنه يوجد غياب أو فقدان الثقة في الجهاز المصرفي، لذا يجب التفكير في جملة من الاجراءات التي من شأنها وضع منتوجات ادخارية جديدة وفعالة تتوفر فيها صفات الحماية لكل من المصدر والمستعمل لهذه المنتجات.

! / غياب أدوات مالية جديدة:

ان وجود وتوفر الأدوات المالية وتنوعها يعتبر في أي اقتصاد من الضروريات والأساسيات لتعبئة ادخارات الأفراد، غير أن هذه الادخارات الافراد، غير ان هذه الأدوات هي غائبة في ا قتصاد الجزائري، وذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار وكذلك المتعلق بالقرض.

– / على مستوى أدوات الادخار:

ان تطور وتوسع السوق الموازي يعتبر معوق من معوقات تجنيد أو تعبئة الادخار في الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي، وذلك للتفاوت في المكاسب التي تدرها ه ه السوق مقارنة بالبنوك.

وفي هذا الايطار فان غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل صناديق التوظيف المشتركة، وفي شكل أسهم شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير...

–! / الأ وات البديلة للقروض البنكية:

ان من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري وذلك لتمويل الاستثمارات، وتوجد تقنية أخرى تدعى factouing وذلك من أجل تمويل الصادرات.[1]

كما أن هناك بعض الاجراءات السريعة التي يجب أن تهتدي اليها البنوك من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة ويتعلق الأمر ب:

- اللجوء الى ألية في المقاصة وكذا عمليات المعالجة داخل البنك.

---

[1] نجيب بوخاتم، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

- تنويع المنتجات المالية.
- منح فوائد محفزة للأفراد.

ثانيا: الضعف في تقييم المخاطرة.

في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، يتعرض البنك عند ممارسته لوظائفه كوسيط مالي الى مخاطرة عديدة ومتنوعة، مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف. هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها وحسن تسييرها.

وفي هذا الايطار، فان الشغل الشاغل للبنك عند استثمار الموارد التي في حوزته هو التيقن والتأكد من أمنها ومردوديتها، وهذا ضمن الحدود التي تحولها له موارده من جهة، والقواعد والتنظيمات التحذيرية المفروضة في البلد اتقاء المخاطر المحدقة من جهة أخرى.

ويمكن التطرق الى أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطر كالأتي.[1]

- عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع.

ان البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد وتقييم المخاطرة، وعلى هذا الأساس لا يمكنها في المدى القصير أن تقوم بالدور الجديد المنتظر منها والمنوط بها والمتعلق بمراقبة المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر لها، زيادة على ذلك، ان هذه البنوك لم تتمكن حتى على تغطية ديونها السابقة على المؤسسات العمومية، حيث أن هذه البنوك تعودت من أمد بعيد على نوع من المعاملات التي اكتسبتها صفة الثقة في تصرفاتها، مما نتج عنه نوع من التراخي والتهاون في التسيير والذي أدى الى انخفاض وضعف مردوديتها.

وفي هذا الايطار وعلى مستوى تمويل دورة الاستغلال فان البنوك الجزائرية تتخذ قراراتها المرتبطة بالتمويل على أساس الضمانات المقدمة ضمنيا من طرف الدولة بصفتها المسا م الوحيد في المؤسسات العمومية عوض العناصر الموضوعية المتعلقة بتحمل المخاطرة، وذلك كون البنوك الأولية تواجه مشاكل مرتبطة بالشفافية والمصداقية في البيانات[2] المقدمة لها من طرف الأعوان الاقتصاديين.

وعليه فان البنوك مجبرة على ممارسة وظيفة تقدير وتحليل المخاطرة بنوع من الثقة والصرامة من أجل تدنية المخاطر المرتبطة بتمويل المشروع.

نجيب بوخاتم، نفس المرجع السابق، ص 39. .

حيث أنه في بعض الأحيان تقدم المؤسسة الواحدة ثلاث ميزانيات: ميزانية لمصلحة الضرائب، واخرى للبنكن ولمصالحها الخاصة.

– غياب أدوات العمليات لقياس المخاطرة.

ان تحليل المخاطرة يجب أن يعتمد على دراسة عدد من النسب المالية المرتبطة بتوازن ميزانية مخططات التمويل ومردودية المشاريع الاستثمارية، وعلى هذا الأساس فان على البنوك الجزائرية أن تسهر على احترام القواعد التحذيرية المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي:

- على أاان تكون نسبة الأموال الخاصة " الالتزامات المخطورة" على الأقل في حدود ا % مع نهاية سنة 1993 و ا % مع بداية جانفي 995 ، غير أن هذه التوجيهات لم تلقى صدى ايجابي.
- وفي هذا الايطار لا يفوتنا التذكير بالمستوى المتوسط للمخاطر الذي تحملته مجمل البنوك الجزائرية في سنة 1990 والذي كان يقدر ب 5 %.[1]

فالأهمية التي توليها القواعد التحذيرية المذكورة أعلاه لحالة الأموال الخاصة في البنوك لهي تعبير عن صرامة الاجراءات التنذ يمية التي يجب أت تحترمها البنوك، وذلك من أجل المحافظة على ديناميكية في أسلوب التعامل في الاقتصاد، غير أنه في الواقع يلاحظ عدم وجود متابعة وتطبيق دقيق لمضمون هذه الاجراءات بسبب تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.

– عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة ك امل ملائم في المؤسسة البنكية.

من المعلوم أن الموال الخاصة تمثل الضمان النهائي والخير للمودعين، وعلى هذا الأساس فان قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة على بنك الجزائر ّ. ألزمت البنوك الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأسمالها المس حق الذي يجب أن يمثل 0 % من الأموال الخاصة، وأن يتم تحريره بعد مضي سنتين من الحصول على الاعتماد، وفي نفس الايطار جاء الأمر رقم 1 –34 الذي يوضح المخاطر المحتملة للبنوك الأولية، وذلك من أجل أخذها بعين الاعتبار عند تحديد النسب التحذيرية. فالمغزى من تدعيم المو ل الخاصة في المؤسسة البنكية هو تحسين نسب البنوك وتعزيز الخطوط الأولى للدفاع في حالة عجز مؤسسة بنكية أو أكثر.

غير أنه في الظروف الحالية، فان المسيرين في المؤسسات البنكية تعودوا على نمط التدخل النقدي من أجل انقاذ المؤسسات التي تعاني من ذائقة مالية لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال.[3]

ثالثا: قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية.

ان التحولات التي أصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطني نتيجة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد

[1]Banque d´algerie , direction oéméral des etudesrapporammiel 90/91,p24.

المادة 33 –134 من قانون النقد والقرض والمر رقم 0ا /01 الصادر في 04 جويلية 990ا .

[3]AtationF ,la faillite de l´economie Administree ;PVF ;1990 ;p243,

المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

وبنوع من الايجاز يمكن أن نحصر الصعاب التي يعاني منها القطاع المصرفي ضمن أربعة عناصر أساسية، يرتبط العنصر الأول بالوضعية القانونية للبنوك، والثاني بالعلاقات التي تمارسها البنوك مع الغير، والثالث بالتنظيمات التي تحدد النشاط التجاري للبنوك، وأخيرا نعرج الى عراقيل أخرى ترتبط بالمجال الاجتماعي والثقافي.

رابعا: ضعف مردودية العنصر البشري.

ان العنصر البشري يعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث أن تكوين وتسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، كون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية وذلك بوجود عناصر مسيرة ذات خبرة وكفاءة عالية متحكمة في دواليب التسيير لا تترك مجالا للهفوات والأخطاء وتسمح بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية من شأنها المساهمة في تعظيم ربح المؤسسة وتدني تكاليفها.

وبالإضافة الى ذلك يجب على العنصر البشري في المؤسسة البنكية أن يمتثل الى المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط البنكي العالمي لضمان تسيير بنكي منسجم ومتوافق مع العادات والتقاليد العالمية.[1]

المطلب الثالث: نقائص الجهاز المصرفي الجزائري.

ان ضعف مستوى تحكم البنوك في الخدمات المطلوبة منها، وينعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي، ويمكن حصر نقائص البنوك في سير الخدمات المصرفية في النقاط الآتية:

أ/ العجز في التسيير (تنظيم، تأمين، التكيف مع التغيرات).

ب/ عدم القدرة على تقدير الخطر وعجز البنوك على مواجهته.

ج/ نقائص جهاز الاعلام والتسويق والمواصلات السلكية واللاسلكية.

د/ غياب المنافسة التي تؤدي الى الخمول.

ه/ الصلابة التي ينجر عنها ضياع الوقت بالنسبة كمختلف المستعملين.

و/ التأخر في العصرنة واستخدام التقنيات الحديثة.

كما أن نقص الاحترافية واختفاء بعض المهن المفيدة مثل عمليات تسيير السندات، الاستعلامات التجارية وبعض وظائف المحضرين (المعاينات و الاعذارات) اضافة الى النقائص المتمثلة في:

- عدم الفعالية المالية المتمثلة في تكلفة انتاج الخدمات.
- عدم الفعالية الاقتصادية: تسيير مسيئ لنظام الدفع الذي يبقى بدائي.

---

[1] نجيب بوخاتم، مرجع سبق ذكره، ص 150 .

- غياب استراتيجية متفتحة على اقتصاد السوق.
- الجهاز المنظم من طرف المعهد التقني الفرنسي للبنوك لمدة طويلة. شركة التكوين المشتركة بين البنوك (SIBF)[1] منذ أزيد من عشر.
- تضاعف هذا التكوين خلال السنوات الأخيرة بواسكة المدرسة العليا للبنوك ESB[2] ، وبنك الجزائر، ولا تزال هذه الدفعات قليلة لكي تشمل احتياطيا قادرا على فرض نفسه في هياكل الاستقبال.

ان من بين الأسباب الغير المباشرة التي أدت الى الانحرافات العديدة التي دخلت على القطاع المصرفي، عدم وجود أي مراقبة من قبل السلطات المؤهلة شرعا، وهناك بالفعل مسؤولية مشتركة فيما يخص هذه الحالة.

ان عمليات التطهير المتتالية تقوم على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تفسر الاستثمار على تقديم الدعم لرأس مال المؤسسات العمومية المستقلة، وفي بعض الحالات فان هذه العمليات ناتجة عن الضمان الصريح الذي تعطيه الخزينة العامة للبنوك لتمكنها من بعض التمويلات.

ومع أن القانون 88 -06 المؤرخ في 12 /01/ 1988 المكمل للقانون 86 -12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض يقضي بأن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية ولا يمكن للدولة أن تدخل في التطهير، إلا اذا رخص لها ذلك قانون من قوانين المالية.

لقد بلغت حصة الأموال الخاصة بتطهير المؤسسات العمومية في ميزانية السنة المالية 1997 قيمة 78 مليار دج، ويمكن بالتالي التساؤل عن القاعدة القانونية التي قامت عليها جميع اجراءات التطهير التي تم اتخاذها وتجاوزت هذا المبلغ منذ سنة 1997 .

وسواء تعلق المر بتخصيص نفقات خلال السنة المالية أو بترخيص النفقات التي يجب استعمالها لاحقا، يجب الحصول على رخصة مسبقة من القانون وحتى استعمال الاموال الناجمة عن اعادة الجدولة لتسديد اعادة شراء الاعتمادات المكشوفة للمؤسسات العمومية، لم يكن ممكنا إلا باللجوء المسبق الى القانون وينطبق نفس الحكم على التكفل بخسارة الصرف للقطاع الخاص.

ان عدم تطابق عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية مع القانون الوضعي، يجب الاشارة اليه خاصة وان هذه العمليات تتم في غياب أي رقابة عن صحة الأرقام، وأخيرا فان المكلف بالضريبة يدفع اليوم وسيدفع غدا دون أن يعرف وجهة ماله.

[1] SIBF , société inter bancaire de formation.
[2] ESB. Ecole supérieure de banque.

من خلال الوظائف المصرفية الأساسية للبنوك يمكننا استعراض نقائص البنوك حسب كل وظيفة.[1]

. / الوظيفة التجارية.

وتتمثل أساسا في نوعية الخدمات والتسويق وجمع الموارد والمنتجات المالية المصروفة، ففيما يخص نوعية الخدمات، عادة ما يتم تقييم عمل البنك من خلال مقاييس تتمثل في الاستقبال وسرعة تنفيذ العمليات لصالح الزبون بكل سرية وهنا تتجلى نقائص معتبرة في هذا الميدان.

وإذا . انت البنوك قد بذلت مجهودات لا بأس بها قصد توسيع شبكاتها، يبقى أن عدد كبير من الهياكل القاعدية لا تتوفر على الحد الدنى من المعايير المعمول بها عالميا.

ان وظيفة التسويق هي الأخرى تعاني بعض الضعف وبالفعل توجد بصفة مفرطة الوظائف الادارية وشبه مصرفية على حساب , ظائف " خدمة الزبون" ، ودراسة حاجات الزبون، وعلى العموم فان البنوك لم تلقى عناية كافية لحاجات زبائنها، اذا أنها لا تقوم بدراسة السوق وكذلك الأمر بإعلام الزبائن عن تكاليف الخدمات المصرفية ومختلف الخدمات التي تقدمها البنوك.

. / وظيفة تسيير القروض.

تتسم هذه الوظيفة في البنوك ب:

- افراط في حجم القروض الممنوحة على شكل اعتمادات على المكشوف.
- ضعف أو تهافت مناهج تحليل درجة الخطر.
- نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط.
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات.
- ضعف عمليات المراقبة.

صحيح انه في ميدان القرض يتعرض البنك لصعوبات موضوعية تترتب عن المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، ولا سيما عن وضع المؤسسات العمومية، فان العديد من المؤسسات العمومية لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القرض المصرفي.

وعندئذ يجد البنك نفسه أمام حلين حرجين: اما أن يرفض المساعدات ويصبح معرضا لتهمة بـ قديم مساعدات مصطنعة بل أنه شجع على سوء التسيير لكن الاستمرار في تقديم هذه المساعدات لعدد كبير من المؤسسات العمومية العاجزة ماليا، يهدد كيان البنك نفسه وقد يؤدي به الى ضياع ودائعه الخاصة بزبائنه، من أجل هذا فان قسم الاصلاحات الخاصة بالبنوك يلزم الدولة علاوة على القيام بالتدقيق المالي وإجراءات اعادة الاعتبار المؤسساتي وتحديد استقلالية التسيير على تقديم مساهمة مالية معتبرة بصفته مساهما وضامنا.

تقرير الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ncs، نوفمبر 000 ، ص 35 .

وينبغي لصاحب البنك حتى يتسنى له القيام بتقدير صحيح لصفته ما ان يكون ليس فقط مطلقا على ميزانية المؤسسة المقيدة بل على راية بنشاط المؤسسة والسوق التي تعمل فيها وكذا مسيريها.

لا يمكن أن يتم هذا إلا في ايطار مسؤوليات وصلاحيات كافية بحوزة ممثلي المصالح المختصة في القروض، كما أن عدم وجود دليل خاص بالقروض ينسق بين مختلف عناصر دراسة الملف والتمركز الشديد للصلاحيات، يفسران تباطؤ الاجراءات.

وفيما يخص المراقبة الداخلية، فقد تمت ملاحظة بعض النقائص من جراء عدم متابعة الملفات، مما يترتب عنه خلل في التسديد.

ا / وظيفة مراقبة التسيير.

تتمثل النقائص في هذا الميدان أساسا في قدم أنظمة المحاسبة والإعلام وعدم فعاليتها.

ان أنظمة الاعلام في البنك المتمثلة أصلا في الحسابات لم تعد تستجيب لمقتضيات الأمن والدقة والفعالية التي يتطلبها النشاط المصرفي.

ان التأخر المسجل في هذا الميدان يضعف وظائف البنك، لا سيما مراقبة التطورات الخاصة بالموارد والالتزامات والخزينة في وقتها الحقيقي.

وعليه تعاني البنوك من نقصان المراقبين المكونين والمؤهلين، بسبب اهمال هذه الوظيفة وهذه الاستراتيجية المنعدمة الى حد الأن في هذا الميدان الحساس، يجب أن تحدد وتنفذ على وجه السرعة، وان ترصد لها الوسائل البشرية والمادية والتقنية اللازمة.

ا / وظيفة تسيير الموارد البشرية.

في هذا الميدان، يسجل أيضا نقص كبير، وبالفعل يلاحظ وجود تسيير منظم للمسار المهني للموظفين وعدم توازن بين حجم العمل وعدد الموظفين ونقص التكوين والتأهيل ويضاف الى هذه النقائص الاختلال الهيكلي بين مختلف فئات الموظفين، بالرغم من ارتفاع عدد الاطارات خلال السنوات الأخيرة تبقى هذه الفئة من الموظفين مهمشة بالنسبة لباقي الفئات (أعوان التنفيذ والأعوان المهرة)، وأخيرا يبين البنوك، يعود الى ضعف جهاز التكوين الخاص بالقطاع المصرفي.

وصحيح أنه تم انشاء شركة تكوين بين البنوك (IBF)، غير أنه يبدو أنها لا تتوفر على جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك، وفي مجال التكوين التطبيقي وفي جميع الفرع والمهن.

ا / وظيفة تسيير الخزينة.

تعاني هذه الوظيفة ايضا من نقائص معتبرة داخل البنوك، ويرتكز تسيير الخزينة على عنصرين اساسيين

- اعداد آجال الاستحقاق وبيانات عن الخزينة التقديرية اليومية وذات الأجل المحدد.

- الاستعمال الأمثل للموارد (للعرض أو الاستلام) في السوق النقدية، الرامي الى تحقيق مردودية أفضل للأموال، وبالأخص سيولة أكبر للسوق نفسها التي تعتبر وسيلة لتحسين الاستقرار النقدي.

ان تقدير خطر تغيير العملة الناجم عن وجود مركز للصرف فيما يخص الصفقات بالعملات الأجنبية، يقوم به الى حد الآن مركز الإصدار ويجب أن يكون في متناول البنوك حيث أن هذه العناصر لم تعرف استعمالا كبيرا.

ان الرهان في هذا الميدان على قدر كبير من الأهمية، وفعلا تتطلب ظروف اقتصاد السوق ومنع أدوات لتسيير خطر سعر الصرف، ان اجراء الصفقات خاصة بالعملة الصعبة وكذا التقلبات الكبيرة لأسعار العملات، يجعل هذه المسالة من بين قضايا الساعة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري تحولات خلال فترة ما قبل التسعينات، لكن تلك التحولات والإصلاحات كانت محدودة الفعالية ولا تستجيب لمقتضيات الجهاز المصرفي الفعال.

ولذلك تم إصدار قانون النقد والقرض 0 -0 ، حيث جاء بقواعد تنظيمية، رقابية، وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، فأحدث بذلك طفرة نوعية في النظام البنكي الجزائري من خلال استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العموم ة واسترجاع دوره كسلطة نقدية، وكذا الفصل بين الدائرة النقدية والتخطيطية، ووضع نظام بنكي على مستويين، وكذا إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

وفي إطار إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري تم إنشاء أجهزة رقابية متخصصة تمثلت أساسا في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

وبمرور عشرية من الزمن لوحظت على هذا القانون بعض النقائص مما استدعى تعديله بإصدار قانون آخر تمثل في الأمر رقم 1 -01 بعدها ألغي نهائيا بإصدار القانون 3 -11 المتعلق بالنقد والقرض.

ورغم الإصلا ات المصرفية المجسدة في قانون النقد والقرض وتعديلاته، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات إيجابية في اتجاه تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، والتي أصبحت ملزمة على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية.

الفصل الثالث :

الدول العربية والجزائر في ظل العولمة المالية

- المبحث الأول : واقع الجهاز المصرفي في الوطن العربي.
- المبحث الثاني : تحليل وصفي لتطور النظام المصرفي في الجزائر.
- المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

تمهيد

شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذه التطورات مرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير لخد ت المالية، ومنها الخدمات المصرفية التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية، و لا شك أنه سيكون لهذه التطور ت في هذا المجال أثر كبير على مستقبل المصارف العربية بحيث تطرح العديد من التحديات أمامها .

, أمام هذه التحديات ورغم ما حققه الجهاز العربي في السنوات الماضية من نجاحات وأرباح، فإن الأمانة تقتضي مصارحة أنفسنا بحقيقة أن البيئة العالمية التي تعمل بها المصارف لعربية تغيرت تماماً وبشكل لم يكن في الحسبان، وأن هذا التطور لن يتوقف ولكنه عملية مستمرة تز يد في ظلها شراسة المنافسة الدولية وتتغير باستمرار أدواتها، وتزيد معها تحركات رؤوس الأموال بحثاً عن الربِ .

وهذه التحد ت تحتاج من المصرفيين العرب إلى إدراك واع لها ولاتجاهاتها، و لهذا يتعين على القطاع المصرفي العربي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية العربية لـ واصلة سياسات الإصلاح المصرفي والتي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلي. و كذا التعاون فيما بينها بما يمكن الدول العربية من التغلب على التحديات والصعوبات الراهنة والمتوقعة لاسيما في ظل التوجه نحو إقامة منظمة التجارة الحرة العربي .

بالإضافة إلى ضرورة التسريع في الاندماج بين المصارف العربية لتمكين الجهاز المصرفي العربي القدرة على مواجهة تيار العولمة الذي يواكبه بصفة قاطعة تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية من خلال تطبيق برنامج إعادة الهندسة الجديد لصناعة الصيرفة العر بية التي يمكن لها أن تقف على قدم ثابتة أمام المصارف العالمية القادمة إلى المنطقة العربية وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية بغرض إجراء تغيير شامل وتحولات جذرية في البناء المؤسس للجهاز المصرفي العربي ونجاحه في مجال التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات. وهذا ـا سنحاول معالجته في هذا الفصل، الذي تم تقسيمه الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الوطن العربي.
- المبحث الثاني: تحليل وصفي لتطور النظام المصرفي في الجزائر.
- المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة.

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الوطن العربي.

لقد بذلت العديد من الدول العربية جهودا حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي فيها، في ظل الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الاصا حات في تطوير القطاع في جوانب عديدة في حين لازالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفء متطور. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والدول النامية، أن القطاع المصرفي الكفء هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة و، فض تكلفة التمويل وتطوير ادارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل مساهمته في التنمية الاقتصادية لا رتكز على الاصلاحات فقط، بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية المحلية.

ويبدأ هذا المبحث بإلقاء الضوء على دور البنوك العربية في الاصلاح المصرفي، قبل أن يعرج لاستعراض التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال العربية، الى جانب بعض معدلات الفائدة وأثرها على الودائع المصرفية، مختتما بمكونات الجهاز المصرفي العربي وأهم مؤشراته.

المطلب الأول: دور البنوك المركزية العربية في الاصلاح المصرفي.

إن إصلاح الجهاز المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين ,العنصر الأ ل هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الذ ي هو إصلاح البنوك التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع .

يتمثل إصلاح البنوك المركزية في منحها حرية اكبر في إقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية والائتمانية، وتعديل التشريعات، باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة. هذا بالإضافة إلى منح البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة لإصلاح البنوك التجارية، فانه يلاحظ أن كثير من البنوك التجارية في بعض الدول النامية قد اعتراها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية التي كانت موجهة من قبل الحكومة في أغلب الأحيان أو بسبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية. ولذا فإن محور إص ح البنو ك التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة غير الضار ة فيما بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي، ولذا فقد اتجهت السلطات النقدية لوضع معايير معينة مثل معيار رأس المال، الذي يجب أن تتقيد به ا نوك وذلك للتأكد من سلامة موقفها المالي، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها وذلك لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية تهدف إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.[1]

سوف نستعرض فيما يلي تجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاح المصرفي بالإضافة لدور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي :

/ دور البنك المركزي المصري في الإصلاح المصرفي:

بدأ الإصلاح المصرفي الثاني للبنك المركزي المصري في عام 991 م، وكان هذا ا صلاح يتكون من عنصرين رئيسيين هما الإصلاح في مجال السياسة النقدية والائتمانية والإصلاح نوعي في الجهاز المصرفي.

- إصلاح السياسة النقدية والائتمانية .[2]

يتمثل إصلاح السياسة النقدية والائتمانية في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة.والفرق بين الاثنين هو أن الرقابة النقدية المباشرة تتبع الأساليب المباشرة للتأثير ى حجم الائتمان المحلى بما يجعل النمو في وسائل الدفع مناسبا للزيادة في الناتج المحلى الاجمالى , ويتم بموجبها

[1] عبدالمنعم محمد الطيب حمد ا ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"، نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، 002 ص10 .

[2] عبدالمنعم محمد الطيب حمد ا ل ، مرجع سبق ذكره، ص ص 1،12 .

استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير المباش ر في قرارات البنوك والأفراد سواء المقترضين أو المودعين. وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة وسقوف الائتمان بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي.أما بالنسبة لأسلوب الرقابة النقدية المباشرة فانه يتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة وترك أمر تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق النقدي .

ومن الجدير بالذكر ن هذا الأسلوب يعتبر متسقاً مع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى إتباع آليات السوق ويعطى مرونة أكبر للبنك المركزي المصري لاتخاذ قرارات السياسة النقدية بشكل يتسق مع الظروف الاقتصادية والمالية .

ء - الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي:

يتمثل الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي المصري في العمل على:

- تطوير نظام للحد من المخاطر وحماية المودعين.
- سلامة المراكز المالية وجودة الأصول وكفاية راس المال.
- سلامة السياسات والإجراءات المتبعة في العمل.
- كفاية ونزاهة العـ ملين بالجهاز المصرفي.
- أسلوب الرقابة يحقق ما تقـ م بالفاعلية الواجبة.

ونظراً لأن التشريع المصرفي الذي كان قائماً لم يكن يسمح بتحقيق بعض ما تقدم، خاصة بالنسبة للبنوك التي تتآكل رؤوس أموالها نتيجة لتدهور أصولها. حيث يتقاعس مساهموها عن تدعيم المر ز المالي لها، فقد صدر التشريع رقم "37" لسنة 1992 لعلاج أوجه القصور في القوانين القائمة في ضوء ما أسفرت عـ ه التجربة,وبالتالي أصبح لدى مجلس إدارة البنك المركزي المصري الأداة التشريعية التي تمكنه من إصدار القرارات اللازمة في شان إحداث الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي.

ب / دور البنك المركزي الأردني في الإصلاح المصرفي:

بدأ الجهاز المصرفي الأردني مسيرة الإصلاح الحقيقية في عام 989 م وذلك في إعقاب الظروف الاقتصادية التي شهدتها الأردن منذ الثمانينات من القرن العشرين .حيث كان الاقتصاد الأردني قد تأثر كثيرا بالتطور ات الاقتصادية الدولية والتي انعكست سلبا عليه، وخصوصاً حالة الركود الاقتصادي والتي انعكست بالتالي على أداء الجهاز المصرفي.

كشفت الظروف الاقتصادية غير المواتية ي شهدتها الأردن نقاط الضعف في الجهاز المصرفي وكذلك الكثير من السلبيات والتجاوزات في تلك الفترة . وقد ن ت تلك الظروف هي نقطة انطلاق البنك المركزي الأردني لإصلاح النظام المصرفي لجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي شهدها

الاقتصاد الأردني.أما بالنس ة لمجالات الإصلاح ومرتكزاته فقد قسمها "عبد الف ِ " إلى أربع مجموعات عامة لسياسة الإصلاح واعتمدت على مبدأين هما:

/ معالجة المشكلات القائمة في الجهاز المصرفي بأسرع ما يه ن وبأقل خسارة وكلفة ممكنة (ماليًا وسياسيًا واجتماعيًا).

/ وضع الضوابط التشريعية والـ صرفية التي تحول دون بروز هذه المشاكل,وبالتالي تجهيز المصارف لوضع تستطيع فيه أن تواجه المستقبل وتحدياته وتقوم بالدور المط ب منها أداؤه.

وبالتالي هدفت سياسات الإصلاح المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى التوجه نحو خلق مؤسسات مصرفية قوية إدارياً ومالياً سواء عن طريق معالجة المتعثر منها أو تقوية السليم منها وقد استخدم البنك المركزي الأدوات التالية :

- تشجيع سياسات الدمج الطوعي في حالة المؤسسات السليمة, وتصفية المؤسسات الميئوس منها.

- تشجيع سياسات إعادة هيكلة رأسمال بعض المؤسسات المتعثرة .

- أو إتِ ع الأسلوبين أعلاه في حالات محددة .

وقد استخدم البنك المركزي الاردنى حوافز ومغريات لتنفيذ سياسات تراوحت بين الدعم المالي والإداري عن طريق تقديم سلفيات تشجيعية بأسعار فائدة متدنية,وكذلك بعض الميزات الضريبية وتقديم الخبرة عن طريق انتداب بعض مسئوليه للقيام بمهام محددة.

- سياسات تدعيم حسابات رأسمال البنوك بشكل عام :

/ التشريع بان لا ل راس المال المدفوع لإى بنك تجارى عن (أ) ملايين دينار.

/ الاستمرار في سياسة تدعيم حسابات راس المال بالمفهوم الواسع,عن طريق تدعيم الاحتياط ت المختلفة العامة.

/ تش يع سياسات زيادة راس المال للوصول به إلى عشرة ملايين دينار كحد أدنى,مع السماح برسملة كحد أقصى0أ % من الزيادة المطلوبة إذا كانت الاحتياط ت تسمح بذلك.

د - إجراءات وسياسات تتعلق بتدعيم الرقابة بمستوياتها المختلفة:

وفى هذا المجال تم ما يلي :

- التأكيد على إدار ات البنوك بضرورة خلق وتدعيم دوائر الرقابة والتفتيش الداخلي, والتأكد من سلامة وكفاية أدوات الضبط والرقابة الداخلية.

- التأكيد على دور المدقق الخارجي بشكل محدد و مسئول في مدى رقابته على المؤسسات التي يدقق حساباتها.

– رقابة البنك المركزي: تم تدعيم جهاز تفتيش بالبنك المركزي بكفاءات علمية عالية تم تدريبها مهنياً وفنياً لمقابلة المهام الجديدة الموكولة لها من حيث شمولية التفتيش وعمقه. كما تم استحداث وظيفة مساعد محافظ , يكون مرتبطاً بالمحافظ ومسئولاً مباشرة عن جهاز الرقابة.

ج ـ الإصلاح التشريعي على المستوى المؤسسي قانوناً:

وكذلك الإصلاح التشريعي على مستوى السياسات الضابطة لل مل المصرفي على مستوى التعليمات

/ : دور بنك السودان المركزي في الإصلاح المصرفي:

تخذ البنك المركزي جملة من سياسات الإصلاح المصرفي، بغرض تهيئة القطاع المصرفي السوداني لتحديات العولمة المصرفي ،منها السياسة المصرفية الشاملة (1999 – 002!). حيث تضمنت عدداً من الموجهات تمثلت في تنمية القطاع المصرفي وتأهيل العمل المصرفي وتنظيم سوق النقد الأجنبي، والتمويل والعمليات المصرفية والتقنية.

ومن السياسات التي أصدرها البنك المركزي أيضاً سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000 – 002! ،حيث شملت عدداً من الموجهات التي يتوجب على القطاع المصرفي السوداني تنفيذها، كالدمج المصرفي وزيادة الحد الأدنى لرأس المال، وسياسات خاصة لبنوك القطاع العام وأخرى للبنوك المتخصصة وثاا ة لفروع البنوك الأجنبية، كما تضمنت سياسة إعادة الهيكلة أيضاً العوامل المساعدة لتنفيذها.

–ا / السياسة المصرفية الشاملة في الفترة (1999 – 002! م :

ه ت السياسة المصرفية الشاملة إلى تأهيل القطاع المصرفي السوداني ، بغرض التغلب على عناصر الضعف التي يعاني منها. كما ها ت إلى مواجهة التحديات والتطورات التي يفرزها عصر العولمة، وذلك حتى يستطيع القطاع المصرفي السوداني أن يقوم بدوره في بناء الاقتصاد القومي.

لقد تبنى بنك السودان السياسة المصرفية الشاملة، بغرض تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية.

ويأتي تطبيق السياسة المصرفية الشاملة وفق أهداف قصيرة الأجل، يتم ترجمتها إلى برامج عمل سنوية من خلال السياسات النقدية والتمويلية بتداء اً من عام 999 . ويأتي التنفيذ في جملة مؤ رات تتمثل في الآتي :

– تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية :

شملت تنمية القطاع المصرفي، إعادة النظر في الهياكل المالية للنظام المصرفي ومؤسساته، وذلك بغرض إيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة، وأكثر كفاءة، لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية

والا ظام المالي والنقدي العالمي . وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف العاملة في البلاد.

كما تهدف تنمية القطاع المصرفي أيضاً إلى تحديث العمل المصرفي، والتخطيط لإحداث نقلة في نوعية الكوادر البشرية العاملة بالقطاع مصرفي، من حيث التأهيل والتدريب لمواكبة المستجدات والتحديات المستقبلية وتطوير وسائل الرقابة وآليات الرقابة الوقائية للمصارف والمؤسسات المالية، بهدف الحماية من المخاطر المصرفية ، وتأمين سلامة القطاع المصرفي واستقراره.

ء – ه يل العمل المصرفي :

هدفت السياسة مصرفية الشاملة، إلى بلورة النموذج الأمثل للمصرف الإسلامي ، والاستمرار في تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامي ، ووضع مرشد للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بالعمل بـ . كما يهدف تأهيل العمل المصرفي إلى مواصلة تطوير الأدوات المالية الإسلامية وأدوات ضبط السيولة( ) المستخدمة في الاقتصاد الإسلامي .

– تنظيم سوق النقد الأجنبي :

هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى استكمال بناء سوق النقد الأجنبي ، وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الأجنبي.

ومن الآليات التي تم طرحها، العمل على بناء احتياطيات لدى البنك المركزي، بهدف المساعدة ي استقرار س ر الصرف، وكذلك استكمال تسجيل نظام رأس المال الأجنبي والاستثماراذ ، وتنظيم استخدامات موارد النقد الأجنبي بالبنوك لضمان السلامة المالية.

هذا ويتوالى تحرير التعا ل بالنقد الأجنبي في القطاع المصرفي تدريجي ، وذلك بهدف استكمال إزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية مواتية ويسعى البنك المركزي حالياً إلى تحديد سعر الصرف اعتماداً على قيمته الحقيقية دون أن يكون هناك تأثير . ارجي عليه.

– التمويل :

أشارت السياسة المصرفية الشاملة في مجال التمويل إلى تحقيق الأهداف التالية :

– العمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي لتتماشى مع الانخفاض المستمر في معدلات الصرف، وذلك للإسهام في تخفيض تكلفة الإنتاج وتحفيز المنتجين مع تحقيق عائد مجز لا نوك.

– ضمان توفير التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية.

– الإسهام في برامج الدعم الاجتماعي، بتوفير التمويل للأسر المنتجة والقطاعات الفقيرة في المجتمع ، بهدف إذكاء روح التكامل والتعاون بين أفراد المجتمع.

(.) بنك السودان ، السياسة المصرفية الشاملة، 1999 – 2002 ص ا .

– بلورة دور بنك السودان التمويلي،من خلال نوافذ ثلاثة تم استحداثها بغرض سد الفجوة التمويلية، وضمان توفير التمويل المطلوب في الوقت المناسب، في حالة عجز موارد البنوك وذلك في إطار السياسة الكلية.

– التحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى،بدلاً من التركيز على التمويل بصيغة المرابحة، ولقد تحقق هذا الهدف بتقييد التمويل بصيغة المرابحة .

– مراجعة وترشيد عمليات التمويل بالنقد الأجنبي ، ووضع الأسس والضوابط اللازمة وضمان توافقها مع السلامة المصرفية والأحكام الشرعية والسياسات الكلية.

– مراجعة أداء شركات البنوك وعلاقاتها بالمصارف الأم ، بهدف ضمان التزامها بالضوابط الصادرة من بنك السودان

– العمليات المصرفية :

لتطوير العمليات المصرفية هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف، بهدف احتواء عمليات التزوير والاختلاسات والشيكات المرتدة.

وكذلك أيضاً هدفت السياسة المصرفية إلى مراجعة التعريفة المصرفية في ضوء الانخفاض المستمر في معدلات التضخم ، وذلك بالتنسيق مع اتحاد المصارف لسوداني. وكذلك تشجيع الجمهور على التعامل مع النظام المصرفي لجذب المزيد من الودائع ،مع الأخذ في الاعتبار تكلفة المصارف ومصلحة المتعاملين معها في إطار الأسس الشرعية. هذا بالإضافة إلى إدخال وسائل جديدة، للتعامل المالي مثل الشيكات المضمونة وبطاقات الدفع.

– ا تقنية المصرفية :

جاء اهتمام البنك المركزي بالتقنية باعتبارها جزءاً أصيلاً من برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع . لذلك جاءت التوصيات بإدخال الشيكات الممغنطة واستكمال شبكات الحاسب في العمليات المصرفية في جميع فروع المصارف في ولاية الخرطوم ، كمرحلة أولى لتعمم على كل الفروع بالولايات في نهاية البرنامج.

وهدف برنامج التقنية إلى ربط بنك السودان بالبنوك التجارية عن طريق شبكات الحاسب ، وربط البنوك التجارية بشبكات اتصال إلكترونية مصرفية بهدف تقديم خدمات أفضل وأسرع للعملاء.

جاءت السياسة المصرفية الشا لة متضمنة توجيهات وبرامج عمل يستلزم تنفيذها من قبل الإدارات المختصة في بنك السودان والبنوك التجارية مجتمعة تدريجياً بهدف تهيئة القطاع المصرفي السوداني لمواكبة تحديات المنافسة العالمية وعصر العولمة.

-!/ سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000 – 002! م) :

جاءت سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ستكمالاً للسياسات والبرامج التي نفذها بنك السودار . وذلك بهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي ، ودعم المراكز المالية للمصارف،حتى يتسنى لها أن تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً وبفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. كما هدفت سياسة إعادة الهيكلة إلى مواكبة التحديات والتطورات والتحولات التي بدأت تشهدها الساحة العالمية،في المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة المصرفية.

, قد سعى بنك السودان إلى متابعة السيا، ات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية ودعم المراكز المالية للمؤسسات المصرفية ، والتي ، دد وفقاً للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلي. وتمثلت أهم ملامح هذه السياسة في الآتي:

- الدمج المصرفي :

وقد هدف البرنامج إلى إخضاع مجموعات الدمج لمتطلبات الزيادة لرأس المال ، على أن تتم مرحلة استيفاء الحد الأدنى لرأس المال لكل مجموعة على حدة حسب مسار تنفيذ عمليات الدمج وتحاول كل البنوك التجارية تحاول الاستفادة من الخيارات الأخرى التي طرحها المشروع بنهاية 003! . و رى أن خيار الدمج الاختياري لن يدخل حيز التنفيذ في الأجل القصير ، لتمسك إدارات البنوك التجارية باستقلاليتها ومحاولة رفع رؤوس أموالها.

، - زيادة الحد الأدنى لرأس المال :

تمثل زيادة رؤوس الأموال الخيار الأخر، لخلق الكيان المصرفي الكبير، وتتمثل آليات تنفيذ هذا الخيار بزيادة راس مال المصرف إلى ثلاثة مليار بنهاية الفترة المحددة .

-!/ الرؤية المستقبلا لإصلاح الجهاز المصرفي في المدى المتوسط (2003 – 007! م):

يمكن تلخيص أهم ملامح برنامج هذه المرحلة في الأتي ( ):

- مواصلة معالجة مشاكل الضعف الراهن في الجهاز المصرفي ، عن طريق بناء ما تم إنجازه، وذلك بالتركيز على الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة، بالإضافة لمراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية، ومواكبة التطور في ثورة تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل المصرفي، وأخيراً تأهيل الوحدات المصرفية لمو جهة التحديات التي تنجم من التطورات العالمية بما في ذلك العولمة ومتطلباتها.

(.) د.صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ،إصدار رقم (!) مطابع السودان للعملة 001! م.

ا - استكمال البنيات التحتية للقطاع المالي الإسلامي:

من خلال تطوير صيغ التمويل الإسلامية، والعمل على قيام أسواق المال المتوسط وطويل الأجل وفق أدوات شرعية.

4- : دور صندوق النقد الدو ي في الإصلاح المصرفي:

قام صندوق النقد الدولي بدور ملحوظ في مجال إصلاح القطاع المالي في العديد من الدول النامية.وتهدف برامج صند ق النقد الدولي إلى تطوير سياسات القطاع المالي، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى نوعين هما ,السياسات التي تحسن نظام الرقابة النقدية، والسياسات التي تحسن تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها. ومن الجدير بالذكر أن برامج الصندوق التي تهدف إلى تطوير القد ع المالي في كا ر من الدول النامية شملت سياسات تحسين نظام الرقابة النقدية وسياسات تحسين تعبئة المدخرات المحلية ولكن بدرجات متفاوتة بين الدول. والجدول ر م (-) يبين برامج صندوق النقد الدولي في مجال القطاع المالي في بعض الدول النامية :

جدول رقم (-ا): ا سياسات الهيكلية في القطاع المالي، في بعض الدول النامية.

الهدف	الإجراء	البلدان
تحسين نظام الرقابة النقدية	– تحسين إطار البرمجة المالية – كفاية أدوات السياسة النقدية التحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة	الجزائر ومصر والصين بتسوانا والصين وكوستاريكا والمجر واندونيسيا وموريشيوص والفلبين وسيريلانكا
تحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها	تطوير الأسواق النقدية وأسواق السندات الحكومية	اندونيسيا وماليزيا وعمان وسيرلانكا والجمهورية العربية اليمنية وزائير، كوستاريكا, والجمهورية الدومنيكية واندونيسيا وماليزيا و غينيا الجديدة
	تخفيف سياسات الائتمان الانتقائي , دمج المؤسسات المالية غير النظامية,تشجيع تطور الأسواق المالية وأسواق راس المال بأجل, تحسين الإشراف على المؤسسات المالية وإقامة نظام التامين على الودائع مؤسسات وأدوات مالية جديدة.	شيلى والجمهورية الدومنيكية وبنما وترينداد وتوباغو، أوربا وبوليفيا والمجر وكينيا ونيبال
تحسين مستوى سعر الفائدة وهيكله	تخفيف إعانات سعر الفائدة والديون المعدومة, تحرير أسعار الفائدة, إدخال نظام السعر التفضيلي أو سعر الإقراض الأساسي.	بنجلاديش وشيلى وماليزيا وموريتانيا والسنغال و اورجواى واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسيراليون ليفيا وبورو ي وغامبيا وهايتي

المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"، نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، 002 ص17 .

المطلب الثاني: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية خلال عام 011! .

استمرت السياسات النقدية في الدول العربية خلال عام 2011 في نهجها التوسعي بهدف حفز الائتمان المصرفي ودفع النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتراجع مستويات الطلب المحلي والخارجي في عدد من الدول وقد غلب على السياسة النقدية الحذر حيث نمت السيولة المحلية في معظم الدول العربية بمعدلات أقل من تلك المسجلة في عام 2010 واستخدمت البنوك المركزية العربية عدداً من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة، والتي تباينت اتجاهاتها بشكل كبير من دولة إلى دولة أخرى خلال العام ففي حين شهدت الدول العربية النفطية زيادة في مستويات السيولة نتيجة لارتفاع العوائد النفطية شهدت الدول العربية الأخرى وخاصة دول" التحولات السياسية " أزمات في السيولة المحلية وعلى ضوء هذه التطورات تدخلت البنوك المركزية في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط لامتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف، في حين لجأت البنوك المركزية في دول التحولات السياسية إلى التدخل المستمر لتعزيز مستويات السيولة.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فقد تصدر صافي الموجودات الأجنبية تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيرات في السيولة المحلية في عدد من الدول العربية النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال العام، في حين كانت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في باقي الدول العربية وخاصة دول التحولات السياسية" مدفوعة بشكل رئيسي بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فإن المؤشرات تظهر أن المصارف العربية تأثرت بصورة محدودة بالأحداث والتطورات التي شهدتها بعض الدول العربية وكذلك بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وإن اختلف الأمر فيما بين هذه المصارف فقد كان أداء القطاع المصرفي متفاوتاً مع الميل للتحسن النسبي في عام 2011 بالمقارنة مع مثيله في العام السابق فقد سجلت معدلات نمو الودائع والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً عما كانت عليه في العام السابق، كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية وقد انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في مؤشرات السلامة المالية للمصارف العربية، حيث تتراوح نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي تتوفر بياناتها لعام 011! ما بين10 % في موريتانيا وحوالي 6 % في اليمن، وهو يتجاوز الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً لقرارات بازل . III ومن جانب آخر، استمر انكماش نشاط المصارف العالمية

والقروض المصرفية عبر الحدود في الدول العربية كما هو حال معظم الدول النامية، وهو ما انعكس في تراجع إجمالي الخصوم الأجنبية للمصارف العربية[1].

وعلى صعيد أسواق المال العربية ، فقد شهدت معظم هذه الأسواق اضطرابات عديدة خلال عام 2011 ، متأثرة بالأحداث السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة، حيث أنهت البورصات العربية العام على خسارة إجمالية بلغت حوالي 103 مليار دولار ونسبة 10.3 في المائة من قيمتها السوقية كما استمر التراجع في استثمارات الأجانب في البورصات العربية وللعام الرابع على التوالي فبعد أن شهد الربع الأخير من عام 2010 معاودة التحسن في تعاملات الأجانب لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية جاءت التطورات والأحداث العالمية والإقليمية خلال عام 2011 لتعكس هذا الاتجاه وتسجل تعاملات الأجانب كمحصلة لمجموع البورصات العربية صافي بيع عن هذا العام كذلك انكمش نشاط الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام 2011 ، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام . 2002 وقد تزامن التراجع في الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام 2011 مع تراجع مماثل في إصدارات سندات الشركات وقد بذلت السلطات الإشرافية في الدول التي شهدت اضطرابات جهوداً كبيرة للحد من التراجع في بورصاتها وتقليل حدة الخسائر[2].

المطلب الثالث: معدلات الفائدة واثرها على الودائع المصرفية.

أكدت العديد من الدراسات والتحليلات الى وجود علاقة مباشرة بين معدل الفائدة ومستوى الادخار المصرفي،

والشواهد المصرفية توحي بزيادة الطلب على الودائع المصرفية مع زيادة معدلات الفائدة الحقيقية خصوصا عندما تصبح معدلات الفائدة إيجابية، ويقصد بمعدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية، هو أن يتغير معدل الفائدة وفقا للتغير في معدل التضخم السائد في الاقتصاد، وتكون معدلات الفائدة موجبة إذا كانت أكبر من معدل التضخم، وحتى يكون لمعدل الفائدة دور مؤثر في تحفيز المدخرات فالأمر يتطلب تصحيح الإختلالات بين معدل الفائدة المعلن ومعدل الفائدة الحقيقي الذي يعكس الظروف النقدية والاقتصادية للبلاد.

أما في الجزائر فمعدل الفائدة لم يعبر عن الحقيقة الاقتصادية طوال سنين، إذ كانت وزارة المالية تقوم بتثبيته، ولم تتحول هذه المهمة إلى مصالح البنك المركزي إلا بعد **1989** ، حيث بقي معدل الفائدة ثابتا في الفترة الممتدة من **72** إلى **986** ء **% 2.75** ليشهد ارتفاعا مع بداية **1986** إ **5%** ، لكن معدلات التضخم جعلت منه معدلا سالبا، وعليه فلا يعبر معدل الفائدة في الاقتصاد الجزائري المقابل للتخلي عن النقود في الحاضر للحصول على أكثر منها مستقبلا، ولا معدلا مغريا للمقرضين، و إنما يمثل

[1] نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية، التقرير العربي الموحد، 011 ، ص ص 0، 1. .
[2] نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية، التقرير العربي الموحد، 011 ، ص 2. .

أداة إدارية لاغير (2 ، وقد أشرنا إلى معدلات الخصم سابقا، كما أنه من بين أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، فيقوم بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته عن طريق معدلات إعادة التمويل وإعادة الخصم ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، ويراقب البنوك بما يضمن سلامة النظام البنكي، وكل هذا للتأثير على أداء البنوك .

- أثر التضخم والمديونية على حجم الودائع والائتمان.

إن مما يترتب على التضخم انخفاض القوة الشرائية للعملة، ولا يعتبر ذلك مؤشرا حقيقيا على مدى كفاءة البنوك في جذب المدخرات، فالتضخم وما يسببه من تدهور في القوة الشرائية يخلق جوًا نفسيا يساعد على زيادة الاستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام، ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية كما أكدت بعض الدراسات، وعلى نقيض من ذلك يؤكد البعض على أن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية والمصرفية ويسمى بالادخار الوقائي، فعند زيادة الأسعار يتم تأجيل الشراء وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي ليزداد بالمقابل الادخار، مما يعني زيادة الطلب على الودائع المصرفية . وعموما فإن للتضخم أثرا في زيادة الطلب على الودائع المصرفية، حيث ثبت من دراسة تحليلية أن زيادة معدلات التضخم في أروبا بنسب10 **%** أدى إلى زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة5 **%** ،وقد أشرنا سابقا إلى معدلات التضخم في الجزائر ويظهر أن لها أثرا سلبيا على حركة الإيداع، حيث الارتفاع فيه حتى سنة 1994 أدى إلى تراجع الودائع، ثم لمَا انخفض التضخم سجلنا زيادة في حركة الودائ أما بالنسبة للمديونية، فإنه كلما زادت إنتاجية وإنتاج الاقتصاد الوطني ينعكس ذلك على درجة سيولته و العكس، فالاعتماد على العالم الخارجي يخفض من درجة سيولة الاقتصاد ويؤدي إلى تسرب جزء كبير من فائضه إلى خارج الجهاز المصرفي وخارج الاقتصاد في صورة سداد للأقساط والوفاء بالواردات، مما أثر سلبا على الإيداع والائتمان.[1]

المطلب الرابع: أداء الأسواق المالية العربية ومؤشراتها.

إن عدم وجود فرص للاستثمار في أسواق الأوراق المالية و غياب الثقة في المناخ الاستثماري يعد من أهم أسباب هروب رأس المال إلى الدول المتقدمة و حتى يمكن استرجاعه يجب إقامة أسواق مالية و التي تعتبر أحد أهم عوامل الجذب لاسترداد هذه الأموال و عودتها إلى أوطانها و خاصة تلك التي تبحث عن عائد أعلى و هو ما يتوفر في تلك الأسواق الصاعدة.

[1] عبد اللطيف مصطفى، "مؤشرات قياس اداء النظام المصرفي"، جامعة ورقلة، ص 1. .

كما يقترح الاقتصاديون لمواجهة تحديات التحرير المالي خاصة بالنسبة للدول العربية التي تتوفر على إمكانيات مادية و بشرية و طبيعية وافرة أن تلجأ إلى زيادة التعاون و التنسيق فيما بينها.

الفرع الأول: أداء الأسواق المالية العربية:

على الرغم من حاجة الاقتصاد العربي إلى سوق مالية تساهم في تعبئة الادخارات و تحفز النشاط الاقتصادي من خلال توفير آلية تمويل مناسبة، إلا أن الاقتصاد العربي يعد فقيرا من حيث دور السوق المالية و مؤسساته الوسيطة و أدواته الائتمانية، إذ مازالت المصارف التجارية و المتخصصة هي المكون الرئيسي في التنظيم المؤسسي للوساطة المالية مع بقاء الكل التقليدي لنشاط المصارف و أدواتها سائد في معظم الاقتصاديات العربية، و قد تكون لهيمنة القطاع العام على القطاع المصرف في العديد من الأقطار العربية دور في بقاء البيئة المؤسسية للوساطة المالية بشكلها التقليدي و تحاول الأقطار العربية تحديث سوقها المالي عن طريق بناء مؤسسات وساطة مالية أكثر حداثة و قدرة في التمويل فضلا عن تعبئة الادخارات اللازمة لقيام مروعات خاصة، لذلك أنشأت العديد من الأقطار العربية أسواق للأوراق المالية، و أخذت هذه المؤسسات بالتنامي لانفتاح و التعاون فيما بينها و مع المؤسسات المالية في الاقتصاديات النامية و المتقدمة.

و على الرغم من تواضع هذه البورصات من حيث القيمة السوقية المتداولة و عدد شركاتها المدرجة إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورات في هذه الأسواق.

من أهم هذه التطورات.[1]

- تحاول الأسواق المالية العربية إجراء تحديثات في مؤسسات الوساطة حيث نوعت شركات الوساطة من أنشطتها و توسعت في مجالات التسويق و تغطية الإصدارات الأولية (بانكير) و إدارة المحافظ الاستثمارية للغير و وضعت قواعد و معايير لسلوك المهني لمؤسسات الوساطة.

- البورصات العربية أنشأت مراكز إيداع و حفظ مركزي يتميز بالكفاءة تمارس تسجيل و نقل الملكية الأوراق المالية و تسوية قيم الأوراق بين المتعاملين و تعد مراكز الإيداع مؤسسات هامة في البورصات (المقاصة، التسوية).

- العديد من البورصات العربية حسنت من أنظمة التداول لتتماشى مع التطورات الدولية و تحسين مستوى الشفافية و تنفيذ أوامر البيع و الشراء، فقد شهدت سوق الأسهم السعودية مثلا بداية لعمليات التداول لأسهم الشركات المدرجة من خلال شبكة الانترنت في بعض المصارف و خدمة للعملاء و تمكين مستخدمين الشبكة العرب شراء و بيع و تداول الأوراق في البورصات الكويتية، كما أقرت البورصة المصرية قواعد الشراء الهامشي و مزاولة شركات الوساطة لهذا المدخل الاستثماري.

[1] . محمود محمد داغر، الأسواق المالية، الطبعة العربية الأولى 005! ، عمان الأردن، ص 18{ .

- تحاول البورصات العربية تحسين أدواتها المالية، فقد تم استحداث نشاط التوريق العقاري في مصر، إن استحداث أوراق جديدة تدعى سندات التوريق كما تم في البحرين عام 2002 إصدار صكوك التأجير الإسلامي تمتد مدة استحقاقها إلى خمسة سنوات، و هي من أوراق الدين الإسلامية بعد أن جرى إصدار صكوك السلم الإسلامي كونها أداة دين قصيرة الأجل ذات استحقاق ثلاثة أشهر.

- تقوم معظم البورصات العربية بإصدار نشرات يومية و أسبوعية و شهرية و سنوية تتضمن معلومات عن السوق و أحجام التداول للمؤشرات و الأسعار تتضمن معلومات عن الأسواق و أحجام التداول و المؤشرات و الأسعار و قد أبرمت هذه الأسواق اتفاقيات مع شركات عالمية لنقل المعلومات الخاصة بالتداول مثل شركة Bolberw و شكة Reuters فضلا عن إدراج بياناتها على شبكة الانترنت و تحديثها يوميا.

جدول رقم -: بعض مؤشرات أسواق الأوراق المالية (999 -002)

السنوات	1999	2000	2001	2002
القيمة السوقية(*)	149460,43	148158,37	152230,05	204079,43
قيمة الأسهم المتداولة(**)	35594,16	36538,93	42687,85	-
عدد الأسهم	11865,52	9073,07	23522,53	9374,7
عدد الشركات المدرجة	1634	1678	1687	1823
معدل حجم التداول اليومي	-	-	198,00	234,87
معدلات دوران الأسهم(***)	%23,86	%24,66	%22,04	-
المؤشر المركب(****)	114,30		101,08	101,75

المصدر: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية ، الطبعة العربية الأولى 005 ، عما - الأردن، ص 120 .

الفرع الثاني: مؤشر حالة السوق العربية:

في إطار التعاون المالية العربي أنشأ صندوق النقد العربي كونه مؤسسة مالية عربية قاعدة معلومات تضم بيانات عن 12 سوق لأور ق مال عربية (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، عمان، الكويت لبنان،مصر، المغرب، أبو ظبي، دبي، قطر). و المؤشر الذي اعتمده الصندوق هو مؤشر مركب يتعامل

(*) . القيمة السوقية: مليون دولار.

(**) . مليون سهم.

(***) . معدل دوران السهم% = قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة/القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في بداية الفترة.

(****) . المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يمثل مؤشر الأسواق للأوراق المالية العربية المشتركة في قاعدة معلومات صندوق النقد العربي.

مع أسهم الأقطار و كأنها دولة واحدة و يجري احتساب المؤشر بالدولار الأمريكيو يجري اختبار عينة الأسهم بتكوين الـ ؤشر وفق الشروط التالية:

- القيمة السوقية - معدل دوران الأسهم - تضييق الشركات قطاعيا.

حيث يجري اختبار الأسهم نشطة التداول و ممثلة للقطاعات المختلفة و التي تشكل قيمتها 60% من القيمة الإجمالية في نهاية العام، و تتم مراجعة الأسهم المدرجة في عينة المؤشر مر ة كل عام للتأكد من استكمالها الشروط. يعتمد تكوين المؤشر على أساس الترجيح بالقيمة السوقية (عدد الأسهم × سعر السهم)[*] و يجرى تكييفه لاستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف الأسهم من المؤشر.

و عند متابعة مؤشر السوق العربي)المؤشر الـ ركب لصندوق النقد) من خلال نسبة التغيير مقارنة مع مؤشرات دولية كما يوضحها الجدول خلال هر سبتمبر و الربع الثالث 2002 و معدل العام 2002 نجد أن المؤشر يتسق في تغيراته مع المؤشرات الدولية في اتجاهها السالب للشهر التاسع من العام، و كذلك الاتجاه نفسه خلال الربع لثالث من عام أغسطس، سبتمبر 002! ، أما التغيرات النسبية المقارنة خلال العام فإن هناك اتجاها سالبا لأداء الأسواق المالية العالمية، و منها الأسواق العالمية و العربية عند المؤشر العام لمؤسسة التمويل الدولية IFCG الذي أظهر أداءا موجبا.

الجدول رقم -ا: التغييرات في المؤشر المركب و بعض الإشارات للأسواق المالية 2002

	شهر سبتمبر	الربع الثالث 2002	معدل 2002
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	-3,33	-10,35	-0,90
NKKEI ( )	-2,45	-11,6	-4,00
IFCG ( )	-10,26	-15,33	8,97
CAC 450 ( )	-17,49	-28,75	-31,91
CFP 500 ( )	-11,00	17,63	-21,68
FT.SE 100 ( )	11,96	20,07	-24,10

(1) مؤشر طوكيو
(2) المؤشر العام لمؤسسة التمويل الدولية
(3) مؤشر دول الكاريبي
(4) مؤشر ستاندر أند بور الأسواق الأمريكية
(5) سوق لندن المالي

المصدر: محمود محمد داغر، مرجع سابق، ص 24! .

[*] . لغاية عام 002! ، علما أن أسواق أخرى غير مشاركة مثل: الجزائر، العراق، اليمن، السودان.

المبحث الثاني: تحليل وصفي لتطور النظام المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطور الودائع المصرفية.

/ هيكل الودائع:

جدول رقم (-ا): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 -004! .

البيان	ديسمبر	%	ديسمبر 2003	%	مارس	%
ودائع تحت الطلب	751653	% 3.6	849040	% 3	875271	% 3.1
ودائع لدى البنوك	642168	% 3.4	718905	% 4.7	744395	% 3
ودائع لدى الخزينة	8843	% 2	12945	% 5	10350	% 2
ودائع الى حساب البريد الجاري	100642	% 3.4	117190	% 3.8	120526	% 3.8
ودائع لأجل	1485190	% 3.4	1724043	% 1	176522	% 3.9
ودائع بالدينار	1316433	% 3.6	1553246	% 1.1	1594161	% 1.3
أخرى	168757	% .4	170797	% 1	171063	% 7
المجموع	2236843		253083		2640495	

مليون دينار المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السود .ص0! .

من الجدول رقم (-) يتضح الأتي:

- تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 3 % و 3.6 % خلال الفترة من ديسمبر2002 الى مارس 004! ، أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 6.4 % و7 % خلال نفس الفترة، وتشير النتائج المد قة الا أن الودائع الأجلة تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، وهذا يشكل جانبا ايجابيا، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الأجل. اذ أن الودائع تحت الطلب والتي تتسم بعدم الاستقرار تشكل نسبا ضعيفة كما هو مشار الـ ه في التحليل.

- عند النظر الى هيكل الطلب تحت الطلب، يلاحظ تركزها لدى البنوك بنسبة 5! % تقريبا في المتوسط خلال الفترة المشار اليها، بينما تأتي ودائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة 3.6 % في المتوسط، أما الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى الخزينة ؤ شكل نسبة ضعيفة جدا 3. %.

– عند تحليل الودائع لأجل، يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 9.6 %، بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 0.1 % خلال نفس الفترة، وهذا يشير الى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية في العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، والأشكال رقم 1،2،3 تبين هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 – 004 ، ومكونات الطلب تحت الطلب والودائع لأجل.

شكل رقم(–): هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري.خلال فترة 002 –004 .



ودائع تحت الطلب: 3.60 %. ودائع ' جل: 6.40 %.

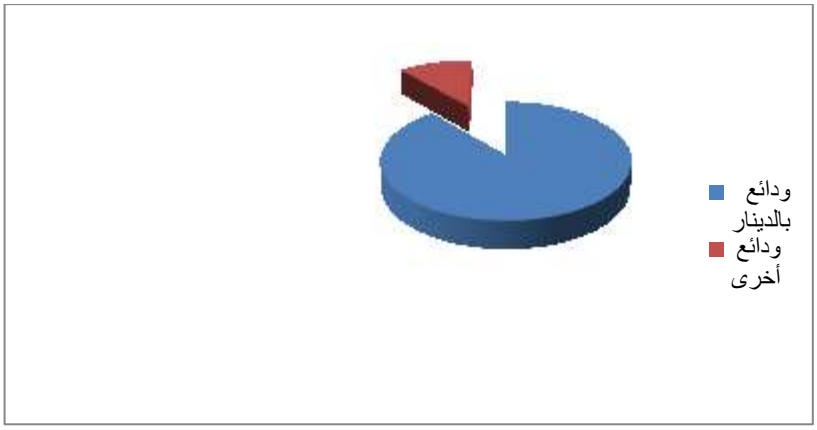
المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكره

الشكل رقم (–'): هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 –2004.



المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكره،ص1 .

شكل رقم (-ا): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 -2004.



المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكره،ص1!.

/ هيكل القروض:

جدول رقم (-): هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 001 -004!.

مليون دينار

البيان	ديسمبر2001	%	ديسمبر2002	%	ديسمبر 2003	%	مارس 2004	%
قروض قصيرة الأجل	513315	47.6	627908	49.6	773568	56	771671	55.2
قروض متوسطة الأجل	565133	52.4	638819	50.4	606598	44	626912	44.8
المجموع	1078448	100	1266799	100	1380160	100	1389858	100

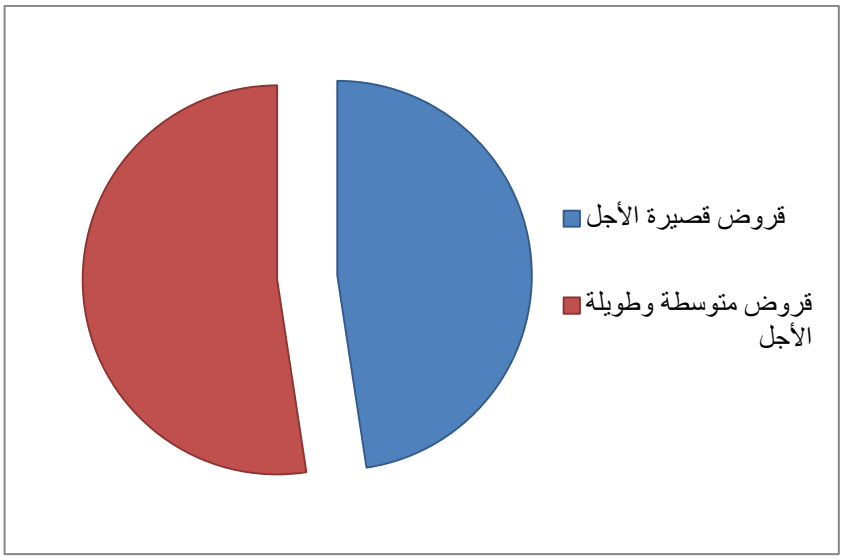
من الجدول رقم (2!) يتبين ما يلي:

المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكر ،ص2!.

/ سجلت نسبة القروض قصيرة الأجل اتجاها تصاعديا خلال الفترة من ديسمبر 2001 الى ديسمبر 003! ، اما القروض متوسطة وطويلة الأجل فيلاحظ انها تسير في اتجاه تنازلي.

! / اعتمادا في التحليل الوارد في الجدول رقم (2)، يفترض أن يكون اتجاه القروض أكثر الى الأجل المتوسط والطويل، نظرا لان الودائع لأجل تشكل نسبة عالية، إلا أنه يمكن ايجاد مبررات لهيكل القروض الحالي، على اعتبار ان المصارف تحتفظ بنسبة من اجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة. والشكل رقم (4) يبين هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة2001 -004! .

شكل رقم (-): هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 001 -004! .



قروض قصيرة الأجل: 60.' % ، قروض متوسطة وطويلة الأجل: 40.! % .

المصدر: عبد المنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكره، ص3! .

! / تقويم برامج الاصلاح المصرفي التي انتهجها البنك الجزائر المركزي.

تمتلك الجزائر سوقا ملائمة، كما انه تسير في اتجاه تصاعدي ومتنامي، ويؤكد >لك وجود خمسة ء اصر رئيسية وأساسية تعكس البيئة الملائمة للاستثمار وتعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري، وهذا وتتشكل العناصر المحورية للنشاط الاقتصادي في الجزائر مما يلي:

- ❖ وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر.
- ❖ تحسن واستقرار الايطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسات التعديل.
- ❖ وجود سوق مفتوحة للمنافسة الداخلية والخارجية.
- ❖ الاتجاه التصاعدي في التجديد والتاهيل والتوسع في الكفايات الانتاجية والهياكل الاقتصادية.
- ❖ وجود قطاع مصرفي ومالي يتسم بالتطور والتقدم والتجدد ويسير في اتجاه العصرنة والعولمة مع امكانية اعادة هيكلته.

ان فلسفة الاصلاح الاقتص دي في الجزائر، ومنه الاصلاح المصرفي برزت بدرجة اساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع ظهور القانون (0 –0ا) المتعلق بالنقد والقرض والذي صدر في 4 /4ا/990 ، وقد ظهرت من الواقع هذا القانون أفكار لاعادة هيكلة واصلاح المنظومة المصرفية والتي كرست كذلك عبر برنامج التعديل الهيكلي من خلال السس الارتكازية للاصلاح المالي والنقدي.

إلا ان النتائج المحققة للسياسات الاصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموحن كما يرى لخضر عزي: "في بحثه المنشور عبر شبكة المعلومات الذي يأتي بعنوان التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام ا صرفي الجزائري"، وذلك نظرا للاتي:

- ❖ النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات، لم يحقق النمو المنشود.
- ❖ عدم وجود أليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي، مع وجود فوائض في الكتلة النقدية.
- ❖ استخدام نتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي دون المستوى مطلوب، نظرا لغياب الابتكار التكنولوجي والابداع الفني.
- ❖ سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الأنظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل أدى الى تسهيل عمليات الاقراض والتحويل، الا ان هذا لم يتحقق في المصارف الجزائرية.[1]

المطلب الثاني: الأداء لاقتصادي للجهاز المصرفي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية.

ان الدراسات الموضوعية للاداء الاقتصادي الجزائري خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية، تعتمد على مجموعة من المؤشرات الهامة التي تظهر مدى التطور الذي حصل في المؤشرات النقدية، ويعتبر التطور المالي مفهو ا متعدد الأبعاد والأوجه، مما يصعب توفر مقياس أو مؤشر وحيد لتقييم كافة أوجه التطور المالي في الجزائر، وقد ركزت الأبحاث التقليدية حول التطور المالي عموما على بعض المؤشرات النقدية التجميعية التي تهدف الى قياس النمو المالي: كتطور السيولة المحلية (عرض النقود)، ومعدلات التوسع في السيولة المحلية، تطور الائتمان المحلي.

/ معدلات التوسع في السيولة المحلية.

ان السياسة المتبعة في الجزائر في ايطار نمط التسيير المركزي المخطط، أفرزت وضعا غير مستقر نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية ، ن اداء وظائفها الانتاجية، مما تسبب في الاعتماد على تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد

[1] عبدالمنعم محمد الطيب حمد ا ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودا .6 –7ا .

من الاصدار النقدي، ولقد كان للخزينة العامة المصدر الحقيقي للاصدار عوض البنك المركزي، والنتيجة الحتمية لذلك هو ان نمو الكتلة النقدية كان ائما اكبر من نمو الناتج المحلي الاجمالي عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (–ر): يبين تطور الكتلة النقدية خلال فترة 993 –001! . الوحدة: مليار دج

السنوات	الكتلة النقدي M ²	معدل نمو الكتلة النقدية	PIB	معدل نمو PIB
1993	627.4	21.6	1189.7	10.7
1994	723	15.3	1487.4	25
1997	1082	17.6	2780.2	8.1
1998	1288	19.1	2810.1	1.1
1999	1468	14	3215.2	14.2
2000	1659	13	4078.8	3.5
2001	2072	24.6	4222.1	3.5

Source : l'algérie en quelque chiffre ,résultats,1998-1999 ,ONS,ED 2001.

من الجدول يلاحظ ان الكتلة النقدية في الجزائر نمت بمعدل ا % في سنة 1999 لتبلغ 1.ا % في سنة 001! .اما الناتج المحلي الاجمالي لم ينمو سوى 5 % في 001! ، ويرجع تفسير ذلك الى عاملين اساسين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 001! .

وكمؤشر لحجم الوساطة المالية في الجزائر، تحديدا لتعبئة المدخرات والودائع، يمكن لنسبة عرض النقود الى الناتج المحلي الاجمالي أن تدل على الوضع المالي للاقتصاد الجزائري، حيث بلغت هذه النسبة 1.(% في عام 2001 مقابل 6.(% في سنة 000! . في حين بلغت هذه النسبة 5.7ا % في الأردن، و6.7(% في ماليزيا، و9. % في سنغافورة خلال سنة 001! . وهذا ما يفسر بضعف الوساطة المالية ومحاولة العودة الى حالة الاستقرار الاقتصاد الكلي .[1]

[1] كمال عايشي، " أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 006 ، ص ص2. ،3. .

جدول رقم (–): نسبة عرض النقود الى النتاج المحلي: مقارنات دولية.

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط 7 –2002
الجزائر	39.95	45.8	45.6	40.6	49.1		44.21
الأردن	99.4	96.8	108.8	112.7	115.7	119.1	110.8
المغرب	72.6	71.2	78.1	82.7	87.2	–	78.1
مصر	77.7	79.6	77.4	77.1	81.7	85.9	78.6
ماليزيا	97.6	95.7	105.3	101.8	106.7	–	101.8
سنغافورة	88	116.8	124.6	108.4	119	115.8	116.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004 .

وفيما يتعلق بمكونات الزيادة في السيولة المحلية، يلاحظ مساهمة الزيادة في عنصر شبه النقود بالجزء الغالب من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2003 في الجزائر، فبلغت نسبة 38. % في سنة 2003 ، مقابل 18. % في سنة 2002 و80. % في عام 999 . في حين هذه النسبة تمثل سوى 07.3 % في المغرب خلال 2003 . ويبدو أن الزيادة في عنصر شبه النقود قد عوضت الانخفاض في عنصر النقد خلال السنوات الأخيرة، وعموما يرجع تفسير تقلص معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر الى اتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة.[1]

[1] كمال عايشي، " أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكر.

جدول رقم (-!): تطور مكونات السيولة المحلية خلال (999 -003!) : مقارنات دولية

الدول		الجزائر	تونس	مصر	السعودية	المغرب
		51.9	44.3	20.3	49.3	61.6
1998	النقود	الجزائر	تونس	مصر	السعودية	المغرب
	الدول					
1999	النقود	50.9	43.7	20.7	55.2	62
	شبه النقود	49.4	56.23	79.63	47.98	37.95
2000	النقود	51.83	42.28	19.48	52.60	61.91
	شبه النقود	48.17	57.72	80.52	47.40	38.09
2001	النقود	50.07	42.09	18.24	54.31	62.91
	شبه النقود	48.17	57.72	80.52	47.40	38.09
2002	النقود	48.82	39.55	18.14	53.16	64.44
	شبه النقود	51.18	60.45	81.86	46.48	35.56
2003	النقود	48.62	39.11	17.86	54.16	64.93
	شبه النقود	51.38	60.89	82.14	45	35.7

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

ويبدو أن لصافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي أثر على توسع السيولة المحلية خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية، وقد اقترنت هذه الزيادة في الارتفاع الملحوظ في الفائض الكلي في ميزان المدفوعات خلال عام 2003

! / تطور الائتمان المحلي:

بالنسبة للئتمان المحلي فقد انخفض صافي الائتمان المحلي في سنا 2003 عن مستواه في 002! ، ويعود ذلك للانخفاض الملحوظ في صافي الائتمان الحكومي، والذي فاق أثره الانكماشي الأثر التوسعي للزيادة في الجهد الائتماني المقدم لتغطية القطاعات ونجاعة القطاع الخاص كما يوضح الجدول رقم 5!). كما يعود أيضا الى تحسن أوضاع الميزانية العامة نتيجة للزيادة المهمة في الايرا ات النفطية، كما أن جهود

الاصلاح التي تقوم بها الجزائر للحد من الاختلالات في أوضاع ميزانيتها العامة وتقليص العجز فيها والاتجاه الى التمويل من مصادر حقيقية وفقا لشروط السوق.

- جدول رق ( ) : يبين تطور حجم الائتمان المنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال 991 – 001 .

الوحدة: مليون دج

البيان	1991	1995	1999	2000	2001
الائتمان الحكومي	159904	401586	658660	506617	394840
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	325847	565644	935096	776275	818958
الائتمان المحلي	485751	976230	1593756	1282892	1213798
PIB (مليار دج)	884	2002.6	3215.2	4078.8	4222.1

المصدر صندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد مرجع سابق .

المطلب الثالث: جهود الجزائر في سبيل تطور نظم دفع المصرفية.

تولي عصرنة وسائل الدفع المصرفية أهمية كبيرة في كل برامج التنمية المالية، ويعتبر نظام وسائل الدفع لأي اقتصاد أحد المؤشرات التي تعبر عن مدى تقدمه، الأمر الذي جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفه أهمية كبيرة وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب سرعة في معالجة المعاملات والصفقات، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة، ومن جهة أخرى فان العمل المتناسق لوسائل الدفع الحديثة يتطلب تنظيما قانونيا ودرجة أمان عالية، والجزائر مدركة تماما لهذه الضرورة.[1]

أ / العمل بنظام البطاقة في الجزائر.

من أولى الوسائل التي أفرزها التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي بطاقة الائتمان، التي دخلت العمل المصرفي وتطور استخدامها، وعرفت منافسة من قبل البنوك نظرا لما حققته من منافع للبنوك والأفراد، وقد سعت الجزائر دوما لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي وذلك للاندماج الفعلي في الحركية الاقتصادية الدولية، وتمثلت جهود الجزائر في سبيل تطوير العمل بنظام البطاقة في:

[1] رحال عادل، " تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر"، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 014 ، ص ص48 –49 .

ولا إنشاء شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية (atim).

شركة (atim) هي شركة تابعة لثمانية بنوك جزائرية وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (adr ، بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، وبنك البركة (ALBARAKA)، أنشئت عام 995 ، بناءا على مبادرة المجتمع المصرفي، وكان الهدف النقدي لهذه البنوك هو توفير بطاقات الوطنية في المستقبل القريب وأخرى دولية، وتعتبر شركة SATIM واحدة من الأدوات التقنية لدعم وتطوير البرامج وتحديث المصارف، وخاصة تعزيز الدفع بواسطة البطاقة، وهي تضم 17 عضوا في الشبكة النقدية بين البنوك من بينهم 16 بنك (7 بنوك عمومية و09 بنوك خاصة). وبريد الجزائر.

والشكل التالي مأخوذ من موقع الخاص بالشركة SATIM[1] فهو يوضح المؤسسات المالية المتعاملة بالبطاقة البنكية CIB .

ويبلغ رأسمال الشركة 26 مليون دينار جزائري، وتعتبر اليوم متعامل ذو شأن في القطاع المالي المتخصص في ترقية الخدمات وتحديثها وكذا الصفقات الالكترونية بين البنوك. والجدول التالي يبين عدد الأسهم وقيمتها لكل بنك.[2]

ثانيا: مشروع الشبكة النقدية المشتركة RMI .[3]

قامت شركة SATIM عام 1996 بمشروع وضع نظام نقدي مشترك مابين البنوك، نتج عنه شبكة نقدية مشتركة (RMI)[4] ، وهي تتضمن حضيرة للمزعات الألية للأوراق النقدية (DAB) وتتوزع عل كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية المستعملة لشبكة الاتصالات DZ- PAC (شبكة ارساء المعطيات)، تقنيا تتكون الشبكة من:

/ **موزع (SERVEUR):** يقوم بتسيير الشبكة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وكذا يقوم بمعالجة كل عمليات السحب وفي مدة قصيرة.

/ **الموزعات الألية (DAB):** وهي مربوطة بالموزعات من خلال خطوط ربط X25 ، وشركة SATIM تمنح عدة خيارات تتمثل في:

- اقتناء الموزعات من خلال البنك شرط احترام المقاييس التي تحددها شركة SATIM .

[1] الموقع يحتوي أيضا على مقاطع الفيديو في أماكن استخدمت فيها البطاقة cib ورموز البنوك التي تعمل بهذه البطاقة.

[2] http://www.satim-dz.com/qui-sommes-nous.htm

[3] رحال عادل، نفس المرجع السابق، ص 52، 53. .

[4] RMI : Réseau Monétique Interbancaire

- استئجار الموزعات من شركة SATIM .
- امكانية شراء وتركيب موزعات دون ربطها بشبكة DZ PACK من خلال الخطوط المتخصصة.

ثانيا مشروع نظام الدفع بالبطاقة في الجزائر.

تعاونت البنوك الجزائرية مع شركة SATIM لتطبيق مشروع نظام الدفع بالبطاقة، بحيث يجب توفر الهياكل القاعدية اللازمة بالبنوك، ولقد تم تجريب هذا المشروع بمدينة الجزائر سنة 2005 ، وكان ذلك بمشاركة أربعة بنوك مع حوالي 400 تاجر، ولنجاح هذا المشروع قامت شركة SATIM بالدور التالي:

- لعبت شركة SATIM دور المسير حيث قامت بعصرنة نظام الدفع وذلك بادخال البطاقة واعتبارها وسيلة سحب ودفع الكترونية مابين البنوك.
- قامت بدور هيئة مابين البنوك وكان هدفها الأساسي وضع حل نقدي بما يتماشى مع المقاييس الدولية.
- وضع وتسيير موزع وطني يربط بين مختلف نقاط البيع ومراكز معالجة الصفقات.[1]

➢ بطاقات شركة SATIM[2]

1/ التعريف بالبطاقة البنكية CIB .

هي بطاقة مابين البنوك، تحمل شعار CIB واسم البنك المصدر لها. وهي تحتوي معالج صغير un micro processeur يسمى "رقاقة"، هذا الأخير يضمن أمن عمليات الدفع والسحب، وتسمح البطاقة لحاملها بدفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات في مختلف الأماكن كالمطاعم والفنادق وغيرهم من التجار المتعاملين مع الشبكة النقدية مابين البنوك وكذا الصرافات الألية الحاملة لشعار CIB في البلاد.[3] وقد تطور عدد هذه البطاقات بشكل ملحوظ وهذا الجدول يبين ذلك.

[1] رحال عادل، نفس المرجع السابق، ص 53 .
[2]

[3] http://joomla.satim dz.com/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=58#ixzz1gEjWQo7P

جدول رقم (0-): احصائيات اصدار بطاقات cib .

السنة	البطاقات المتداولة
2008	339374
2009	569558
2010	979933
2011	811846

Source : http://joomla.satimdz.

com/index.php?option=com_content&view=article&id=74&Itemid=130&lang=fr#ixzz1jWpDzsb4

شكل رقم (-ا): تمثيل بياني لعدد بطاقات CIB المتداولة.



Source: http://www.satim-dz.com/chiffres-cles.html

الشكل رقم (-ا): تمثيل بياني يبين الفرق بين عمليات الدفع والسحب التي تتم ما بين البنوك.



Source: http://www.satim-dz.com/chiffres-cles.html

ا / **شكلها:** بطاقة CIB مصنوعة من مادة بلاستيكية وفق مقاييس عالميا SO 7810 ، وهي أيضا موافقة وفق مقاييس EMV وكذا المقاييس المحددة من قبل البنك الجزائري وذلك بموجب المنشور رقم 94/ 04 المؤرخ في 18/ 09/ 1994 ، طولها 85.72 مم، عرضها 54.03 مم، وسمكها 0.76 مم، وهي تحتوي على شريط مغناطيسي خاص بعمليات السحب وخلية الكترونية خاصة بعمليات الدفع.

ب / **أنواعها:** هناك نوعان منها و ي:

- البطاقة العادية: هي بطاقة زرقاء اللون تقدم خدمتي الدفع والسحب، وتمنح للعملاء على حسب المعايير التي يضعها كل بنك.

شكل رقم (03): صورة لبطاقة الدفع العادية لبريد الجزائر.



Source: http://www.poste.dz/sf/?page=monetique&idc=30

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي وتحديات العولمة المالية.

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسعت آفاقه وتعقد أدائه فلم يعد التبادل يتم بين مجموعة من الأشخاص واستعمال الآليات القديمة وأصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة مكونة للاقتصاد ألا وهي النظام المصرفي الذي يعد من أكثر الأنشطة تأثيرا بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

أدى ظهور العولمة في أواخر القرن العشرين إلى إحداث تغييرات جديدة على النشاط المصرفي نتيجة التطور التكنولوجي المستمر والعوامل المتغيرة للعولمة المالية، وكذلك ظهور تغييرات في المعاملات المالية والنقدية بين الدول، وسنتناول في هذا المبحث الأثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، أما المطلب الثاني فسنلقي فيه نظرة حول متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة، أما المطلب الثالث سندرس فيه اجراءات لمواجهة تحديات العولمة المالية

المطلب الأول: الأثار الاقتصا ية للعولمة على الجهاز المصرفي.

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لـ ة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجه ز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ,وننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعو مة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على ـ ق القائمين على إدار ة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدني مستوى . بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي :

/إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

حدث تغي ر كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى و المستوى الدولي العالمي . أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض لنصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك . وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إص دار السندات . إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، وقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات

كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أ ى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية .[1]

! / تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق .أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأد ء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخص ة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية .ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار,ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشر كة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء .

! /ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل:

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم ر س المال والاحتياط ت وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 988 م، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي ، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطر ة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 992 م

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل I ، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .
* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .
* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية راس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا .ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي

[1] عبدالمنعم محمد الطيب حمد ال ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، ص .

وذلك بالارتكاز على تكوين راس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة .وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي .

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفى نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار ـ ى توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة .و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية . وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف،وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل راس مال كاف .

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي,خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين . وفيما يختص بالمجموعات المالـ ة المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال

ا / احتـ ام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 994 م ، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتـ اهات رئيسية:

الاتجاه الأول:المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخـ ى على تقديم الخدمات المصرفية.[1]

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية. ومن المتوقع أن تستمر الـ نافسة مع دخول شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المـ لية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

[1] عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، ص٢ .

5 /الاندماج المصرفي:

إن احد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما ، ث في الوقت الحاضر من موجة أند ما ت مصرفة بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان وا د، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها:تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه. ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح أجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل ا حوال لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج .

أ /تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل % من الناتج المحلى العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة ,والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والر شاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي , ثم مرحلة التعتيم م مرحلة التكامل ، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.[1]

المطلب الثاني: متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة.

يشير هذا المحور إلى موقف الجهاز المصر ي الجزائري من نتائج تطبيق السياسات اللازمة للنهوض به في ظل آليات تحرير الخدمات المصرفية وتطبيق المعايير العالمية ، ولبيان ذلك نستعرض التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري ثم الهيكل القائم حتى العام 004! م، هذا بالإض فة إلى تحليل بعض المؤشرات والوقوف على سياسة الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها من قبل البنك المركزي وتقويم تلك السياسات الإصلاحية.

[1] عبدالمنعم محمد الطيب حمد ا ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، لخرطوم، جمهورية السودان، ص{ .

➢ خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكاً أجنبياً خاصا ًاغلبها من جنسية فرنسية ، وبالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار.

كما انه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا ، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري . لهذا كانت اغب البنوك المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية .

إلا انه وبعد اسـ لال الجزائر ونظراً لأهمية القطاع المصرفي فانه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية . ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ في العام 963 م، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط القطع الأجنبي (العملات الأجنبية) ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيراً مراقبة البنوك التجارية . أما البنوك التجارية الجزائرية التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات من القرن العشرين، فهي:

- **البنك الوطني الجزائري:** انشأ عام 966 م، ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان والديون ، ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية .

– **البنك الخارجي الجزائري:** تأسس في علم 967 م، وهو يعتبر ثاني اكبر بنك في الجزائر ، بعد البنك الوطني الجزائري . يهتم بتمويل التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق التسهيلات المصر ية التي يقدمها .كما يتعامل مع الأفراد بوضع ودائعهم ، له عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية ، كما أنه مندمج مع بعض البنوك الأجنبية في الخارج .

– **القرض الشعبي الجزائري:** انشأ عام 966 م، يهتم بمنح قروض للراغبين في الاقتراض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تهتم بالصناعات التقليدية والسياحة والصيد البحري وأيضاً إلى التعاونيات غير الفلاحية وأصحاب المهن، كما يعتبر المقرض الرئيسي لمؤسسات الولايات والبلديات والى قدامى المجاهدين ليقوموا بإنشاء مؤسسات تجارية حرفية صغيرة.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** تأسس في عام 964 م، له فروعه الخاصة كما له فروع في المراكز البلدية . يقوم بإعطاء قروض من أجل بناء المساكن.

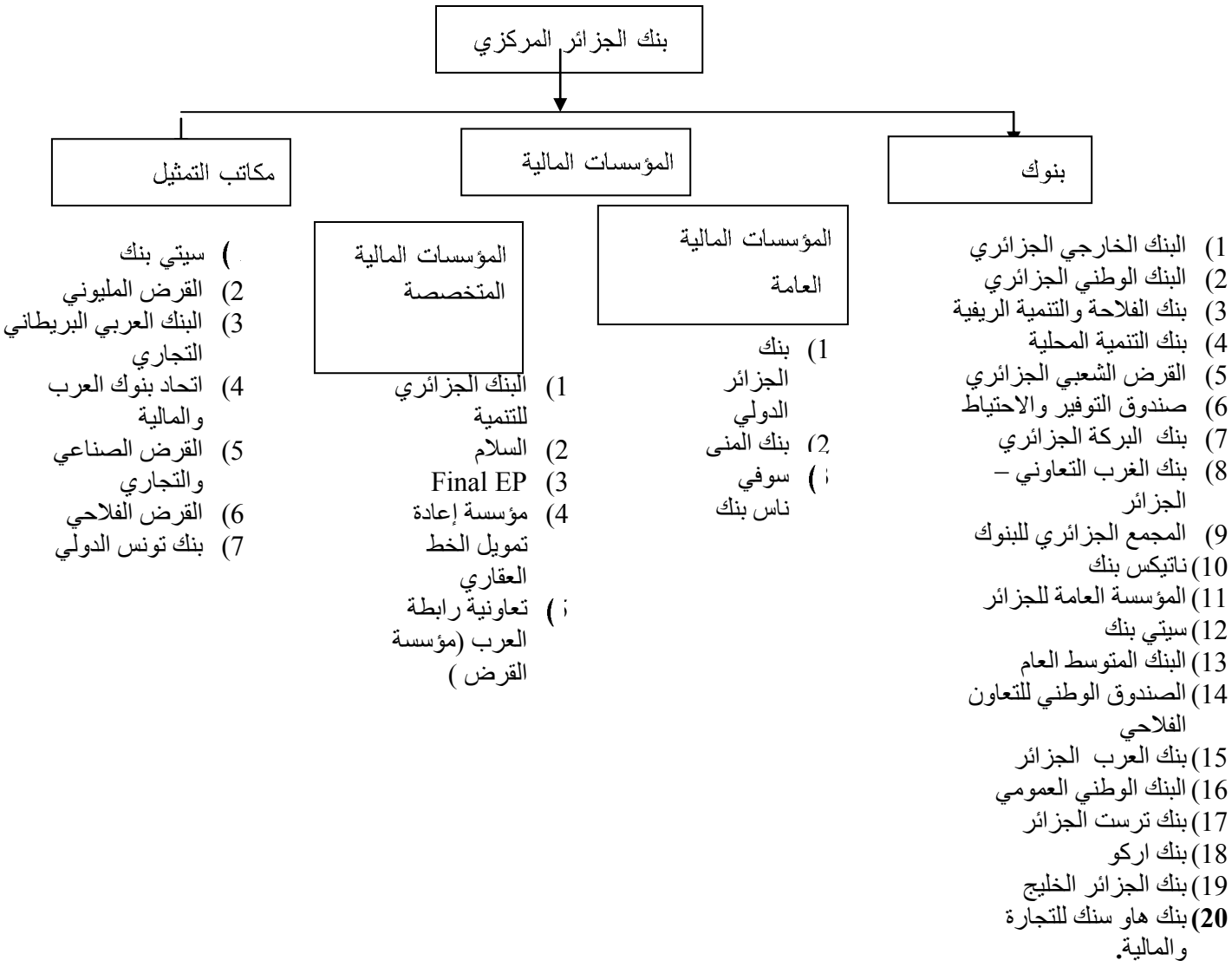
– **البنك الجزائري للتنمية:** انشأ عام 963 م، يقوم بإعطاء قروض إلى القطاع المختلط (العمومي والخاص). كما تم السماح له بتمويل المؤسسات العامة والاستثمارات الإنتاجية غير الفلاحية الطويلة المدى.

➢ هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل والشكل رقم (-1) يبين ذلك.

شكل رقم (-1)

هيكل القطاع المصرفي الجزائري ، ى العام 2004



المصدر: عبدالمنعم محمد الطيب حمد الـ ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"نظرة شمولية، مرجع سبق ذكره،ص9ا .

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة المالية.

لقد أدت المتغيرات السابقة إلى السيطرة الكاملة على المؤسسات العاملة في الحقل المصرفي فكان لا بد ن وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء المؤسسات في دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد برزت مجموعة من الخيارات الإستراتيجية والتي يمكن أن تساعد المصارف العربية على مواجهة هذه التحديات والاستحقاقات، و يمكن حصر أهم هذه الاستراتيـ يات في النقاط التالي :

/ الصيرفة الشاملة:

في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد إتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبئة كبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات و توظيف مواردها في أكثر من نشاط و في عدة مجالات، و تمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التـ ارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار.

و نلاحظ أن إستراتجية البنوك الشاملة مبنية على إستراتجية التنويع بهدف إستقرار حركة الودائع و إنخفاض مخاطر الإستثمار و الموازنة بين السيولة و الربحية و درجة المخاطر المصرفية.

تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها:

- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.
- مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

! / الاندماج:

من الضروري حتى تتمكن البنوك العربية من منافسة البنوك الأجنبية أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها، ومما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية قواعدها الرأسمالية وجعلها قادرة على المنافسة.

ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي .

تهدف البنوك من وراء عملية الاند ج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي.[1]

[1] بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، "واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية"، مداخلة المحور الخامس ،العولمة المالية، ص 2ا .

1 – المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ، وبتـ ويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

2 – خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا واقل مخاطرة .

3 – إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة ، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من ـ انب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة

– الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة ، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد ، لقدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها ا لأنترنيت ....إلى غير ذلك .

وباعتبار الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق إقتصاديات الحجم والوصـ ل بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية، ويمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية:

– إن الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الأتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .

– التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديـ ة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية ، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره .

– خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية

– زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخد ت المصرفية

– زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي .

[1] بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، "واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية"، مرجع سبق ذكره ص 3. .

/ الخوصصة:

إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الإلكترونية ... التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء.

لذلك فإن الخوصصة تعد أحد البدائل الض رورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، وتتلخص أهم دوافع خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكييف مع ما جاءت به إتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار إتفاقية الجات ومنظمة التـ ارة العالمية. كما تتحدد أهدافها في:

- تنشيط سوق الأوراق المالية.
- توسيع قاعدة الملكية.
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية.
- تحسين الأداء الاقتصادي.
- تحديث الإدارة المصرفية.
- زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الإنفاق العام.

ا/ تنم ة الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتـ ب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصـ فية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية .

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا و لوسطي والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية .

- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الـ ديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.[1]

[1] بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، "واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 14

أ / تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي:

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز استراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليدين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم:

– استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الأنترنت الا ولية للإعلان عن البنك .

– تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة .

– المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد.

– التركيز على أهمية استخدام وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

– تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

– مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.[1]

[1] بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، "واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 4. .

خاتمة الفصل الثالث.

تعتبر كفاءة الجهاز المصرفي في أداء وظائف الوساطة المالية الأساسية إحدى المسائل الرئيسية الملحة التي ينبغي معالجتها وذلك لمواجهة تحديات العولمة ولتسهيل نمو القطاع الحقيقي. وهنا ينبغي إعداد استراتيجيات موحدة لتعزيز الابتكار، والإدارة الاستراتيجية والمالية. ونظرا لكون الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصا يات المديونية بسبب ء دم كفاءة الأسواق المالية أو غياب ا تماما، جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية خاصة في البلدان النامية ومنها الجزائر .

ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل توفير الشروط العامة للانسجام مع متطلبات اقتصاد السوق فإن عدم إحداث إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتعطل حركة رؤوس الأموال، فالجهاز المصرفي لا زال يتمتع بانتشار البيروقراطية إضافة إلى التأخر الواضح في استخدام التقنيات الحديثة في التعاملات البنكية، وهذا رغم ا جراءات الكثيرة المتخذة لصالح النظام المصرفي من خلال برنامج التعديل الهيكلي ابتداءا من القانون رقم 6 -21 المؤرخ في 9 /8/ 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض وقانون 0 -10 المؤرخ في 14 /4/ 1990 المتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المكملة المتضمنة إنشاء البور صة وكذا السماح بفتح بنوك خاصة وفروعا للبنوك الأجنبية.

وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى جملة التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري ، يبقى الكثير مما يجب عمله لرفع القطاع المالي إلى مستوى المعايير الإقليمية والدولية. وفي ضوء اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يتعين على الجزائر التأقلم السريع مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور، من خلال الإسراع في تطوير القطاع المالي ، تحسين أدائه وتوسيع قاعدته المالي ، وتكييفه مع محيط متفتح ومتحرر يرتكز العمل فيه ء لى المنافسة وخاصة مع المصارف الدولي .

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد النصوص التنظيمية المصدرة	4 -65
02	هيكل الودائع في البنوك التجارية خلال فترة	68
03	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك التجارية خلال فترة	0 -71
04	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال فترة	1 -72
05	تطور حجم القروض و الناتج المحلي الخام و الكتلة النقدية خلال فترة	72
06	هيكل معدلات الفائدة خلال فترة	74
07	تطور حجم القروض وإعادة تمويل لبنك الجزائر.	74
08	السياسات الهيكلية في القطاع المالي	7 -98
09	بعض مؤشرات أسواق الأوراق المالية (999 -2002)	103
10	التغييرات في المؤشر المركب و بعض الإشارات للأسواق المالية 2002	104
11	هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 -2004 .	105
12	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 001 -2004 .	07 -108
13	يبين تطور الكتلة النقدية خلال فترة 993 -2001	110
14	نسبة عرض النقود إلى النتاج المحلي: مقارنات دولية.	111
15	تطور مكونات السيولة المحلية خلال (999 -2003) : مقارنات دولية	112
16	تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال 991 - 2001	113
17	إحصائيات إصدار بطاقات ib .	117
18	السياسات الهيكلية في القطاع المالي، في بعض الدول النامية.	149-148

19	بعض مؤشرات أسواق الأوراق المالية (999 -2002)	154
20	التغييرات في المؤشر المركب و بعض الإشارات للأسواق المالية 2002	155
21	هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 002 -2004.	156
22	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 001 -2004	159
23	تطور الكتلة النقدية خلال فترة 993 -2001	162
24	نسبة عرض النقود إلى النتاج المحلي: مقارنات دولية.	163
25	تطور مكونات السيولة المحلية خلال (999 -2003) : مقارنات دولية	164-163
26	تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال 991 - 2001.	165
27	إحصائيات إصدار بطاقات cib	168

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العوامل الرئيسية المتفاعلة في مفهوم العولمة	04
02	النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون 86-12.	55
03	النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988.	58
04	هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري.خلال فترة 2002-2004	101
05	هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2002-2004	102
06	هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2002-2004	102
07	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2001-2004	103
08	المؤسسات المالية المتعاملة بالبطاقة البنكية CIB	109

09	تمثيل بياني لعدد بطاقات CIB المتداولة	112
10	تمثيل بياني يبين الفرق بين عمليات الدفع والسحب التي تتم ما بين البنوك.	112
11	صورة لبطاقة الدفع العادية لبريد الجزائر	113
12	صورة بطاقة الدفع العادية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	113
13	صورة بطاقة الدفع الذهبية	114
14	رسالة ترحيب	114
15	وضع البطاقة باتجاه السهم	115
16	اختيار اللغة	115
17	ادخال الرقم السري	115
18	اختيار العملية	116
19	اختيار الحساب	116
20	اختيار المبلغ	116
21	معالجة المعلومات	116
22	سحب المال وانتضار التذكرة	117
23	اقتراح المواصلة.	117
24	نهاية عملية السحب	117

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية :

. إبراهيم العسوي،" قياس مؤشرات التنمي ، دار الوحدة العربية، مصر، 985. .

! إبراهيم سليمان عسي، أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكن ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 003! .

{ أحمد الخضري محسن،"العولمة الاجتماعية"، مجموعة نيل العريقة،ط! ،القاهرة،011! .

! أحمد غنيم " صناعة قرارات الائتمان في ايطار إستراتيجية الشاملة للبنك ، ط! ، مصانع المستقبل، القاهرة، 999. .

; أحمد يوسف أحمد وآخرون " العولمة،قضايا ومفاهيم ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر،000! .

; الجابري محمد العابد، المستقبل العربي، مركز في مفهوم العولم ، الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 998. .

' جمال الدين عبد الغني الدويسي " الخروج من فخ العولم ،المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط. ،000! .

{ حسن العمارة بثينة، " العولمة وتحديات العصر دار الأمين،ط. ، 2000 .

(حسين عمر، الجات والخوصصة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 997. .

0. حميدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية"، دار الزهراء الشرق، القاهرة، مصر،1998

1. الخضري محسن أحمد، "العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصرنة الدولة"، مجموعة لنيل العربية، الإسكندرية، 000! .

2. الخوالي أسامة أمين " العرب والعولم ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان،998. .

3. الدسوقي حامد أبو زيد " إدارة البنوك (النظرية والتطبيق)، ط! ، دار الثقافة العربية، القاهرة، 998. .

4. رمزي زكي " لعولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي ، الكويت،999. .

5. رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة المعرفة،رقم18. ،اكتوبر987. ،الكويت.

6. زياد رمضان محفوظ الدوحة، إدارة البنوك ، دار النشر ودار الصفاء للتوزيع والنشر، ط! ، 996. .

7. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية ، جامعة عين الشمس كلية التجارة، مصر، 998. .

8. شاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي ألمشترك منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن،996. .

9. صبحي تادريس قريص ة ¨ النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 984. .
0! طاهر لطرش، ¨ تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط! ، الجزائر.
1! . عبد الإله نعمة جعفر ¨ محاسبة المنشآت المالي ، دار حنين، الأردن، 996. .
2! عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، ¨ لتطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي ، الدار الجامعية للنشر.
3! . عبد المطلب عبد الحميد ¨ العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 005! .
4! عبدالمنعم محمد الطيب حمد ال ل ، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"، نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، 002! .
5! غسان عساف إدارة البنوك ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط. ، عمان،993. .
6! فليح حسن حلف العولمة الاقتصادية ، الأردن، عالم الكتب الحديث، 010! .
7! محسن أحمد الخضيري ¨ التسويق المصرفي ، ط ! ، دار ا زاك للنشر والتوزيع، مصر، 999. .
8! محسن أحمد الخضيري ¨ دور التسويق في إدارة النشاط المصرفي ، ط. ، دار ايزاك للنشر والتوزيع، القاهرة،999. .
9! . محمد فريد الصحن وإسماعيل السيد، ¨ التسويق ، دار الجامعية، الإسكندرية، 000! .
0! . محمود محمد داغر، الأسواق المالية، الطبعة العربية الأولى 005. ، عمان الأردن.
1! محمود يونس ¨ اقتصاديات دولي الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 000! .
2! . منصور ممدوح محمود،" العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 014! .
3! . نافع إبراهيم، ¨ انفجارات 11 ديسمبر بين العولمة والأمركة، دار الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، ط. ،003! .

قائمة الكتب باللغة الأجنبية :

4! . . Ammour benhalima , le systéme bancaire algérien, édition dahlab, 2001
5! . Atation F ,la faillite de l´economie Administree ;PVF ;1990 ,
6! . Banque d´algerie , direction oéméral des etudes rappor ammiel 90/91
7! . : (paris Dominque plehon.les enjeux de la globalisation et financiere ,2000. ed,bréal
8! . ESB. Ecole supérieure de banque
9! . l’algérie en quelque chiffre ,résultats,1998-1999 ,ONS,ED 2001
0! . SIBF , société initer bancaire de formation

الأطروحات ورسائل الماجستر

1! بن طلحة صليحة،¨ الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومي ، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
42. بن يوسف سليم، ¨ مسار الإصلاحات الاقتصادية النقدية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري¨، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، فرع نقود ومالية،2001.

43. رحال عادل، " تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر"، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.
44. كمال ديب ¨ النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادي ، رسالة الماجستير، فرع نقود ومالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 000 –001.
45. محرزي جلال ¨ النظام المصرفي الجزائر: – إشكالية إصلاح ، رسالة ماجستير، فرع إدارة الأعمال، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
46. محمد علي محمود، "عولمة الأسواق المالية وأثرها على الأداء الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون، 2002.
47. منصوري صمودي،¨ الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية¨، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

المجلات والندوات العلمية

48. أحمد بوراس ¨ العولمة والأسواق المالية في الدول النامي ، مجلة العلوم الإنساني ، العدد 17 قسنطينة، جوان 001.
49. أشفق إسحاق ، ¨ الفجور الرقمية العالمي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 38 (/9/ /2001 منشورات ص ن د.
50. تشام فاروق، " العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإداري ، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 003 .
51. رمزي زكي،" المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية، القاهرة، 000.
52. صندوق النقد الدولي،¨ أفاق الاقتصاد العالمي¨، ماي1995، دراسة من إعداد خبراء الصندوق النقد الدولي، سلسلة دراسات اقتصادية ومالية وعالمية، الترجمة العربية، واشنطن1997.
53. عبد الخالق عبد الله ¨ العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معه ،مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لدولة الكويت، العدد ! ،أكتوبر/ ديسمبر،999. .
54. علم الدين محمود، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد23. ، جانفي 996. .
55. عمد أحمد مصطفى، " إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز الدراسات، الوحدة العربية لبنان، العدد 256، 2000.
56. قدري عبد المجيد، ¨ العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث مجلة النائب، الجزائر، العدد1، 2003.
57. كمال عايشي، " أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 006.
58. كوزي ايمان وآخرون،¨ العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم¨،"مجلة التمويل والتنمية¨، مجلة 44، عدد1،صندوق النقد الدولي، مارس2007.
59. مالكولم نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد2(، 999. ، المجلة6 ، منشورات.

60. مجلة الأهرام الاقتصادي،" الأموال الهاربة للخارج- هل من الممكن عودتها؟"، العدد رقم 940، الصادر 1987/01/15.
1ز . محفوظ جبار " العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامي ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنساني ، العدد 7ا ،ديسمبر 002! ،جامعة باتنة، الجزائر.
2ز . مفتاح صالح " العولمة الماليـ ، مجلة العلوم الإنساني ، عدد رقم 7ا ،جامعة بسكرة،جوان،002! .
التقارير ومحاضرات
3ز . بلفروز بن علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 004! .
4ز . بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، "واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية"، مداخلة المحور الخامس ،العولمة المالية
65. تقرير الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي cncs، نوفمبر 2000.
66. تقرير بنك الجزائر لسنة 2010.
67. عبد اللطيف مصطفى، "مؤشرات قياس اداء النظام المصرفي"، جامعة ورقلة.
68. نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2011.
القوانين
69. مادة 4 من قانون النقد والقرض.
70. المادة 19 من نفس القانون.
71. المادة 43 من نفس القانون.
72. المادة 44 من نفس القانون.
73. المادة رقم 11 من قانون النقد والقرض.
74. المادة رقم 13 من نفس القانون. المادة 115 من قانون النقد والقرض.
75. المادة 143 من قانون النقد والقرض.
76. بنك الجزائر يقرر رفع رأسمال البنوك والمؤسسات المصرفية.
77. قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
78. المادة 133-134 من قانون النقد والقرض والمر رقم 01/90 الصادر في 04 جويلية 1990.
79. قانون 90-10 الصادر في 1990/4/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، تاريخ 1990/04/14.
80. النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04، المتعلق برأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
81. العدد 14 من الجريدة الرسمية الصادر في 2001/02/28.
82. النظام رقم02-03 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002، المتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية.
83. المواد 10،11،12،13، من الأمر 47/71.
84. المواد، 2،4 على التوالي من الأمر: 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971.
85. الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 2003/08/27

المواقع الالكترونية

86. com/index.php?option=com_content&view=article&id=49&Itemid=73&limitstart=11&lang=fr#content
87. com/index.php?option=com_content&view=article&id=74&Itemid=130&lang=fr#ixzz1jWpDzsb4
88. http://joomla.satim dz. com/ index .php ?option =com_ content &view =article&id=48&Itemid=58#ixzz1gEjWQo7P
89. http://joomla.satimdz.
90. http://www.radioalgerie.dz/?p:2446.
91. http://www.satim-dz.com/qui-sommes-nous.htm
92. www.bank.of.algeria.dz/indicateur.htm/consltélrc,02/09/2012
93. www.bank.of.algeria.dz/indicateur.htm/consulté le 02/09/2011.
94. www.ifrance.com/ Finances-alg.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

حدثت تغيرات كبيرة على الساحة العالمية وقد صاحب هذا التغير موجات مماثلة من التطور على القطاع المالي والمصرفي، ومن خلال بحثنا تناولنا إشكالية تتمحور أساسا حول أثار وانعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

ان الجهاز المصرفي هو أساس اقتصاد أي دولة، المتخلفة منها والمتقدمة. فهو يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وباعتبار ن العولمة المالية وما تمثله من فرص وتهديدات لكثير من الدول، وتحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وهذا ما دفع بالبنوك لإتباع أساليب وطرق أكثر تطورا وأكثر قوة وعصرنة لتكون على استعداد كامل للتعامل مع المـ تقبل ومواجهته بتطوير العمل المصرفي سواء بأسلوب الأداء، أو بالأدوات المصرفية المستعملة.

ونتطرق في نهاية بحثنا إلى ملخص عام حول الفصول الثلاثة ثم نستخلص أهم النتائج والاقتراحات، ونختمها بأفاق دراسة الموضوع.

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول الجهاز مصرفي وتوصلنا إلى انه أداة فاعلة في تحريك اقتصاديات الدول، ويلعب دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية، فهو بما يسلك من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع أموال الأصول النقدية من مصادرها لبعيد استخدامها أو استثمارها في شتى مجالات ا' قتصاد، وينصرف معنى البنوك بالمعنى الضيق إلى البنك المركزي والبنوك التجارية وبالمعنى الواسع إلى البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى العولمة المالية واهم مظاهرها والتي تعد الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات عالية بالإضافة إلى ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال المتمثلة في المبادلات والخبرات إلى جانب الوسائل التقليدية بالأسهم والسندات.وفي ظل العولمة المالية تزايد الاتجاه نحو البنوك الشا لة والاندماج. وهذا حتى نستطيع أن نتكيف مع الأوضاع الجديدة خاصة بعد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك بالإضافة إلى ظهور مستحدثات مالية جديدة وماكـ ت الصرف الالكترونية حيث بدأت العديد من الدول العربية في تحرير اقتصادياتها ا رض الاستفادة من موجة العولمة المالية، وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية، وذلك بالإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما تشير الدراسة إلى واقع الجهاز المصرفي العربي من خلال جهود البنوك المركزية العربية الإصلاحية ، كالبنك المركزي المصري والبنك المركز ي الأردني وبنك السودان المركزي ، هذا بالإضافة للجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي ، من اجل تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية . وقد تناولت الدراسة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة

من خلال استعراض تطوره ا تاريخي و هيكله الحالي، وتحليل بعض المؤشرات وفقاً للمعلومات المتاحة ، هذا إضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر المركزي . كما وا ت الدراسة على متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية ي ظل العولمة والتي تتمثل في بناء الإطار المؤسسي الملائم وزيادة حدة المناف ة وبناء التحالفات الإستراتيجي والهندسة المالية.

النتائج :

/ النظام المصرفي هو مجموعة البنوك العالمية في سلك ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها وهو مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها المصارف.

/ واقع العولمة المالية، جعل البنوك تقدم جميع الخدمات في جميع الميادين ويمكن ذلك في البنوك الشاملة والاندماج.

/ لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا ا بد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.

4 / بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف الجزائرية .

/ تقوية الموارد المالية للمصارف جزائريا عن طريق زيادا رأس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

/ العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك ما يتناسب مع عملية التحديث والتطو ر ومع متطلبات الت نية المصرفية الحديثة.

/ ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثه إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي .

اختبار الفرضيات:

/ الفرضية الأولى صحيحة، العولمة المالية تعني تشكل سوق موحدة لرؤوس الأموال.

/ الفرضية الثانية صحيحة، النظام المصرفي هو المؤسسات المصرفية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها المؤسسات.

/ الفرضية الثالثة صحيحة، يهدف قانون النقد والقرض الى اعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، وتولي مجلس النقد والقرض لادارة البنك المركزي.

. / الفرضية الرابعة صحيحة، من أساليب لمواجهة مخاطر وسلبيات عولمة المالية يجب تحديث النظام المصرفي العربي والجزائري بصفة خاصة.

اقتراحات : من خلال دراستنا لهذا البحث ارتأينا اقتراخ هذه النماذج.

/ وضع شبكة اتصال سريعة وشاملة تختزل البعد الجغرافي بين البنوك أثناء عمليات التحويل.

! / محاولة التأقلم مع التغيرات الناتجة على العولمة المالية والعمل بما هو مفيد ويخدم مصالحنا.

/ الاحتياط لمخاطر العولمة المالية ووضع التدابير لمواجهة تحدياتها.

/ محاولة العمل بتكنولوجيا الجديدة.

/ بالرغم من أن العولمة أصبحت واقعا حتميا علينا، إلا أننا يجب أن نشير إلى المخاطر التي تنطوي عليها وهذا حتى يمكن التقليل من شدتها ومن أهم هذه المخاطر أن الاقتصاد الحر أصبح هو المسيطر علي النشاط الاقتصادي أما مصلحة العامة فأصبحت مسالة هامشية في اقتصاد السوق.

/ تملك الدول النامية إمكانيات و طاقات هائلة و هذا ما سوف يساعدها على النهوض بالاقتصاد المحلي إذا ما سيرت هذه الإمكانيات بكفاءة و استغلت أحسن استغلال .

/ توجيه البحث العلمي نحو الاستشراف و التوقع بما يؤدي إلي إيجاد آليات لتفادي الأزمات و التقليل من أثار العولمة ما ينبغي الت ليل من عنصر المفاجأة الذي عادة ما يدفع إلى الارتجال.

/ استكمال الإصلاحات المالية والمصرفية الجزائرية بإصلاحات جديدة على وجه السرعة من أجل تفادي جوانب الضعف والخلل و عدم الفعالية الموجودة في القطاع المالي و المصرفي ، إضافة إلى العمل على تحسين الخدمة المصرفية و تطويرها .

أفاق الدراسة :

نظرا لأهمية المواضيع المتعلقة بالجهاز المصرفي والعولمة المالية ونقص البحوث المتعلقة بهذا الجانب ارتأينا أن نطرح مجموعة من المواضيع المتمثلة في:

- تحديات البنوك في ظل العولمة المالية.
- العولمة المالية ومستقبل الجهاز المصرفي العر ي.
- دور العولمة المالية في تفعيل النشاط المصرفي.